

# خصائص النظم في

( خصائص العربية )

لأبي الفتح عثمان بن جني

الدكتور :

حسن إسماعيل عبدالرازق

شبكة  
الألوكة

[www.alukah.net](http://www.alukah.net)

الدكتور

حسين السمين عبر الرزق

أستاذ البلاغة المساعد

بكلية اللغة العربية بالزقازيق

## خصائص لنظم

في "خصائص العربية"  
لأبي الفتح عثمان بن جني  
المتوفى ٣٩٢هـ

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

دار الطباعة والنشر  
٢٠ درهم الاشتراك بالأنترنت - القاهرة

الدكتور  
محمد السعيد عبد الرزاق  
أستاذ البلاغة المساعد  
بكلية اللغة العربية بالزقازيق

# لَخَصَائِصُ لِنَظْمِهِ

في "خصائص العربية"  
لأبي الفتح عثمان بن جني  
المتوفى ٣٩٢ هـ

الطبعة الأولى

١٩٨٧ م - ١٤٠٧ هـ

دار الطباعة والمطبع  
٣٠ درجبة المستنير بالأنيس - القاهرة  
NEW & EXCLUSIVE

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين  
سيدنا محمد النبي الأُمي ، وعلى آله وأصحابه التابعين ، وتابعيهم بإحسان إلى  
يوم الدين .

وبعد :

فإن كتاب « الخصائص » ، أو خصائص العربية ، لأبي الفتح عثمان  
بن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، من المصادر الهامة للغة العربية ؛ فسكا أنه محل  
أهتمام النحويين ، واللغويين ، فإنه يجب أن يكون موضع اهتمام البلاغيين  
والمثاقبين .

فليس ما تضمنه هذا الكتاب القيم خاصا بعلم النحو ، أو علم التصريف ،  
أو علم أصول اللغة وفقها ؛ بل لأنه ليتجاوز هذا الحد . إلى أن يكون معينا ،  
لا ينضب من خصائص النظم . أو القيم البلاغية التي أفصح عنها ابن جنى ،  
والتي يمكن أن يفصح عنها أولو الألباب من البلاغيين ؛ من خلال مناقشة  
المفيدة ، لأساليب الفصحى ؛ من أشعار القدماء ، والمحدثين ، ومن أقوالهم  
المسأورة ، لاستنباط العلل النحوية ، أو التصريفية ؛ أو لإقاعة الدليل على  
صحة القضايا ، اللغوية ، أو النحوية ، أو النقدية ، أو التعبيرية .

وليس هذا تقديرنا نحن لحسب ، بل إن ابن جنى نفسه ليفصح عن هذا  
المعنى الذي ندره ، إذ يقول : « فإن هذا الكتاب ليس مبنيًا على حديث  
وجوه الإعراب ؛ وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام ،  
وكيف بدى ، وإلام نعى ، وهو كتاب يتسام فيه ذوو النظر من المتكلمين ،

فكما لا يشك في أن كلامه ههنا خرج مخرج الشك ، لمسا في قوله ، من  
عنونه ، وظرف مذهبه فكذلك ينبغي أن يكون قوله : (أو أنت في العين  
أملح) (أو) فيه باقية في موضعها ، وعلى شكها ، (١).

على أن ابن جني قد نبه البلاعيين ، إلى أن فائدة هذا الكتاب ، ليست  
قاصرة على معرفة قواعد النحو ، وأحكامها ، من رفع ، أو نصب ، أو جر ،  
أو جزم ، لأن هذه أمور ، قد تقررت وعرفت ، وأتت من أمرها المتقدمون ،  
من النحاة ، وأصبح الحديث عنها ضربا من التكرار ، الذي لا يأتي بمائد ماء ،  
ولا يمسأ تنعدي فائدته إلى إثارة المعاني من مكانتها ، وبيان أحوالها ،  
في أوضاعها ، وأغراضها ، ومقاصدها وبيان أثرها في نفوس سامعيها .  
واستمع إليه وهو يتحدث - أيضا - عن فائدة كتابه ، وذلك حين  
يتحدث عن معنى : (طرائف الحديث) من قول مالك بن أسماء :

أذكر من جاري وجلسها  
طرائفا من حديثها الحسن

فيقول : ، وإنما أفنى بنا إليه ذرو ، من القول ، أحببنا استيفاءه ،  
فأنا به ، وليكون هذا الكتاب ، ذاهبا في جهات النظر ، إذ ليس غرضنا  
فيه : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، لأن هذا أمر قد قرع في أكثر  
الكتب المصنفة فيه منه ، وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني ،  
وتقرير حال الأوضاع ، والمبادئ ، وكيف سرت أحكامها ، في الأحناء  
والخواشي ، (٢).

وإذا كانت الخصائص ، أو : خصائص العربية ، - كما يفسرها

(١) الخصائص ٢/٥٩٤

(٢) الخصائص ١/٣٢

والفقهاء ، والمتفلسفين . والنحاة ، والكتاب ، والمتأدبين التأمل له ، والبحث  
عن مستودعه ، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ، ويأنس  
به ، ليكون له سهم منه ، وحصه فيه (١) .

فهو إذن كتاب يخاطب كل إنسان بما اعتاده ، والفهم من حجج كلامية .  
أو فقهية أو فلسفية ، أو نحوية ، أو بلاغية .

وبما أورده من الحجج البلاغية : قوله : ومن ذلك (أو) ، وإنما أصل  
وضعها : أن تكون لأحد الشئيين ، أين كانت ، وكيف تصرف ، فهي عندنا  
على ذلك ، وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها ، في بعض الأحوال ،  
حتى دعاه إلى نقلها عن أصل بابها ، وذلك أن الفراء ، قال : إنها تأتي بمعنى  
(بل) وأنشد بيت ذي الرمة :

بدت مثل قرن الشمس في روق الضحى  
وصورتها ، أو أنت في العين أملح

وقال : معناه : بل أنت في العين أملح ، وإذا أريتنا أنها في موضعها ،  
وعلى بابها ، بل إذا كانت هنا على بابها كانت أحسن معنى وأعلى مذهباً ،  
فقد وفينا ما علينا ، وذلك أنها على بابها من الشك - لأنه إذا قطع ييقين :  
أنها في العين أملح كان في ذلك صرف منه ، ودعاه إلى التهمة في الإعراب .  
وإذا أخرج الكلام مخرج الشك ، كان في صورة المقصود غير المتحامل ،  
ولا المتعجرف ، فكان أعذب للقطعة ، وأقرب إلى تقبل قوله ، ألا تراه نفسه  
قال :

أيا طيبة الوعاء بين جلاجل  
وبين النقا : أنت أم أم سالم ؟

(١) الخصائص ١/٦٧

بعض أولى الفضل من المحققين - كلمة عامة ، فإنها تشمل الخصائص اللغوية ، والنحوية . والتصرفية ، والبلاغية .

والخصائص البلاغية هي خصائص النظام التي أفصح عنها ابن جني في عديد من المواقف التي عرض لها وتحدث فيها حديث العالم بخفايا اللغة ، وأمرار التعبير فيها .

وإذا كانت البلاغة - وهي النظام عند عبد القاهر - تتبع معاني النحوق فيما بين السكلم على حسب الأغراض التي يساق لها الكلام ، فالقد تتبع البلاغيون من أمثال عبد القاهر الجرجاني ، وابن سنان الخفاجي ، وابن الأثير ، والخطيب القزويني ، معاني النحو التي أبان عنها ابن جني ، في الخصائص ، فكانت لهم معينا عذبا ، على منه القوم ونهلوا ، حتى نمت رياض البلاغة ، وأخضوضرت ، واستوت على سوقها ، وآتت أكلها ضعفين !

وعلى الرغم من أن كتاب « الخصائص » لابن جني كان مورداً عذبا من موارد البلاغيين ، فلم يدرسوه دراسة بلاغية وافية ، بل إنهم أفادوا منه ما أفادوا وتركوه ، على أنه كتاب في علم اللغة ، أوفى علم النحو والتصرف ، وكأنه لا يعنيه إلا بمقدار ما أخذوا منه وأفادوا !

على أن من أخذ منه ، أو أفاد من البلاغيين ، لم يشر إليه إلا في القليل النادر ، بل إن منهم من نقل أبواباً كاملة من الخصائص - كأبن الأثير - دون أن يشير إلى المصدر الذي نقل عنه !

ولذا ما أشار إلى ابن جني ، فلكي بوسعه نقداً وتجيهاً !

وقد نجد من العلماء ، وسط هذا النكران للجميل ، من كان يحل ابن

جني ، ويثنى عليه في كتبه وهو سعيد بأنه قد قرأ عليه ، وأخذ عنه ، وهو الشريف الرضي ، فقد أثنى عليه في كتابيه : « تلخيص البيان في مجازات القرآن » ، و « المجازات النبوية » أكثر من عشر مرات ، يقول فيها : « قال شيخنا ،

ومن ذلك قوله : « وكان شيخنا أبو الفتح عثمان بن جني ، رحمه الله ، يقول : معنى قولهم في القسم لعمر الله ما فعلت ذلك ، أو لأفعلن ذلك ، إنما يريدون به القسم بحياة يحيى الله بها ، لا بحياة يحيىها ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . . . فكنت أستحسن هذا القول منه جداً ، وله نظائر كنت أسمعها منه عند قراءته عليه ، وكان ، عفا الله عنه ، كثير الإسناب للخبايا ، والإستطلاع للخفايا ، (١) .

ومن قوله ، أيضاً ، في حذف ما هو معلوم للمخاطبين : « وكان شيخنا أبو الفتح النحوي ، رحمه الله ، يسمى هذا الجنس شجاعة الفصاحة ، لأن الفصيح ، لا يكاد يستعمله ، إلا وفصاحته جرية الحنان ، غزيرة المواد » (٢) .

ولهذا كله فإنني أقدمت على بحث « خصائص النظم » في خصائص العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، متبعاً في ذلك ما يلي :

(١) تلخيص البيان ١٢٢ ، وانظر صفحات ٧٤ ، ١٥٤ ،

١٥٥ ، ٢١٣

(٢) المجازات النبوية ٢٦ ، وانظر صفحات : ٥٩ ، ٩٧ ، ١٢٢ ، ١٦٤

١٧١ ، ٢٥٥ ، ٢٨٣

أولاً : مهدت لهذا البحث بموجز عن أبي الفتح عثمان بن جنى تناول أصله ، ونشأته وصحبته الأبي على الفارسي ، وللمعنى ، وحبه لشعر المتنبي ، وتقدير المتنبي له وأنبت ذلك بذكر نماذج من شعره ، ثم بتاريخ ولادته ووفاته ، ثم تلاميذه ، وكتبه ثم وصفه لكتابته ثم ذكرت مواطن الإفصاح عن خصائص النظم في كتاب الخصائص .

ثانياً : جمعت ما تفرق من خصائص النظم ، أو من مسائل البلاغة ، في كتاب : الخصائص ووضعت تحت عناوين بلاغية مناسبة ، لكل موضوع ، حتى يستطيع الاستفادة منها باحث البلاغة في سهولة ويسر ، وذلك لأن ابن جنى قد وضع تلك الخصائص - في الأعم الأغلب - تحت عناوين لغوية ، وأحياناً تحت عناوين نحوية .

ثالثاً : فظمت ما جاء تحت تلك العناوين تفضيلاً بلاغياً مناسباً ، بحيث قسمت الفكرة الكلية إلى أفكار جزئية ، وأردفتها بالتحليلات البلاغية المناسبة .

رابعاً : بينت إفادة البلاغيين من كل موضوع ، من تلك الموضوعات ، التي أثارها ابن جنى ، في كتاب الخصائص ، وأرجعت إليه كثيراً مما أخذ منه ، ولم ينسب إليه شيئاً كان الأخذ منه ، وبخاصة ما وجدته من الخصائص في دلائل الإعجاز ، وأمرار البلاغة لعبد القاهر ، أو في المثل السائر ، لابن الأنير .

خامساً : رددت على ابن الأثير ، في ما أثاره من اعتراضات على ابن جنى ما استطعت إلى ذلك سبيلاً .

سادساً : أبدت رأي فيما يمكن أن يكون للرأي فيه مجال .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت ، وإليه أنيب .

حسن اسماعيل عبد الرازق

## المقدمة :

### (١) أبو الفتح عثمان بن جنى<sup>(١)</sup>

هو أبو الفتح عثمان بن جنى ، كان أبوه مملوكاً رومياً ، وربما كان اسمه : (جنى) معرباً عن لفظ يوناني ، هو (جنائيس) ؛ فقد قال ابن ماكولا في كتابه في المؤلفات والمختلف : وحكى لي إسماعيل بن المؤمل ، أن أبا الفتح ، كان يذكر أن أباه ، كان فاضلاً ، بالرومية ، ويبدو من هذا : أن ابن جنى أراد تفسير اسم أبيه جنى الرومي ، وأن معناه في العربية فاضل ، فاللفظ اليوناني (جنائيس) ؛ معناه : كريم ، نبيل ، جيد التفكير عبقري ، مخلص .

ومن هنا يبدو صدق تفسير ابن جنى لاسم أبيه<sup>(٢)</sup> .

وفي نزهة الألباء لابن الأنباري : أن أباه د جنى ، كان مملوكاً لسليمان ابن فهد الأزدي الموصل<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر في ترجمة ابن جنى : التيمية ٧٧/١ ، ونزهة الألباء لابن الأنباري ٤٠٧ ، ٤٦٩ ، تاريخ بغداد للخطيب ٣١١/١ ، ابن خلكان ٣٨٥ ، الإرشاد لباقوت ٥ : ١٥ - ٣٢ ، ودمية القصر للباخرزي ٩٧ ، شذرات الذهب لابن العماد ٣ : ١٤٠ ، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (هونبول) ص ٥٤٨ ، (دار الكتب ٤/٢٠٥ بغية الوعاة للسيوطي ٣١٢ ، ومرآة الجنان ١/٤٤٥ ، ومعجم الأدباء ٨١/١٢ ، ولأنباء الرواة ٢/٣٣٥ ، وتاريخ أبي الفداء ٢/وفيات ٣٩٢ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/٢٤٤ ، تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان ٣٠٣ .

### (٢) الخصائص (المقدمة) ٨/١

### (٣) نزهة الألباء ٢٣٠

وقد كان سليمان بن فهد يكتب في حدائته بين يدي أبي إسحاق، الصابي، الذي توفي سنة ٣٨٤ هـ. ثم انتقل إلى الموصل، فأقننى بها ضياعاً، ونظر فيها، لقرواش أمير بني عقيل، وهو، معتمد الدولة، أبو المنيع، قرواش بن المقلد أحد أمراء العقيليين. وقد ولي الموصل سنة ٣٩١ هـ، إلى سنة ٤٤٢ هـ.

ثم غضب عليه قرواش، فقتله سنة ٤١١ هـ.

ومما يذكرك على أن سليمان بن فهد صاحب قرواش هو مولى (جنى) ابن الزملم الذي هجا ابن جنى قد هجا سليمان بن فهد صاحب قرواش في شعره، ذكره ابن الأثير، في باب (التخلص، والإقتضاب).

يقول ابن الأثير، ومما استطرف من هذا النوع في الشعر: قول ابن الزملم الموصل، وهو:

وليل كوجه البرقعيدى مظلم  
وبرد أغانيه، وطول قروته  
مررت ونومي فيه نوم مشرد  
كعقل سليمان بن فهد ودينه  
على أولق فيه النفقات؛ كأنه  
أبو جابر، في خطه وجفونه  
إلى أن بدأضوء الصباح، كأنه  
سنا وجه قرواش وضوء جبينه

ثم يذكر ابن الأثير قصة هذه الأبيات فيقول: وهذه الأبيات لها حكاية. وذلك أن هذا الممدوح - وهو شرف الدولة قرواش -، ملك العرب ووكان صاحب الموصل، فاتفق أنه كان جالسا مع ندمائه في ليلة من ليالي الشتاء، وفي جلستهم هؤلاء الذين هجاهم الشاعر،

وكان البرقعيدى، مغنيا، وسليمان بن فهدوزيرا، وأبو جابر حاجبا، فالتبس شرف الدولة من هذا الشاعر، أن يهجو المذكورين، ويمدحه فأنشد هذه الأبيات ارتجالا، وهي غريبة في بابها، لم يسمع بمثلا، ولم يرض قائلها بصناعة التخلص وحدها، حتى رقى في معانيه المقصودة إلى أعلى منزلة.

فابتدأ البيت الأول بهجو البرقعيدى، لجاء في ضمن مراده ذكر أوصاف ليل الشتاء. جميعها، وهي الظلمة والبرد والطول، ثم إن هذه الأوصاف الثلاثة جاءت ملائمة لما شبت به مطابقة له وكذلك البيت الثاني والثالث. ثم خرج إلى المدح بالطف وجه، وأدق صنعة، وهذا يسمى الاستطراد وماسمحت في هذا الباب بأحسن من هذه الأبيات (١).

كما أنك تجد تلك الأبيات في السكامل؛ لابن الأثير، وهي - أيضا - في قرواش، وابن فهد، والبرقعيدى، وأبو جابر، كما تجدها في معجم الأدباء، وأن الأبيات في هجاء سليمان بن فهد، الموصل، ومدح قرواش ابن المقلد، أمير بني عقيل مع تغيير يسير.

ولما لم يكن ابن جنى منتسبا إلى أصل عربي، فقد أحس بأن عليه أن يعرض هذا النقص (٢)، فانسكب على العلم يرتوى من معينه، وياخذ بأسبابه حتى علت مكانته، وعظم قدره، مما جعل الثعالبي يقول: هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرئاسة في الأدب. وكان الشعر أقل خلالة (٣) لعظم قدره، وارتقاع حاله.

ولهذا يقول ابن جنى من قصيدة طويلة (٤)

- (١) المثل السائر ٢٨٠  
(٢) معجم الأدباء ١١٥/١٢  
(٣) يتيمة الدهر ١/ ١٠٨  
(٤) نزهة الألباب ٢٢٠

فإن أصبح بلا نسب فعلمي في الوردى نسي  
على أن أول إلى قروم ، سادة نجيب  
قياصرة إذا نطقوا أرم الدهر ، ذو الخطب  
أولك دعا النبي لهم كفى شرفا دعاء نبي

وقد نشأ ابن جني بالموصل ، وتعلم النحو بها ، ومن أخذ عنهم في النحو  
أحمد بن محمد الموصلى للشافعى المعروف بالأخفش ، وقرأ الأدب في صباه  
على أبي علي الفارسي وصحبه أربعين عاما ، وكان سبب صحبته لأبي علي  
أن أبا علي قد سافر إلى الموصل ، فدخل إلى الجامع ، فوجد أبا الفتح عثمان  
ابن جني يقرأ النحو وهو شاب ، وكان بين يديه متعلم ، وهو يكلمه في قلب  
الواو ألفا نحو : قام ، وقال ، فاعترض عليه أبو علي فوجده مقصرا ، فقال  
له أبو علي : زببت قبل أن تحصرم ، ثم قام أبو علي ولم يعرفه ابن جني ،  
وسأل عنه فقيل له : هو أبو علي الفارسي النحوي ، فأخذ في طلبه فوجده  
ينزل إلى السمرية ، يقصد بغداد فنزل معه في الحال ولزمه وصاحبه من  
حينئذ إلى أن مات أبو علي ، وخلفه ابن جني ، ودرس النحو ببغداد ،  
وأخذ عنه .

وكان تهجر ابن جني في علم التصريف ، لأن السبب في صحبته لأبي  
علي ، وتغربه عن وطنه ، ومفارقة أهله ، مسألة تصريفية (١)  
ويبدو أن ذلك اللقاء كان في سنة ٣٢٧ هـ وهي السنة التي أغار فيها  
معز الدولة بن بويه على الموصل ، ولعل أبا علي الفارسي كان في ركبته في  
تلك الغزوة

(١) نزهة الألباء ٢٢٢  
(٢) تاريخ الأمم الإسلامية ٣٨٣

كما أخذ ابن جني بعد ذلك عن كثير من رواة اللغة والأدب كآبي بكر  
محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم ، وهو من القراء وكان راوية ثعلب ،  
وقد روى ابن جني عنه أخبار ثعلب ، وعلمه ، وأبو الفرج الأصفهاني صاحب  
الأغانى المتوفى ٥٣٥ هـ وأبى بكر محمد بن هرون الروباني عن أبى حاتم  
السجستاني ، ومحمد بن سلمة عن أبى العباس المبرد .

ومن أخذ عنهم من الأعراب ، ممن لم تفسد لغتهم : أبو عبد الله محمد بن  
العساف العقيلي القيمي .

وقد كانت له رحلات في طلب العلم ، يدل عليها ما يقوله في إجازة أثبتها  
ياقوت في ترجمته « وما صح عنده - أيده الله - من جميع رواياتي ،  
عما سمعته من شيوخي - رحمهم الله ، وقرأته عليهم بالعراق ، والموصل ،  
والشام ، وغير هذه البلاد التي أثبتها ، وأقت بها ،

ومن رواياته التي انتفع بها ابن منظور ، ما قاله ابن جني أخبرنا أبو صالح  
السليل ، بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، قال :

حدثنا عبد الله محمد بن العباس اليزيدي ، قال : حدثنا الخليل بن أسد  
النوشجاني ، قال : حدثنا محمد بن يزيد بن ريان ، قال أخبرني رجل عن  
حماد الراوية ، قال : أمر النعمان ، ففسخت له أشعار العرب في الطنوج -  
قال : وهي السكراريس ، - ثم دفنها في قصره الأبيض ، فلما كان المختار  
ابن عبيد ، قيل له : إن تحت القصر كنزا ، فاحتفزه ، فأخرج تلك الأشعار  
فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة (١)

(١) لسان العرب مادة ( طنج )



### لقاؤه بالمتنبي:

كان ابن جني محباً لشعر أبي الطيب المتنبي ، إذ هو يستشهد به كثيراً في خصائصه ، على المعاني والأغراض ؛ فقد التقى به ، في حلب عند سيف الدولة الحمداني ، وفي شيراز عند عضد الدلة بن بويه .

وقد قرأ ابن جني على المتنبي ديوانه ؛ يقول البديعي : قال أبو الفتح ابن جني : كنت قد قرأت ديوان المتنبي عليه ، فلما وصلت إلى قوله :

أغالب فيك الشوق والشوق أغلب

وأعجب من ذا الهجر ، والوصل أعجب

وقوله :

وأخلاق كافور إذا شئت مدحه

وإن لم أشأ تملى علي وأكتب

إذا ترك الإنسان أهلاً وراه

ويمم كافوراً فما يتغرب !

فقلت له : يعز علي أن يكون هذا الشعر ، في مدوح غير سيف الدولة ، فقال حذره ، وأذره ؛ فما نفخ فيه الحذر ، ألسن القائل فيه :

أخا الجود : أعط الناس ما أنت مالك

ولا تعطين الناس ما أنا قائل ؟

فهو الذي أعطاني لكافور بسوء تدبيره ، وقلة تمييزه (١)

وواضح أن قراءة ابن جني على المتنبي ديوانه كانت بعد هروبه من مصر وهجائه لكافور .

ويورد البديعي قصة تدل على إعجاب ابن جني بشعر المتنبي فيقول :

(١) الصبح المتنبي ١٠٠

كان أبو علي الفارسي بشيراز ، وكان عمر المتنبي إلى دار عضد الدولة على دار أبي علي الفارسي ، وكان إذا مر به أبو الطيب يستثقله على قبح زيه ، وما يأخذه به نفسه من الكبرياء ؛ وكان لابن جني هوى في أبي الطيب ، كثير الإعجاب بشعره ، لا يبالي بأحد يذمه ، أو يحط منه ، وكان يسوؤه لإطباب أبي علي في ذمه ؛ واتفق أن قال أبو علي يوماً : أذكروا لنا بيتاً من الشعر نبحت فيه ؛ فبدأ ابن جني وأنشد :

حلت دون المزار ؛ فاليوم لوزر

ت لحال النحول دون العناق

فاستحسنه أبو علي ، واستعاده ، وقال : لمن هذا البيت ؟ فإنه غريب المعنى ؛ فقال ابن جني للذي يقول :

أزورهم ، وسواد الليل يشفع لي

وأنثى ، وبياض الصبح يغري بي

فقال : والله هذا حسن ، بديع جداً ؛ فلن هذا ؟ قال للذي يقول :

أمضي إرادته ، فسوف له قد

واستقرب الأقصى ، ثم له هنا

فتكثير إعجاب أبي علي ، ولم يستغرب معناه ، وقال : لمن هذا ؟ فقال ابن جني : للذي يقول :

ووضع الندي في موضع السيف بالعل

مضر كوضع السيف في موضع الندي

فقال : وهذا حسن والله ؛ وقد أطلت يا أبا الفتح ؛ فأخبرنا من القائل ؟

قال : هو الذي لا يزال الشيخ يستثقله ، ويستثقب زيه ، وفعله ،



وما علينا من القشور إذا استقام اللب؟ قال أبو علي : أظنك تعني المتنبى؟ قلت : نعم ، قال : ورائه لقد حببته إلى ، ونمض ، ودخل على عضد الدولة فأطال في الفناء على أبي الطيب : ولما اجتاز به استنزله ، واستنشدته ، وكتب عنه ألياناً من الشعر (١) .

قوله عن المتنبى : شاعرنا :

يقول ابن جني — وهو يتحدث عن صحة الطبع العربي ، وصفاته ، وألفظه : وحدثنى المتنبى شاعرنا — وما عرفته إلا صافاً — قال : كنت عند منصور في مصر في جماعة من العرب ، وأحدهم يتحدث . فذكر في كلامه فلاة واسعة ، فقال : يحير فيها الطرف ، قال : وآخر منهم يلقنه سرّاً من الجماعة بينه وبينه فيقول له : يحار ، يحار ، أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض وتنبهه إلى الصواب؟ (٢)

وفي موضع آخر من الخصائص يقول : وذا كرت المتنبى شاعرنا نحواً من هذا ، وطالبته في شيء من شعره (٣) .

ويقول في باب التراجع عند التناهي : وأبلغ من هذا قول شاعرنا (٤) .

ولجئت حتى كدت تبخل حائلاً للشهيق ، ومن المرور بكاء

(١) الصبح المنبي ١٦٢

(٢) الخصائص ٢٣٩/١

(٣) ٤٠٣/٢

(٤) ٢٤١/٣

### تقدير المتنبى لابن جني :

كان المتنبى يعرف قدر ابن جني ، ويحمله ، ويقول عنه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس ، وكان إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره ، يقول : سلوا صاحبنا أبا الفتح ، وكان إذا سئل عن معنى قاله ، أو توجيه إعراب ، حصل فيه إعراب ، دل عليه ، وقال : عليكم بالشيخ الأعور ، ابن جني فسأله فإنه يقول ما أردت ، وما لم أرد (١) .

وفي هذه الرواية ما يدل على تقدير المتنبى لابن جني ، وعلى سعة علمه وتبحره في اللغة العربية ، ومعرفة الواسعة بأساليبها ، وأحاطته بمذاهب العرب في استعمالها .

وقد يفهم من قول المتنبى : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس : أن ابن جني على سعة علمه ، وإحترام أولى الفضل له ، وإعترافهم بتقدمه ، قد كان كثير من الناس لا يعرف له هذا الفضل ، وربما كان عدم التقدير من هؤلاء راجعاً إلى أنهم كانوا ينفسون عليه مكانته التي وصل إليها بعلمه وفضله ، وساعدتهم على هذا ، ما كان من طريقته وهو يتحدث ، فقد كان من عادته — كما يقول ياقوت — أن يميل بشفتيه ، وقد كان هذا وضع تنذر من بعض الكتاب في ديوان آل بويه في بغداد بأبي الفتح ، فقد أبصره ، وهو يتحدث ، ويفعل ما تعود به مما ذكرت فأثار فيه المكاتب النظر ، فسأله أبو الفتح في ذلك فقال : شئت مولاي الشيخ وهو يتحدث ويقول ببوزه كذا ، بقر د رايته اليوم عند صعودي إلى دار المملسة وهو على شاطئ دجلة يفعل مثل ما يفعل مولاي الشيخ ، فامتعض أبو الفتح ،

(١) مسالك الأبصار ٢٠٦/٤

وقال : ما هذا القول يا أبا الحسين - أعزك الله - : ومتى رأيتني أمزح فتمزح معي أو أجن فتمجن بي ؟ فلما رآه أبو الحسين قد جرد ، واستشاط وغضب قال : المعبرة أيها الشيخ إليك وإلى الله تعالى عن أن أشبهك بالقرد ، وإنما شئت القرد بك ، فضحك أبو الفتح ، وقال : ما أحسن ما اعتدلت ! وعلم أبو الفتح أنها نادرة تشيع ، فكان يتحدث بها هو دائماً (١) .

### نماذج من شعر :

يذكر الثعالبي أن الشعر كان أقل خلال ابن جني لعظم قدره وإرتفاع حاله ، ويورد من قوله في الغزل (٢) :

غزال غير وحشي حكي الوحشي نقلته

رآه الورد يحني الورد فاستكساه حلتبه

وشم بأنفه الرياح ن فاستهداه زهرته

وذاقت ريقه الصبها فاختلسته نكته

ومن شعره ما يورده صاحب نزهة الألباء في الغتب على صديق له (٣) :

صددوك عني ولا ذنب لي

يدل على نية فاسدة

وقد - وحياتك - بما يكره

خشيت على عيني الواحدة

(١) معجم الأدباء (ترجمة أبي الفتح) .

(٢) يتيمة الدهر ١/ ١٠٨

(٣) نزهة الألباء ٢٢١

ولولا مخافة ألا أراك لما كان في تركها فائدة  
ويذكر البديعي أن أبا الفتح قد رثا أبا الطيب المتنبى بقصيدة مطلعها :  
غاض القريض وأودت نضرة الأدب  
وصوحت بعدرى دوحة الكتب  
ومنها يقول :

سلبت ثوب بهاء كنت قلبسه كما تخطف بالخطية السائب

ما زلت تصحب في الجلى إذا نزلت

قلبا جيماً ، وعزماً غير منشعب

وقد جلبت لعمرى الدهر أشطره

تخطو بهمة لأوان ولا نصب

من للهواجل يحي ميت أرسما

بكل حائلة التصدير والحقب ١٩

ومنها :

باتت وسادى أطراب تؤرقني لما غدوت لقي في قبضة النوب

غمرت خدن المساعي غير مضطهد

ومت كالنصل لم يدنس ولم يعب

فأذهب عليك سلام الله ما قلقت

خوص الركائب بالأكوار والشعب (١)

(١) الصبح المنبى ١٧٧

## تاريخ ولادته وتاريخ وفاته :

لم يعين أحد من ترجم لابن جني سنة ولادته ، ويكتفون بقولهم :  
إنه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة ، إلا أبا الفداء ، الذي يذكر أن ولادته  
كانت ٣٠٢ هـ ، ولكتفهم يتفقون على سنة وفاته ، وهي سنة ٣٩٢ هـ .

وقد قالوا : إن ابن جني قد صحب أستاذه أبا علي الفارسي أربعين عاماً ،  
على أثر معرفته به في مسجد الموصل ، وقد كان ذلك في سنة ٣٣٧ هـ .

وقد قال ابن قاضي شهبة — في طبقات النحاة — إنه توفي وهو في  
سن السبعين ومعنى هذا : أن ولادته كانت في حوالي سنة ٣٢٢ هـ .

وإذا كانت ولادته في هذه السنة ، فإن معرفته بأبي علي الفارسي في  
مسجد البصرة قد تمت وهو في سن الخامسة عشرة ، ونروي قصة لقائه  
بأبي علي : أن أبا علي مر عليه ، وهو يدرس العريضة ، ومن القليل أن  
يتعرض المرء للتدريس في هذه السن المبكرة ، وهذا يرجح رواية أبي  
الفداء في تاريخ ولادته .

غير أن رواية لقائه بأبي علي — وهي التي يذكرها ابن الأنباري في  
نزهة الألباء — ربما توحى لنا بأن ابن جني — وهو يدرس العربية  
بمسجد البصرة — كان في هذه السن المبكرة لأنها تقول ، وكان سبب  
صحته إياه : أن أبا علي الفارسي كان قد سافر إلى الموصل فدخل إلى الجامع  
فوجد أبا الفتح عثمان بن جني ، يقرأ الفحو ، وهو شاب ، وكان بين يديه  
متعلم وهو يكلمه ، في قلب الواو والفاء ، نحو قام ، وقال ، فاعترض عليه  
أبو علي ، فوجده مقصراً ، فقال له : تزيت وأنت حصر (١) !

(١) الخصائص ١/١٠ من المقدمة ، وانظر نزهة الألباء ٤٠٨ ( الطبعة  
الاولى ) .

فقول أبي علي : تزيت وأنت حصرم ، تدل على أن ابن جني — وهو  
يدرس العربية في مسجد الموصل — كان في سن مبكرة .

وقد توفي ابن جني في يوم الجمعة ليلتين بقيتا من شهر صفر سنة  
اثنين وتسعين وثلاثمائة ، في خلافة القائد (١) ، وتولى الصلاة عليه الشريف  
الرضي ، وكان بينها صداقة وكيدة — كما في ديوان الشريف الرضي — .

وقدرناه الشريف الرضي بقصيدة ، منها :

ألا بالقوم ، للخطوب الطوارق وللعظم يرمي كل يوم بمسارق  
وللدمر يعري جانبي من أقارب ويقطع ما بيني وبين الأصادق  
وللنفس قد طارت شعاعاً من الجوى

للفقد الصفايا ، وانقطاع العلائق  
لها كل يوم موقف من مودع وملفت في عقب ماض مفارق  
نجوم من الإخوان يرمي بها الردي

مغارها فسوت العيون الرواق  
ومنها :

لتبسك أبا الفتح العيون بدمعها وألسننا من بعدها بالمناطق  
إذا هب من تلك الغليل بدامع تسرع من هذي الغرام بناطق  
شعبي إذا التأت الشقيق وأعرضت

خلائق قومي جانباً عن خلائق

(١) نزهة الألباء ١٠٨

(٢) نزهة الألباء ١٠٨

(٣) نزهة الألباء ١٠٨

عن شيخنا أبو الفتح عثمان بن جني - رحمه الله -

تلاميذه :

كان من تلاميذه : أبو القاسم عمر بن ثابت الثماني ، وأبو أحمد عبد السلام البصري ، وأبو الحسن علي بن عبد الله الشمسي ، وغيرهم (١) .

ومن تلاميذه : الشريف الرضي ، الذي يكثر من ذكر شيخه أبي الفتح ويعتز بالأخذ عنه في كتابيه تلخيص البيان في مجازات القرآن ، والمجازات النبوية ، كقوله :

وكان شيخنا أبو الفتح عثمان بن جني - رحمه الله - يقول : معنى قولهم - في القسم - : لعمر الله ما فعلت ذلك ، إنما يريدون به القسم بحياة يحيى الله بها ، لا بحياة يحيى بها تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، فكنت أستحسن هذا القول منه جداً (٢) .

وكقوله : وكان شيخنا أبو الفتح النحوي - رحمه الله - يسمى هذا الجنس شجاعة الفصاحة ، لأن الفصيح لا يكاد يستعمله إلا وفصاحته جرية الجنان ، غزيرة المواد (٣) .

رحمة الله على من سلك بهجته

وقد كان من تلاميذه : أبو القاسم عمر بن ثابت الثماني ، وأبو أحمد عبد السلام البصري ، وغيرهم (١) .

ومن تلاميذه : الشريف الرضي ، الذي يكثر من ذكر شيخه أبي الفتح ويعتز بالأخذ عنه في كتابيه تلخيص البيان في مجازات القرآن ، والمجازات النبوية ، كقوله :

وكان شيخنا أبو الفتح عثمان بن جني - رحمه الله - يقول : معنى قولهم - في القسم - : لعمر الله ما فعلت ذلك ، إنما يريدون به القسم بحياة يحيى الله بها ، لا بحياة يحيى بها تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، فكنت أستحسن هذا القول منه جداً (٢) .

وكقوله : وكان شيخنا أبو الفتح النحوي - رحمه الله - يسمى هذا الجنس شجاعة الفصاحة ، لأن الفصيح لا يكاد يستعمله إلا وفصاحته جرية الجنان ، غزيرة المواد (٣) .

(١) نزهة الألباء ٢٢٢

(٢) تلخيص البيان ١٢١

(٣) المجازات النبوية ٣٦

كتب ابن جني :

(١) كتاب سر الصنعة

(٢) الخصائص

(٣) التمام

(٤) تفسير قصر يف المازني

(٥) شرح مستغلق أبيات الخاسية ، واشتقاق أسماء شعرائها

(٦) شرح المقصور والممدود لابن السكيت

(٧) تعاقب العربية

(٨) تفسير ديوان المتنبي الكبير ، ويسمى : التفسير

(٩) تفسير معاني ديوان المتنبي

(١٠) اللمع في العربية

(١١) كتاب مختصر التعريف

(١٢) كتاب مختصر العروض والقوافي

(١٣) كتاب الألفاظ المهموزة

(١٤) كتاب المقتضب

(١٥) تفسير المذكر والمؤنث ، ليعقوب

(١٦) كتاب تأييد تذكرة أبي علي

(١٧) المحاسن في العربية

(١٨) النوادر الممتعة

(١٩) الخطاريات

(٢٠) كتاب المختص في شرح شواذ القراءات

(٢١) تفسير أرجوزة أبي نواس

(٢٢) تفسير العلويات

(٢٣) كتاب البشري والظفر

(٢٤) رساله في مد الأصوات ومقادير المدات

## (٢) الخصائص

يصف ابن جني كتابه والخصائص، ويبين بعض ظروفه، وملايساته من خلال إهدائه إلى بهاء الدولة، أبي نصر، فيروز بن عضد الدولة بن بوية الذي تولى حكم العراق بعد وفاة أخيه شرف الدولة (١)، في سنة ٣٧٩ هـ. وقبض على الطائع الخليفة الهبالي في سنة ٣٨١ هـ.

ومن تلك الظروف والملايسات:

١ - أن أبا الفتح قد عكف دهرًا طويلًا، على تصنيف هذا الكتاب، معملًا فكره، ورأيه، ورويته في سبيل إخراجِه على الوجه الذي يصبو إليه جودة، واتقانًا مع أن الوقت لم يسعفه لإعادة الإلمام بشوارده.

٢ - أنه من أشرف ما صنف في علم العرب، وأكثر ما استخدم فيه من القياس والنظر، وأجمع أدلة على ما تضمنته اللغة العربية من خصائص الحكمة وعرفت به من علائق الاتقان والصنعة.

٣ - أنه لم يستطع أحد من السكوفيين، أو من البصريين أن يعلم به، لامتناع جانبه على الفريقين، فلم ير أحدًا من علماء البصريين: البصرة والسكوفة قد تعرض لعمل أصول النحوي على مذهب أصول الكلام والفقه أما كتاب الأصول لأن يسكر بن السراج، فإنه لم يعلم بما ألم به ابن جني في الخصائص وأما أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة المتوفى سنة ٣١٠ هـ فقد صنف كتيبًا إذا قورن بكتاب الخصائص علم أن أبا الفتح قد ناب عنه فيه وكفاه مشوة التعب به مكافأة منه على ما أولاه له من علومه التي ساعد بها.

(١) تاريخ الأئمة الإسلامية (الدولة العباسية) ٣٩٨ هـ



- (٢٥) كتاب المذكر والمؤثر
- (٢٦) كتاب المنتصف، ولعله هو (المنتصف) وحرف الألف
- (٢٧) كتاب مقدمات أبواب التصريف
- (٢٨) كتاب القفض على ابن وكيع في شعر المتنبي وتخطئته
- (٢٩) المعرب في شرح القوافي
- (٣٠) كتاب الفصل بين الكلام الخاص، والكلام العام
- (٣١) كتاب الوقت والابتداء
- (٣٢) كتاب المعاني المحررة
- (٣٣) كتاب الفرق
- (٣٤) كتاب الفائق
- (٣٥) كتاب الخطيب
- (٣٦) كتاب الأراجيز
- (٣٧) كتاب ذي القدر
- (٣٨) شرح الفصيح
- (٣٩) كتاب شرح السكافي في القوافي
- (٤٠) التلغين في النحو
- (٤١) التذكرة الاصبهانية
- (٤٢) التهذيب
- (٤٣) المذهب
- (٤٤) التبصرة
- (٤٥) كتاب الزجر
- (٤٦) مسائلان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن الشيباني
- (٤٧) علل التثنية
- (٤٨) المسائل الواسطية
- (٤٩) كتاب شرح الإبدال، ليعقوب

تتم بحمد الله تعالى

٤ - أن الذي سألَه تصنيف هذا الكتاب إنما هو بعض تلاميذه عن أنس بصحبته وأرضى حال أخذه عنه ، وأنه سأل فأطال المسألة وأكثر الحفاوة والملاينة حتى أجابه إلى طلبه .

ويحسن أن نستمع إلى أبي الفتح عثمان بن جني يصف كتابه والخصائص ، وهو يقدمه إلى بهاء الدولة ، وهذا أطال الله بقاء مولانا الملك ، السيد المنصور المؤيد ، بهاء الدولة ، وضياء الملة ، وغياث الأمة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانه ، ومجده ، وتأيده ، وسموه ، وكهت شائفه وعُدوه . كتاب لم أزل على فارق الحال ، وتقادم الوقت ، ملاحظه ، عاكف الفكر عليه ، منجذب الرأي ، والروية إليه ، وإذا أن أجد مهملًا ، أصله به ، أو خللاً ، أرتقه بعمله ، والوقت يزداد بتواذيه ضيقًا ، ولا ينح لي إلى الابتداء طريقًا هذا مع إعظامي له ، وأعصامي بالأسباب المتناطلة به ، واعتقادي فيه ، أنه من أشرف ما صنف في علم العرب وأذهب في طريق القياس والنظر ، وأعوذه عليه بالحيلة والصون ، وأخذه له ، من حصّة التوقير والأون ، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق الاتقان والصنعة فكانت مسافر وجوهه ، وخامر أذرعه وسوقه ، تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره ، وتحى إلى بما خيطت عليه من أقرابه وشواكله ، وتريني أن تعريد كل من الفريقين : البصريين ، والكوفيين عنه ، وتحامهم طريق الإلزام به ، والخوض في أدنى أو شاله وخلجه ، فضلاً عن اقتحام غماره ولججه ، إنما كان لإمتناع جانبه ، وإفتشار شعاعه ، وبإحدى تهاجر قوانينه وأوضاعه وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدین تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه . فأما كتاب أصول أبي بكر ، فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله ، وقد تعلق عليه به ، وسنقول في معناه .

على أن أبا الحسن ، قد كان صنف في شيء من المقاييس كتباً ، لذا

أنت قرنته بكتابتنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه ، وكفيناه كلفة التعب به ، وكافأباه على لطيف ما أولانا من علومه المسوقة إلينا ، المفضضة ماء البشر والبشاشة علينا ، حتى دعا ذلك أقواماً نزلت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم ، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم إلى الطعن عليه والقدح في احتجاجاته وعلمه ، وترى ذلك مشروحاً في الفصول بإذن الله .

ثم إن بعض من يعتادني ، ويطلب لقراءة هذا العلم لي عن أنس بصحبته لي ، وأرضى حال أخذه عني ، سأل فأطال المسألة ، وأكثر الحفاوة والملاينة أن أمضى الرأي في إنشاء هذا الكتاب ، وأوليه طرقاً من العناية والانصباب لجمعت بين ما أعتقد ومن وجوب ذلك علي ، إلى ما أوتره من أجابة هذا السائل لي ، فبدأت به ، ووضعت يدي فيه ، واستعنت الله على عمله ، واستمددته - سبحانه - من إرشاده وتوفيقه ، وهو - عز اسمه - موق ذلك بقدرته وطوله ومشيتته (١) .

### (٣) مواطن الإفصاح عن خصائص النظم

في الخصائص،

لما كان كتاب ابن جني شاملاً لخصائص العربية كلها، من خصائص لغوية، ونحوية، وصرفية، وبلاغية فقد جاءت خصائص النظم فيه في أنحاء متفرقة من الكتاب تبعاً للواقف، أو المواطن التي تتطلب الإفصاح عنها ويمكن أن نقيتها فيما يلي:

١- إقامة الدليل على صحة القضايا اللغوية:

ومن ذلك قضية الفرق بين الكلام، والقول: فقد أراد ابن جني أن يثبت أن الكلام إنما هو لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، فاستدل على ذلك بأن العرب قد وصفت كلامها قارة بالاطناب، وتارة بالإيجاز، وتارة ثالثة بغيرهما، وذلك لا يكون إلا بكلام تام مستقل بنفسه، وهذا تعرض للإيجاز والاطناب وأورد قول ابن الرومي:

وحديثها السحر الحلال، ألوانه

لم يحن قتل الملم المتحرز

إن طال لم يملل وإن هي أوجزت

ود المحدث أنها لم توجز

شرك القلوب، وفتنة ما مثلها

للطمس عفة المستوفز

فذكر أنها تعليل قارة وتوجز أخرى، والإطالة والإيجاز جميعاً إنما هما في كل كلام، مفيد، مستقل بنفسه.

إلى أن يقول: فقد ثبت بما شرحناه، وأوضحناه، أن الكلام، إنما هو في لغة العرب، عبارة عن الألفاظ القائمة بربوبها، المستغنية عن غيرها،

وهي التي يسميها، أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبتها، وثبت أن القول عندها، أوسع من الكلام تصرفاً، (١).

٢- إقامة الدليل على صحة القضايا النحوية:

ومن ذلك ما جاء به ابن جني في باب غلبة الفروع على الأصول، فقد جاء ابن جني بما يكون منه في معاني العرب، من قلب التشبيه في مثل قول ذي الرمة:

ورمل كأوراق العذارى قطعته إذا ألبسته المظلمات الخنادس

ليجده، وليكون شاهداً، ودليلاً على أن مثله يأتي في معاني الإعراب أي، كما يقلب العرب التشبيه، فيجعلون المشبه مشبهاً به، ويجعلون المشبه به مشبهاً، طلباً للمبالغة في التشبيه، فيجعلون الفرع أصلاً، والأصل فرعاً فكذلك يفعلون في معاني الإعراب.

ولهذا فإنه بعد أن ينتهي من أمثلة التشبيه المقلوب، يقول: فهذا من حلمهم الأصل على الفرع، فيما كان الفرع أفاده من الأصل، ونظائره في هذه اللغة كثيرة، ثم يقول: وهذا المعنى عينه: قد استعمله النحويون، في صناعتهم، فشهدوا الأصل بالفرع، في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، ألا ترى أن سيديويه أجاز في قولك: هذا الحسن الوجه، أن يكون الجر، في الوجه من موضعين: أحدهما: الإضافة، والآخر: تشبيهه بالضارب الرجل، الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً له بالحسن الوجه؟

فإن قيل: وما الذي سوغ لسيديويه هذا، وليس بما يرويه عن العرب رواية، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعمل به؟ قيل: يدل على صحة

(١) الخصائص ١/٢٢٠.

ما رآه من هذا ، وذهب إليه : ما عرفه وعرفناه معه : من أن العرب إذا  
شبهت شيئاً بشيء ، مكنت ذلك الشبه لهما ، وعمرت به الحال بينهما ، ألا  
تراه لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم ، فأعربوه ، تمموا ذلك المعنى بينهما  
بأن شبهوا ، اسم الفاعل بالفعل ، فأعملوه (١) ١٩

### ٣ — الدليل على صحة القضايا النقدية :

وذلك هو ما تجده في باب الرد على من ادعى على العرب عنايتها  
بالألفاظ ، وإغفالها المعاني ، حيث يستدل على عناية العرب بالمعاني قدر  
عنايتها بالألفاظ ، وأن المعاني أكرم عندها ، لأنها تعنى بالألفاظ ، فتصلحها  
وتهديها ، وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها ، بالشعر نارة ، وبالخطب أخرى ،  
والأسجاع التي تلزمها ، وتتكلف استمرارها ، وما ذلك إلا من أجل المعاني  
لأن الألفاظ لما كانت عنوان معانيها وطريقاً إلى إظهار ، أغراضها ومراميها  
أصلحوها ، ورتبوها ، وبالفوا في تعبيرها وتحسينها ، ليكون ذلك أوقع  
لها في السمع ، وأذهب بها في الدلالة على القصد ، لأن المثل إذا كان  
مستجوعاً ، لد لسانه حفظه ، فإذا هو حفظه ، كان جديراً باستعماله ولو  
لم يكن مستجوعاً ، لم تأمن النفس به ، ولا أنقت لمستمعه .

وبهذا يتبين مدى تأثير السجع في النفوس . ثم يخرج بالنتيجة ، بعد  
إقامة الدليل ، فيقول : فإذا رأيت العرب ، قد أصلحوا ، ألفاظها ، وحسنوها ،  
وجمروا حواسيها ، وهدبوا ، وصقلوا غروبها ، وأرفقوها ، فلا تزين العناية  
إذ ذاك ، إنما هي بالألفاظ ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني ، وتقوية بها ،  
وتشريف لها .

(١) الخصائص ١/٣٠١ .

ونظير ذلك : إصلاح الوعاء وتحسينه ، وتزكيتة ، وتقديسه ، وإنما  
المعنى بذلك منه الاحتياط المدعى عليه ، وجواره مما يعطر بشره ،  
ولا يفسد جوهره .

كما قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجنه ، ويفض منه كدرة لفظه  
وسوء العبارة (١) عنه .

### ٤ — إقامة الدليل على صحة التعبير ببعض الجمل من الناحية العقلية :

ومثال ذلك ما ذكره ابن جني في باب المستحيل ، وصحة قياس الفروع  
على الأصول ، الذي أراد به - على حد تعبيره - تحصين المعاني ، وتحرير  
الألفاظ ، والتشجيع على مزاولة الأغراض .

وقد ذكر في هذا الباب : أنه من المحال : أن تنقض أول كلامك بآخره  
كقولك : ( قمت غدا ) ، و ( سأقوم أمس ) ، أما قولك : إن قمت غدا ،  
قمت معك ، ولم أقم أمس ، وقولك : أعزك الله ، وأطال بقاءك ، فتأتي بلفظ  
الماضي ، ومعناه الاستقبال : وقوله :

ولقد أمر على اللئيم يسبني فضيت ثم قلت : لا يعنيني

وقوله : ( أوديت إن لم تحب حبو المعتنك ) فقد بين فيه أن ما جاء  
بلفظ الماضي وكان من حقه أن يكون مضارعاً ، فالمر فيه إرادة تحقيق  
الوقوع وتقبيته ، وأن ما جاء بلفظ المضارع ، وكان من حقه أن يكون  
ماضياً ، فالمر فيه إنما هو حكاية الحال الماضية ، واستحضار الصورة  
السابقة (٢) .

(١) الخصائص ١/٢١٧ .

(٢) الخصائص ٣/٣٣١ .

الثلاثة ، أما السبعة : فلأنه ، كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال أسماؤه :  
الرحمة ، وأما التشبيه ، فلأنه شبه الرحمة - وإن لم يصح دخولها - بما يجوز  
دخوله ، فلذلك وضعها موضعه .

وأما التوكيد : فلأنه أخبر عن العرض بما يجز به عن الجوهر ، وهذا  
تعال بالعرض ، وتفخيم منه : إذ صير إلى حيز ما يشاهد ، ويلتمس ،  
ويصان (١) .

٧ - بيان اختلاف الفظ في الجمل ، مع جريانها على حسب قوانين  
التحسوس :

وذلك ما تجده في باب : شجاعة العربية ، والذي وجده ابن جني شاملاً ،  
للحذف ، والزيادة ، والتقديم ، والتأخير ، والحل على المعنى ، والتجريف ،  
وقد بين ابن جني أنه إذا ما خولفت قواعد الفحو ، على الوجه الذي يؤدي  
إلى التحقيد ، فإنه لا يجيزة ، لعربي ، ولا لمولود .

وتلك الفصول التي أسماها شجاعة العربية ، إنما سميت بذلك لأن الشاعر  
فيها إنما يجري عليها ثقة بامتلاك ناصية اللغة ، واعتداداً على تمسكه منها ،  
فإذا ما أدى به ذلك إلى التحقيد الذي يستهلك المعنى في مثل قول الشاعر :  
وما مثله في الناس إلا ملكاً أبو أمه حتى أبوه يقاربه

فإنه ، لا يجيزه لعربي ، ولا يبيحه لمولود (٢) .

(١) الخصائص ٤٤٢/٢

(٢) الخصائص ٣٣٠/١

(٣ - الخصائص)



وذلك ما تجده في باب التجريد ، الذي فهمه ابن جني من خلال تتبعه  
لكلمات شيخه ، أن على الفارسي ، فأعجب به ، وأفق له ، ووجد أن العرب  
قد تعتقد ، أن في الشيء من نفسه معنى آخر ، كأنه حقيقة ، وبحصوله ،  
وقد جرى ذلك إلى الفاظها ، لما عقدت عليه معانيها ، وذلك في نحو  
قوله : لئن لقيت زيداً ، لتدين منه الأسد ، ولئن سألته لقلن من البحر  
فظاهر هذا ، أن فيه من نفسه أسداً وبحراً ، وهو عينه الأسد ، والبحر ،  
لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه ، ومما زاد منه وعلى هذا ، يخاطب الإنسان  
نفسه حتى كأنها تقوله ، أو تخاطبه ، منه ، قول الأعشى :

وهل تطيق وداعاً ، أيها الرجل (١) ؟

٨ - الإفصاح عن المرفق تنوع طرقهم في التعبير :

وذلك هو ما تجده في باب الفرق بين الحقيقة ، والمجاز ، والذي بين فيه  
أن المجاز ، إنما يقع ، ويعدل إليه عن الحقيقة ، لمعان ثلاثة ، وهي :  
الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه ، فإن عدم هذه الأوصاف ، كانت الحقيقة  
البيّنة ، ومن ذلك قول النبي ﷺ : في الفرس - : هو بحر ، فالعاني  
الثلاثة موجودة فيه ، أما الاتساع ، فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي :  
فرس ، وطوف ، وجواد ، ونحوها من البحر ، وأما التشبيه : فلأن  
جريه يجري في السكرة يجري مائة ، وأما التوكيد : فلأنه شبه العرض  
بالجوهر ، وهو أثبت في القوس منه ، والشبه في العرض متفق عليه .

وكذلك قوله تعالى : : وأدخلناه في رحمتنا ، هو مجاز : وفيه الأوصاف

(٢) الخصائص ٤٧٣/٢

## ٨ - الاستشهاد بخصائص النظم على صحة القضايا اللغوية :

ومن ذلك : ما تجسده في باب قوة اللفظ لقوة المعنى ، الذي بين فيه أن : خشن في اللغة - دون أخشوشن ، لما فيه من تكرير العين ، وزيادة اللام ، ومنه قبول عمر - رضي الله عنه - أخشوشنوا ، وتمديدوا ، أي : أصلبوا ، وتساهاوا في الخشنه ، وقولهم : أعشب المسكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا : أعشوشب .

وقد استشهد على هذه القضية اللغوية بقوله تعالى : « أخذ عزيز مقتدر ، فقندر هنا ، أوفق ، من قادر ، من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر ، وشدة الأخذ ، وعليه - عند ابن جنى - قول الله تعالى : « لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت » ، فالحسنة تصغر بالنسبة لجزائها ، لأن جزاءها هو عشرة أمثالها ، ولما كان جزاء السيئة إنما هو بمثلها لم تحتقر بالنسبة للجزاء عنها ، ولهذا كانت قوة فعل السيئة على فعل الحسنة ، يقول الله تعالى : تسكاد السحوات يتفطرن منه ، وتتشق الأرض ، وتخز الجبال حسدا ، أن دعوا للرحمن ولبدأ ، فإذا كان فعل السيئة ذاهبا بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المتراعية ، عظم قدرها ، ونخم لفظ العبارة عنها ، فقول : « لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت » ، فزيد في لفظ فعل السيئة وافتقص من لفظ فعل الحسنة (١) .

## خصائص النظم

### في كتاب « الخصائص »

## من فصاحة الكلام

١ — الخلو من ضعف التأليف :

بما يشترطه المتأخرون من البلاغيين في فصاحة الكلام ، الخلو من ضعف التأليف وقد عمنوا به ، أن يكون الكلام جارياً على غير المشهور من قواعد النحو ، وذلك كالاختصار قبل الذكر ، لفظاً ومعنى ، نحو ضرب غلامه زيداً (١) .

فإن جنى له من هذا الباب شطره ، إذ يعد المتأخرون ابن جنى ممن خالف في تلك المسألة التي أسلفناها .

وابن جنى يعرض المسألة في شيء غير قليل من التفصيل ، ثم يعرض رأيه فيها مؤيداً رأيه باستطاع إلى ذلك سبيلاً :

وقد أورد تلك المسألة التي مثل بها البلاغيون لضعف التأليف لجريانها على غير المشهور من آراء النحاة ، في باب أسماء «نقض المراتب إذا عرض هناك عارض» .

ثم ذكر أن من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيداً وسبب هذا الامتناع إنما هو : إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول ، وفساد تقدم المضمرة على مظهره لفظاً ومعنى ، ولهذا فإن عليك إذا أردت تصحيح المسألة ، أن تؤخر الفاعل ، فتقول : ضرب زيداً غلامه .

وعليه قول الله تعالى : «ولما أتت إبراهيم ربه» .

وأجمعوا ، على أنه لا يجوز لك أن تقول : (ضرب غلامه زيداً) وذلك لتقدم المضمرة على مظهره لفظاً ومعنى .

(١) الإيضاح هـ

وأما قول النابغة :

جزى ربه عني عدى بن حاتم

جزاء السكالب العاويات وقد فعل

فقد قالوا فيه : إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، وكل ذلك لسلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل ، فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى ؛ يقول ابن جنى : وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله :

جزى ربه عني عدى بن حاتم

عائدة على (عدى) خلافاً على الجماعة

وهنا يقدر ابن جنى أن قائلاً قال : ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم ، والمفعول رتبته التأخر ، فقد وقع كل منهما الموضع الذي هو أولى به ، فليس لك أن تعتقد في الفاعل - وقد وقع مقدماً - أن موضعه التأخير ، وإنما المأخوذ به في ذلك : أن يعتقد ، في الفاعل إذا وقع مؤخراً ، أن موضعه التقديم ، فإذا وقع مقدماً ، فقد أخذ مأخذة ، ورست به قدمه ، وإذا كان كذلك ، فقد وقع المضمرة قبل مظهره لفظاً ومعنى ، وهذا ما لا يجوز القياس ، .

ويجب ابن جنى بأنه قد شاع عنهم وإطرد من مذاهبهم كثرة تقديم المفعول على الفاعل حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال : إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما أن تقدم الفاعل قسم - أيضاً - قائم برأسه ، وإن كان تقدم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً ، نحو قول الله عز وجل : «ولما يخشى الله من عباده العلماء» وقول ذي الرمة :

استحدث الركب من أشياعهم خيراً

أم عاود القلب من أطوابه طرب

وقول معمر بن حمار البارقى :

أجد الركب بعد غد خفوف وأمسيت من لبائك الألف  
وقول الله عز وجل : ألهاكم التكاثر .

إلى أن قال : والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن ،  
وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر ؛ فلما كثر وشاع تقديم المفعول على  
الفاعل كان الموضع له ؛ حتى إنه إذا أخر ، فوضعه التقديم ، فعلى ذلك كأنه  
قال : ( جرى عدى بن حاتم ربه ) ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدماً  
عليه مفعوله لجاز ذلك .

ثم قال : ولا تستنكر هذا الذى صورته لك ، ولا يحفز عليك ؛ فإنه  
بما تقبله هذه اللغة ، ولا تعافه ، ولا تمشعه (١) .

وبما ذكره ابن جنى يتضح لك أن عامة النحويين لا يميزون عود  
الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في مثل قولهم ( ضرب غلامه زيدا ) ولكن  
قول ابن جنى : « وأما أنا فأجيز ، بعد قوله : « وأجمعوا على أنه لا يجوز » ،  
يفيد أنه هو الذى خالف في تلك المسألة من بين النحويين ، مع أن من  
المتأخرين من يذكر الأخفش وابن جنى (٢) .

كما يفهم من قوله - أيضاً - أن السر في جواز : « ضرب غلامه زيدا »  
عنده إنما هو كثرة تقديم المفعول على الفاعل ؛ فصار الموضع له ، فكأنه  
قد قدم وكأنه قد قال : ( ضرب زيدا غلامه ) ؛ وهذا شبهه بباب : « غلبة  
الفروع على الأصول » ؛ الذى عقده لجمال المشبه به مشبها ، والمشبّه  
مشبها به .

وسوف نتعرض له ، في التشبيه المقلوب - إن شاء الله تعالى -

(١) الخصائص ٢٩٧/١

(٢) حاشية السوق (شروح التلخيص) ٩٧/١

وفصل ابن يعقوب المغربي مسألة الإضمار قبل الذكر ، وبعده بما يلي :  
١ - إذا كان الغلام هو الضارب ، وعاد منه الضمير على زيد ، فقد  
ذكر ضمير زيد قبل ذكر لفظ زيد حقيقة وتقديراً ؛ إلا أنه في رتبة التأخير ،  
لكونه مفعولاً ، وقبل ذكر معناه ؛ ومع ذلك فليس في حكم المذكور ،  
هذا التأليف ضعيف يحل بالفصاحة .

٢ - وأما إن كان الإضمار بعد الذكر ، لفظاً ؛ حقيقة ، كجاء في رجل  
فاكرمه أو تقديراً ؛ كضرب غلامه زيد ، على أن زيدا ، فاعل ، لأنه في  
تقدير التقديم ، أو كان الإضمار ، بعد ذكر ما يتضمن معناه ، كقوله تعالى :

« إعدلوا هو أقرب للتقوى » فإن الضمير عائد إلى العدل المفهوم من  
« اعدلوا » ، أو كان المعاد في حكم المذكور ؛ وذلك بأن لا يتقدم ما يدل  
على معناه ، ولا يتقدم لفظه صريحاً أو تقديراً ، ولكن المعاد مؤخر مع  
وجود نكتة في الإضمار أولاً كالإيهام ، ثم البيان ، ليتمكن في ذهن السامع  
عند اقتضاء المقام ذلك ، كضمير الشأن في نحو : ( هو زيد قائم ) وضمير  
رب في قوله :

ربه فتية دعوت إلى ما يورث الحمد دائماً فأجابوا  
فلا ضعف في ذلك (١) .

(١) مواهب الفتاح (شروح التلخيص) ٩٨/١

بل مثله في ذلك - عندي - مثل مجرى الجموم بلا جسام، ووارد الحرب الضروس حامرا من غير احتشام - فهو - وإن كان ملوما في عنقه وتهالكه - فإنه مشهود له بشجاعته، وفيض مقتته؛ ألا تراه لا يحجل، أن لو تسكفر في سلاحه، أو اعتصم بلجام جواده، لكان أقرب إلى النجاة وأبعد عن الملاحاة؛ لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله، لإدلالا بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه ١٩،

ثم يزيد ابن جني هذا الأمر تأكيدا؛ وهو أن تلك الأمور السابقة، بما لا يقدح في فصاحة الشاعر، - وإن كانت تقدح في فصاحة الشعر - فيقول: « فاعرف بما ذكرناه حال ما يرد في معناه، وأن الشاعر، إذا أورد منه شيئا، فسكانه لأنفسه بعلم غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعبا، ولا جشم إلا أمأ؛ وافق بذلك قابلا له، أو صادف غير آس به، إلا أنه هو قد استرسل وانقا، وبني الأمر على أن ليس ملتبسا » (٢).

### درجات القبح بين الفروق والفصول:

وأقبح الفروق إنما تكون بين المضاف والمضاف إليه؛ لشدة الاتصال بين المتضايقين؛ فكلما ازداد الجزآن اتصالا، قوى قبح الفصل بينهما.

وبلى ذلك في القبح: الفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي؛ وإنما كان دون الأول؛ لجواز الفصل بينهما بالظرف، كما في قولك: كان فيك زيد راعبا، وقبح الفصل بين المتضايقين، كما في نحو قول الفرزدق (٣):

(١) الخصائص ٢/ ٣٩٢

(٢) ديوان الفرزدق ١/ ٣٤٩



### ٢ - الخلو من التعقيد اللفظي

يمكن أن نقبين هذا المعنى، من خلال فصل عقده ابن جني لما أسماه: « بالفروق، والفصول »؛ وهي الأمور التي يفرق بها بين المضاف والمضاف إليه، وبين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، وبين الصفة والموصوف، أو يفتح عنها تقديم وتأخير على غير وجهه الصحيح بما يؤدي بالكلام إلى التعقيد اللفظي (١) - كما يسميه جمهور البلاغيين - أو المفاظلة المعنوية يسميه أبو هلال العسكري (٢)، ويجاريه في ذلك ابن الأثير.

على أن هذه الأمور، وإن كانت تعرقل السامع عن فهم المعاني المقصودة من الكلام، ولا يرتضيها الذوق السليم، ولا يأنس إليها الطبع الصحيح؛ وتدل على جور الشاعر وتعسفه؛ إلا أنها لا تدل على ضعف لغته بل إنها مؤذنة بعلو قدمه في مجال الفصاحة؛ لأنه إنما تعسف ما تعسف ثقة - كما منه في امتلاك زمام اللغة، والتصرف فيها على حسب إرادته -.

ولهذا: أدخلها ابن جني في باب: شجاعة العربية، لدلالاتها على شجاعة الشاعر في تجشمه ما لم يعهد من أمر اللغة، وخرق العادة فيها.

دفتي رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها - فاعلم أن ذلك - على ما جشمه منه - وإن دل من وجه - على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخبطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته.

(١) الخصائص ٢/ ٣٩٠

(٢) الصناعتين ١٧٩

قلبا للصلاة دعا المنادى

نهضت ، وكنت منها في غرور

والفصل هنا مبنى على أن (لما) اسم بمعنى (حين) ، مضاف إلى جملة (دعا المنادى) والعامل فيه ، نهضت ، .

أمثلة للفصول والتقديم والتأخير :

من ذلك قول الشاعر :

فقد — والشك بين لي ، عناء —

بوشك فراقهم ، صرد يصيح

أراداد : فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم ، والشك عناء :

فقد فصل فيه بين (قد) والفعل : (بين) ؛ وفصل بين المبتدأ الذي هو «الشك» وبين الخبر الذي هو (عناء) بقوله : (بين لي) . وفصل بين الفعل الذي هو : (بين) وبين فاعله الذي هو : (صرد) بخبر المبتدأ الذي هو (عناء) ، وقدم قوله : (بوشك فراقهم) وهو معمول (يصيح) ويصيح صفة لصرد ، على صرد وتقدم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها ، قبيح .

وقد ذكر ابن جني هذا البيت في مكان آخر من الخصائص ، وأورد بعده بيتاً آخر هو غاية في التعقيد قائلا : « وأغرب من ذلك وأفش ، وأذهب في القبح ؛ قول الآخر :

لها مقلتا حوراء طل خيلة

من الوحش ما تنفك ترعى عرارها

أراد : لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفك ترعى خيلة طل عرارها .

(١) الخصائص ١/٣٣٠

(٢) الخصائص ٢/٣٩٢

(٣) لا يوجد هذا البيت في الكتاب ، وهو منسوب إلى الفرزدق ؛ وليس في ديوانه ونسبه المبرد في الكامل ١/١٢٧ (طبعة المرصني) وابن رشيقي في العمدة في «باب الوحش المتكلف» ، والركيك المستضعف ، وأبو الفرج في الأغاني ١٩/١٥ (طبعة بولاق) مع مخالفته في الشطر الأول وكذلك صاحب معاهد التنصيص .



ومن ذلك قوله :

فليست خراسان التي كان خالد  
بها أسد ، إذ كان سيفك أميرها

وقد ذكر ابن جني أن حديث هذا البيت طريف ، وهو : أنه  
- فيما ذكر - يمدح خالد بن الوليد ويمجد أسداً ، وكان أسد وليها بعد خالد ،  
قالوا : فكأنه قال : وليست خراسان بالبلدة التي كان خالد بها سيفاً ، إذ كان  
أسد أميرها ، فني كان - على هذا - ضمير الشأن والحديث ، والجملة بعدها  
التي هي ( أسد أميرها ) خبر عنها ، وفي هذا التذييل أشياء : منها الفصل بين  
اسم كان الأولى وهو ( خالد ) وبين خبرها ، الذي هو ( سيفك ) بقوله :  
( بها أسد إذ كان ) ، وفيها : أنه قدم بعض ما « إذ » مضافة إليه ، وهو  
( أسد ) عليها ، وفي تقديم المضاف إليه ، أو شيء منه على المضاف من  
القبیح والفساد ما لا خفاء به ولا ارتياب . وفيه - أيضاً - : أن ( أسد )  
أحد جزأى الجملة المفسرة للضمير على شريطة التفسير ، يعني ما في كان  
منه ، وهذا الضمير لا يكون تفسير إلا من بعده ، ولو تقدم تفسيره قبله  
لما احتاج إلى تفسير (١) .

ومن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالتداء قول الشاعر :

كان بردون أبا عصام زيد حمار دق باللجام

أي كان بردون زيد - بأبا عصام - حمار دق باللجام .

وأما الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بالظرف والجاء والمجرور  
فإنه كثير ، ولكنه قبيح ، وهو من ضرورات الشعراء .

(١) الخصائص ٣٩٧/٢

ومن ذلك قول ذي الرمة :

كان أصوات من لبغاهن بنا  
أواخر الميس أصوات الفراريج (١)

وقول أبي حية التميمي :

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي ، يقارب أو يزيل  
أي : بكف يهودي ، وقد كانت الكتابة يتعاطاها اليهود ، ويقارب  
أو يزيل ، يعني : يدني بعض خطه من بعض ، أو يميز بين الحروف ،  
ويباعده بينهما (٢) .

ومنه قول درني بنت عبيدة (٣)

هما أخوا في الحرب من لا أخاله  
إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما .

أي : هما : أخوا من لا أخاله في الحرب ، فعلق الظرف بما في (أخوا)  
من معنى الفعل ، لأن معناه هما ينصرانه ، ويعاونانه .

ومنه قول تأبط شرأ (٤) :

هما خطتا ، إما إمام ومثقة  
ولما دم ، والقتل بالحر أجدر .

(١) الكتاب ٩٢/١ والخزاة ١١٩/٢ وديوان الرمة ٧٦ .

(٢) شواهد العيني ٤٧٠/٣ ، اللسان ( مادة عجم )

(٣) الكتاب ٩٣/١ ، واللسان مادة (أبو) في الحاشية (شرح التمهيزي)

طبعة بن ١٨٣ ، أن هذا الشعر لعمره الخثعمية .

(٤) الخزاة ٣٥٦/٣

ففصل بين (خطتا) و (إسار) بقوله (إما) .

ومن ذلك قول الآخر :

فرجبتها بمنزلة زج القلوص أبي مزادة

أى : زج أبي مزادة القلوص ، ففصل بينهما بالمفعول به ، ومع قدرته على أن يقول : زج القلوص أبو مزادة .

يقول ابن جني ، « وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة ، مع تمكنه من ترك ارتكابها ، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول ؟ (١) »

وقد جاء الفصل بين الجازم والمجزوم ، تشبيهاً بالجار والمجرور ، في قول ذي الرمة :

فاضحت مغانيها قفاراً رسومها  
كان لم سوى أهل من الوحش قوهل

وقد جاء هذا في فاصب الفعل — أيضاً — ، كالذي رواه ابن جني عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، وهو قول الشاعر :

لما رأيت أيا يزيد مقاتلاً أدع القتال ، وأشهد الهيجاء

أى إن أدع القتال ، مارأيت أبا يزيد مقاتلاً ، كما أراد في الأول : كأن لم سوى أهل من الوحش :

(١) الخصائص ٢/ ٤٠٦

يقول ابن جني : وكأنه شبه (لن) (بأن) ، فكما جاز الفصل بين أن واسمها بالظرف في نحو قولك : بلغني أن في الدار زيداً ، كذلك شبه (لن) مع الضرورة بها ، ففصل بينها وبين منصوبها ، بالظرف الذي هو : (مارأيت أبا يزيد) ، أى : مدة رؤيتي (١) .

وقد كان أبو الفتح ابن جني معاصراً ، لأبي الطيب المتنبى ومصاحباً له بحبا لشعره ، وقد وجد في شعره شيئاً مما ذكره في هذا الباب ، وهو قوله :

وفاؤ كما كالربيع أشجاء طاسمه  
بأن تسعدنا والدمع أشفاه ساجمه

فقال أبو الفتح ابن جني :

« وإذا كرت المتنبى شاعرنا نحواً من هذا ، وطالبته به في شيء من شعره فقال : لا أدري ماهو ، إلا أن الشاعر قد قال :

لسنا كمن حلت لإياد دارها  
تكرت ترقب جهبا أن يحصدا

فعجبت من ذكائه وحضوره ، منع قوة المطالبة له حتى أورد ما هو في معنى الذي تعقبته عليه من شعره ، وذكرنا ذلك لاتصاله بما نحن عليه ، فإن الأمر يذكر الأمر (٢) . »

ومعنى هذا البيت : لسنا كمن حلت دارها ، ثم أبدل (إياد) من (حلت دارها) فإن حملته على هذا كان لحناً ، لفصاحتك بالبديل بسين بعض النقلة وبعض ، وهذا خطأ في الصناعة ، وإذا كان كذلك والمعنى عليه : أضمرت ما بديل عليه (حلت) فنصبته به الدار ، فصار تقديره : لسنا كمن حلت إياد

(١) الخصائص ٢/ ٤١١

(٢) الخصائص ٢/ ٤٠٣، ٤٠٢

أى : كإياد التي حلت ، ثم قلت من بعده : حلت دارها ، فدل حلت في الصلة على حلت هذه التي نصبت (دارها) .

ولم يعلق ابن جنى على بيت أبي الطيب - كما رأيت - لحبه لشعر أبي الطيب المتنبي ولكن الذي علق عليه معاصره القاضي الجرجاني ، كما سيأتي .

### إفادة البلاغيين من هذا الباب

أظهر ما يميز هذا الباب هندان جنى بأن الشاعر فيه لا يجرى على قوانين النحو ، لأن فيه فصلاً بين المتضايقين ، أو فصلاً بين الصفة والموصوف أو فصلاً بين الفعل والفاعل ، أو تقديماً وتأخيراً بغير موجب ، وتلك أمور ، داخلة في نطاق النحو .

وهي — وإن دلت على شجاعة الشاعر القديم — ، لا تسكبه إياها ، ثقة بتمكنه من ناصية اللغة — في رأى ابن جنى حيث سماها شجاعة العربية — إلا أنها في الوقت نفسه قبيحة جداً ، ولا يجوز تقليد الشاعر القديم فيها ، ولهذا قال : فمثل هذا لا يجيزه للعربى أصلاً ، فضلاً عن أن نتخذه للولدين رسماً ، ثم قال : دافع عنه ، واجتنبه .

ولهذا رأى القاضي الجرجاني المتوفى سنة ٥٩٢هـ ، والذي كان معاصراً لابن جنى أن مثل هذه الأمور مما يؤدي إلى هلملة النسيج ، وإفساد النظم ، وعدم ظهور المعنى ، ووصفها بالتعقيد المفرط ، ويظهر ذلك من خلال قوله معقباً على قول أبي الطيب المتنبي :

وفاؤكما كالربيع أشجاء طاسمه

بأن تسعدا ، والدمع أشفاه ساجه

وذلك حيث يقول : ومن يرى هذه الألفاظ الهائلة ، والتعقيد

المفرط ، فيشك أن وراءها كزاً من الحكمة ، وأن في طيها الغنيمة الباردة ، حتى إذا فتشها ، وكشف عن سترها ، وسهر ليالى متوالية فيها ، حصل على أن : ( وفاء كما باعدل بأن تسعداني إذا درس شجاي ، وكلما ازداد تدارسا ، ازدادت له شجوا ، كما أن الربيع أشجاء دارسه ، فما هذا من المعاني التي يضيع لها حلاوة اللفظ ، وبهاء الطبع ، ورونق الاستهلال ويشح عليها حتى يهمل لأجلها النسيج ، ويفسد النظم ، ويفصل بين الباء ومتعلقها بخير الابتداء قبل تمامه ، ويقدم ، ويؤخر ، ويعمى ، ويعوص ، (١) .

وهكذا نجد أن القاضي الجرجاني قد وجد في بيت أبي الطيب الذي لم يجر فيه على قوانين النحو ، ما أسماه بالتعقيد المفرط ، وبفساد النظم الذي أدى إلى خفاء المعنى .

وجاء عبد القاهر الجرجاني ، فأراد أن يثبت أن النظم ما هو إلا الجرى على قوانين النحو ، فاستدل على صحة كلامه بما قاله القاضي الجرجاني ، قائلاً : ويكفيك أنهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه ، حيث ذكروا فساد النظم ، فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملكا

أبو أمه حتى أبوه يقاربه

وقوله :

وفاؤكما كالربيع أشجاء طاسمه

بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجه

وفي نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم ، وعابوه من جهة سوء التأليف

(١) الوساطة ٩٨

(٤ - الخصائص)

أن الفساد والخلل كانا من أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب، وصنع في تقديم أو تأخير، أو حذف وإضمار، أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه، وما لا يسوغ، ولا يصح على أصول هذا العلم.

وإذا ثبت أن سبب فساد النظم واختلاله ألا يعمل بقوافين هذا الشأن ثبت أن الحكم كذلك في مزيته والفضيلة التي تعرض فيسه، وإذا ثبت جميع ذلك ثبت أن ليس هو شيئاً غير توخى معاني هذا العلم وأحكامه فيما بين السكلم (١).

فلما جاء الخطيب القزويني سمي هذا النوع من السكلام، باسم التعقيد اللفظي، وهو ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد بسبب خلل واقع في نظمه، فلا يدري السامع كيف يتوصل منه إلى معناه وجعل الخلوص منه شرطاً لفصاحة السكلام (٢).

غير أن أبا هلال العسكري المتوفى سنة ٣٩٥ هـ والذي كان معاصراً لابن جني قد أطلق على ما جاء في هذا الباب عند ابن جني : باسم المعازلة، وجعلها من سوء النظم فقال، فمن سوء النظم : المعازلة . وقد مدح عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - زهيراً لمجازيتها ، فقال : كان لا يعاظر بين السكلام ، وأصل هذه السكلمة من قولهم : تعازلت الجرادتان ، إذا ركبت إحداهما الأخرى .

ثم ذكر أن قدامة قال : لا أعرف المعازلة إلا فاحش الاستعارة مثل قول أوس :

(١) دلائل الإعجاز ٥٨

(٢) الإيضاح ٥

وذاث هدم عار فواشرها تصمت بالماء قولاً جدياً  
فسمى الصبي قولاً ، والتولب : ولد الحمار ، وقول الآخر :

وما رقد الولدان حتى رأيتهم  
على البكر يمر به بساق وحافر

فسمى قدم الإنسان حافراً (١) . وهذا غلط من قدامة كبير ، لأن المعازلة : في أصل السكلام إنما هي ركوب الشيء بعضه بعضاً ، وسمى السكلام به إذا لم ينضد نضداً مستوياً وأركب بعض ألفاظه رقاب بعض وتداخلت أجزاؤه تشبيهاً بتعاضل الجراد وتسمية القدم بحافر ليست بمدخلة كلام ، وإنما هو بمد في الاستعارة (٢) .

ولكن ضياء الدين ابن الأثير قد سطا على ما قاله أبو هلال العسكري وألم بما جاء في خصائص ابن جني من الفروق والفصول ، وأطلق عليه : المعازلة المعنوية وهو في بعض ما قاله ينقل نقل حرفياً ، كلام ابن جني ، ولكنه لم يشر إليه .

وعلى الرغم من أن ابن جني يقول في بيت الفرزدق :

إلى ملك ، ما أمه من محارب  
أبوه ، ولا كانت كليب تصاهره

فإنه مستقيم ولا خبط فيه ، وذلك أنه أراد : إلى ملك أبوه ما أمه من محارب أي : ما أم أبيه من محارب ، تقدم خبر الأب عليه ، وهو جملة ، كقولك : قام أخوها هند ، ومررت بغلامهما أخواك (٣) .

(١) نقد الشعر ، لقدامة ٢٠١

(٣) الخصائص ٣٩٤/٢

(٢) الصناعتين ١٨٠

فهذا الضرب - كما يقول - : ضد الفصاحة ، لأن الفصاحة هي الظهور والبيان وهذا عار عن هذا الوصف (١) .

ويؤخذ مما أوردناه لابن جني في ذلك الفصل مايلي :

١ - أن الأمور التي يفرق بها بين المضاف والمضاف إليه ، أو بين الفعل والفاعل ، أو بين المبتدأ والخبر أو بين الصفة والموصوف ، أو ينتج عنها تقديم وتأخير على غير وجهه الصحيح ، مما يؤدي بالكلام إلى ما أسماه المتأخرون تعقيداً لفظياً ، أو ما يسميه ابن الأثير معازلة معنوية .

٢ - أن تلك الأمور - وإن كانت تدل على تصف الشاعر وجوره ، إلا أنها لا تدل على ضعف لغته ، بل إنها مؤدقة بحلو قدمه في ميدان الفصاحة لأنه إنما فعل ما فعل ثقة منه بالتسكن من اللغة ، والقدرة على امتلاك زمامها ولهذا جعل ابن جني هذا الفصل من بين فصول شجاعة العربية .

٣ - أن تلك الأمور ، وإن كانت تدل على قدرة الشاعر وتمسكه من لغته ، إلا أنه لا يجوز القياس عليها ، بل يجب الابتعاد عن مثلها ، ولهذا فإنه يقول معلقاً ، على بيت ضم شيئاً منها : « غير أن فيه ما قدمنا ذكره من سمو الشاعر وتغطره ، وإياه وتعجزه ، فأعرفه واجتنبه (٢) » .

ويقول معلقاً على غيره : « فقل هذا لا يجيزه للعربي أصلاً فضلاً عن أن تتخذ للبولدين رسماً (٣) » .

٤ - أن درجات القبح تتفاوت بين تلك الفروق ، والفصول ، حتى تفصل إلى ما بعد ضرورة مستساغة من ضرورات الشعر .

وعلى الرغم من هذا ، فإنك تجد ابن الأثير ، بعد أن ذكر قول بعضهم : فقدو الشك بين لي عشاء - بوشك فراقهم صرد يصيح وقول الآخر :

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفراً رسومها قلداً وعلق عليهما بما فهمه من قول ابن جني ، يقول :

ومما يجري هذا المجرى قول الفرزدق :  
إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ، ولا كانت كليب تضاهره  
وهو يريد : إلى ملك أبوه ما أمه من محارب ، وهذا أقبح من الأول وأكثر اختلالاً (١) .

فأبو الفتح بن جني - وهو حجة في النحو - يقول : « وإن البيت مستقيم لا خبط فيه ، وابن الأثير يقول : « أنه أقبح من الأول وأكثر اختلالاً ، ولا ريب أن هذه مباغلة ليست في محلها ، فليست سلمنا بأن في البيت تقديمًا لخبر الأب عليه وهو جملة - على حمد تعبير ابن جني - فإنه لا نسلم بأن ما فيه يبلغ ما بلغه البيت الأول من الاضطراب والقبح ، إذ يكفي أن معناه واضح مع التقديم المذكور بينما المعنى في البيت الأول لا يظهر إلا بعد عناء شديد من التقدير والتأويل ! !

ولئن كان ابن الأثير قد سمى هذا النوع من الكلام : معازلة ، وسمّاها غيره تعقيداً لفظياً فإن المطلوب في النهاية أمر واحد ، وهو خلو الكلام من هذا التعقيد ، حتى يتسم بالفصاحة ، لأن المقصود من الكلام هنا - كما يقول ابن الأثير - معدوم ، وهو الإيضاح ، والإبانة ، وإفهام المعنى ، فإذا ذهب هذا الوصف المقصود من الكلام ذهب المراد به .

٥ — أفاد البلاغيون من هذا الفصل الذي عقده ابن جني للفروق والفصول إفادة جلية ، فقد جعله القاضي الجرجاني مفسداً للنظم معقداً للكلام ، مما جعل عبد القاهر يستدل بكلامه على أن الكلام إذا لم يجر على قوانين النحو فإنه يوسم بسوء النظم ، ومن ثم فإنه إذا جرى على تلك القوانين ومنحمن النظم ، فاستفتح من هذا أن النظم ماهو إلا تتبع معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يساق لها الكلام .

٦ — أطلق الخطيب على ما جاء في هذا الفصل : التعقيد اللفظي ، بينما أطلق عليه ابن الأثير ما دعاه باسم المعاظة المعنوية ، أو كلاهما قد جعل الخلو منه شرطاً لفصاحة الكلام .

## الألفاظ والمعاني

عقد ابن جني في كتابه « الخصائص » باباً للرد على من ادعى على العرب عنايتهم بالألفاظ وإغفالها المعاني ؛ ولكنه لم يسم من ادعى هذا الادعاء .

وفي فاتحة هذا الباب يذكر أنه من أشرف فصول العربية وأكرمها ، وأحلاها وأنزهها وأنك إذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤثرك ، ويذهب بك في الاستحسان له كل مذهب .

وذلك : أن العرب ؛ كما تعنى بالفاظها ؛ فتصلحها ، وتهذبها ، وتواعيها ، وتلاحظ أحكامها ؛ بالشعر تارة ، وبالخطب أخرى ، وبالأسجاع التي تلازمها ، وتتكلف استمرارها ؛ فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأنغم قدراً في نفوسها .

فعناية العرب بالألفاظ إنما تكون من أجل المعاني ، لأن المعاني عندها أكرم وأنغم ، وأجل قدراً من الألفاظ ، ولما كانت الألفاظ عنوان معانيها وطريقها إلى إظهار أغراضها . ومرامها ، أصلحها ، ورتبها وبالغوا في تحبيرها ، وتحسينها ، ليكون ذلك أوقع في السمع ، وأذهب بها في الدلالة على القصد .

والدليل على ذلك : أن المثل إذا كان مسجوعاً ، لذ لسماعه ؛ لحفظه ؛ فإذا هو حفظه كان جديراً باستعماله ، ولو لم يكن مسجوعاً ما أنست النفس به ، ولا أفقت للاستماع إليه .

ثم يعود ليؤكد مقاله من فضل المعاني على الألفاظ ؛ فيقول : فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها ، وحسنوها ، وحسوا حواشيها وهذبوها ، وصقلوا غروبها ، وأرهفوها ؛ فلا تترن أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ ،

بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني ، وتنويه بها ، وتشريف منها ، ونظير ذلك :  
إصلاح الوعاء وتحسينه ، وتزكيتيه ، وتقديسه ، وإنما المبنى بذلك منه  
الاحتياط للموعى عليه ، وجواره بما يعطر بشره ، ولا يعر جوهره ، كما  
قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجنه ، ويقض منه كدرة لفظه ،  
وسوء العبارة عنه (١) .

ويفهم من كلام ابن جني ما يلي :

١ — أن عناية العرب بالألفاظ ، إنما هي عناية بالمعاني ، لأن الألفاظ  
عنوان للمعاني ، وطريق إلى إظهار الأغراض ، والمقاصد ، فهم إنما أصلحوا  
الألفاظ ورتبوها ، وبالفوا في تحبيرها ، وتحسينها ، لتكون أوقع في  
السمع ، وأبلغ في الدلالة على المقصد .

٢ — مظاهر عناية العرب بالألفاظ إنما تتجلى في الأشعار والخطب ،  
والأسجاع .

٣ — الألفاظ خديم للمعاني ، فإذا ما اعتنوا بها ، كان ذلك تشريفاً  
للمعاني وتنويهاً بذكرها .

٤ — الألفاظ أوعية للمعاني ، والعناية بالوعاء عناية بالموعى عليه .

٥ — من المعاني ما يهجنه سوء التعبير عنه .

وابن جني هنا متأثر بفكرة ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ التي قسم على  
أساسها الشعر إلى أربعة أضرب :

الأول : ما حسن لفظه ، وجاد معناه .

والثاني : ما حسن لفظه وحلا ، فإذا أنت فتشسته لم تجد هناك قائمة في

المعنى .  
والثالث : ما جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه .  
والرابع : ما تأخر معناه ، وتأخر لفظه (١) .

(١) الخصائص لابن جني ٢١٧/١

والثاني : ما حسن لفظه وحلا ، فإذا أنت فتشسته لم تجد هناك قائمة في  
المعنى .

والثالث : ما جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه .

والرابع : ما تأخر معناه ، وتأخر لفظه (١) .

والدليل على هذا : أنك تجد يورد اعتراضاً يتضمن الضرب الثاني من  
تلك الأضرب التي ذكرها ابن قتيبة في تقسيمه للشعر ، بل إنه يورد نفس  
الآيات التي اعترض عليها ابن قتيبة ، فيقول : فإن قلت : فإننا نجد  
من ألفاظهم ما قد تمقوه ، وزخرفوه ، ووشوه ، ودبحوه ، ولستنا نجد مع  
ذلك تحتها معنى شريفاً ، بل لا نجد قصداً ولا مقارباً ، ألا ترى إلى قوله (٢) :

ولما قضينا من مئ كل حاجة

ومسح بالآركان من هو مسح

(١) الشعر والشعراء لابن قتيبة ٧٠/١

(٢) بين البيتين بيت آخر هو :

وشدت على دهم المهاري رجالنا  
ولم يبصر الغادي الذي هو رائج

وترى الآيات لكثير عزة ، وإيزيد بن الطثرية ، ولعقبة بن كعب بن  
زهير بن أبي سلمى الشعر والشعراء ٧٠/١ ، ديوان كثير ٧٩/١ ، نقد  
الشعر ١٠ ، ونوادر القالي ١٦٩ ، وذيل السمط ٧٧ ، والوساطة ٣٥ ،  
والصناعتين ٤٢ ، وهر الأدب ٥٦/٢ ، المرتضى ١١٠/٢ ، ١١١ من ثمانية  
لعقبة ، ومحاضرات الأدباء (١٢٨٦) ٥٦/١ والشطر الأخير من أبيات  
التلخيص : المطول ٣٦٧ ، معاهد التنصيص ٢٤٩ والدسوقي ٤٢٢/٢ ،  
أنوار الربيع ٧٥ ، ٤٢٧ ، اللسان ١٢١/١١ (مادة طرف) شرح شواهد  
الإيضاح ٢١٧

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وسالت بأعناق المطى الأباطح

فقد ترى إلى علو هذا اللفظ ومائه ، وصقاله ، وتلاخ أنعائه ، ومعناه مع هذا ما تحسه وتراه ، إنما هو : لما فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين ، وتحدثنا على ظهور الإبل ؛ ولهذا نظائر كثيرة ، شريفة الألفاظ ، رفيعة المعاني خفيضة (١) .

ويرد ابن جني على هذا الاعتراض قائلاً : هذا الموضع قد سبق إلى التعلق به من لم ينعم النظر فيه ، ولا رأى ما أراد القوم منه ؛ وإنما ذلك لجفاء طبع الناظر ، وخفاء غرض الناطق .

وذلك أن في قوله : ( كل حاجة ) : ما يفيد منه أهل النسيب والرقعة ، وذوو الأهواء والمتعة ، ما لا يفيد غيرهم ، ولا يشار بهم فيه من ليس منهم ؛ ألا ترى أن من حوائج ( منى ) أشياء كثيرة غير ما الظاهر عليه ، والمعتاد فيه سواها ؛ لأن منها : التلاقي ، ومنها : التشاكي ، ومنها : التخلي ؛ إلى غير ذلك مما هو تال له ، ومعقود السكون به ، وكأنه صانع عن هذا الموضع الذي أومأ إليه وعقد غرضه عليه ، بقوله في آخر البيت :

ومسح بالأركان من هو ماسح

أى : إنما كانت حوائجنا التي قضيناها ، وآرابنا التي أنضيناها ، من هذا النحو الذي هو : مسح الأركان ، وما هو لاحق به ، وجار في القرية من الله مجراه ، أى : لم يتعد هذا القدر المذكور إلى ما يحتمله من التعريض الجارى مجرى التصريح وأما البيت الثانى : فإن فيه :

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

(١) ردد أبو هلال العسكري هذا الكلام في الصناعتين ٧٣

وذلك أنه لو قال : أخذنا في أحاديثنا ، لكان فيه معنى يكبره أهل النسيب ، وتعنوا له مبيعة الماضى الصليب ؛ فقد شاع بينهم واتسع في محاوراتهم علو قدر الحديث بين الأليفين ، والفكاهة بجمع شمل الأليفين ؛ فإذا كان قدر الحديث - مرسلًا - عندهم هذا ، فكيف به إذا قيده بقوله : ( بأطراف الحديث ) ؟

وذلك أن في قوله : ( بأطراف الأحاديث ) وحيا خفيا ، ورمزا حلوا ، ألا ترى أنه يرى بأطرافها : ما يتعاطاه المحبون ، ويتفاوضه ذوو الصبابة المتسيمون ، من التعريض ، والتلويح ، والإيماء ، دون التصريح ، وذلك أحلى وأدمث . وأغزل وأنسب من أن يسكون مشافهة وكشفًا ، ومصارحة وجهرًا ، وإذا كان كذلك فعنى هذين البيتين أعلى عندهم ، وأشد تقدما في نفوسهم من لفظهما ؛ وإن عذب موقعه ، وأثقل مستمعته . نعم ، وفي قوله :

وسالت بأعناق المطى الأباطح

من الفصاحة ما لا يخفاء به ، والأمر في هذا أسير ، وأعرف ، وأشهر (١) .

ثم يشفع ابن جني هذا الرد بدليل آخر على أن العرب إنما تحلى ألفاظها وتديجها وتشبها ، وترخرفها ؛ عناية بالمعاني التي وراءها . وقوصلا إلى إدراك مطالبها ، بقول النبي - ﷺ - : « إن من الشعر لحكماً ، وإن من البيان لسحراً » ، فإذا كان رسول الله - ﷺ - يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم ، تلك الألفاظ التي جعلت مصايد وأشراكاً للقلوب ، وسبباً

وسلما إلى تحصيل المطلوب ، عرف بذلك أن الألفاظ خدوم للمعاني ، والمخدوم - ولا شك - أشرف من الخادم (١) .

وقد أفاد الإمام عبد القاهر الجرجاني من رد ابن جني على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ ، وإغفالها للمعاني ، ويتجلى ذلك فيما يلي :

١ - في فاتحة كتاب أمرار البلاغة ، يبين أن الفضيلة لا ترجع إلى الألفاظ ، لأنها لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف ، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب ، والترتيب ، فإذا مارأيت البصير بجواهر الكلام يستحسن شعراً ، أو يستجيد نثراً ، ثم يحمل الثناء عليه من حيث اللفظ ، فيقول : حلو رشيق ، وحسن أنيق ، وعذب سائغ ، وحلو رائع ، فاعلم أنه ليس ينبئك عن أحوال ترجع إلى أجراس الحروف ، وإلى ظاهر الوضع اللغوي ، بل أمر يقع من المرء في قواده . وفضل يقتدحه العقل من زفاده (٢) .

أما استحسان اللفظ من حيث هو لفظ ، فإنه لا يكاد يعدو نمطاً واحداً من الكلام ، وهو : أن تكون اللفظة مما يتعارفه الناس في استعمالهم ويتداولونه في زمانهم ، ولا يكون وحشياً غريباً ، أو عامياً سخيفاً .

٢ - أفاد عبد القاهر من عبارة ابن جني : « إن الألفاظ خدوم للمعاني ، فقد ذكر أن من أقسام الكلام ما يتوهم في بدم الفسكرة ، وقبل لإتمام العبرة : أن الحسن والقبح فيها لا يتعدى اللفظ والجرس إلى ما يناجي فيه العقل النفس ، ومنها : التجنيس ، والسجع ، فإنك لا تستحسن تجانس اللفظين إلا إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعا حميدا ولم يكن مرمى الجامع بينهما مرمى بعيداً ، ولهذا أدم الاستكثار منه ، والولوع به لأن المعاني

لا تدن في كل موضع لما يجذبها التجنيس إليه ، لأن الألفاظ خدوم للمعاني ، والمصرفة في حكمها ، فكانت هي المالكه سياستها ، والمستخقة طاعتها ، فنصر اللفظ على المعنى ، كان كمن أزال الشيء على جمته ، وأحاله عن طبيعته ، وذلك حظوظ الاستعكراه ، وفيه فتش أبواب العيب والتعرض للشين (١) .

٣ - أفاد عبد القاهر من عبارة ابن جني « أن الألفاظ أوعية للمعاني ، وهو يشرح معنى النظم ، مبيناً أن القصد فيه إلى المعنى لا إلى اللفظ ، قائلاً : « وأعلم أن ما ترى أنه لابد منه ، من تريب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ، ليس هو الذي طلبته بالفسكر ، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ( أي المعنى ) ضرورة ، من حيث أن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها - لاحتالة - تتبع المعاني في مواقعها ، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب عليه أن يكون مثله أولاً في النطق ، (٢) .

٤ - أفاد عبد القاهر من رد ابن جني على ابن قتيبة في ادعائه أن قول الشاعر : ( ولما قضينا من منى كل حاجة... إلخ ) جيد اللفظ فارغ من المعنى غير أنه قد تنبه إلى ما لم يتنبه إليه ابن جني من الاستعارة اللطيفة في قوله : ( وسالت بأعناق المطى الأباطح ) ، لأن ابن جني لم يزد على أن قال : « نعم وفي قوله : ( وسالت بأعناق المطى الأباطح ) من الفصاحة ما لا يخفاء فيه ، والأمر في هذا أسير ، وأعرف ، وأشهر ، (٣) .

وقد تركز رد ابن جني في أمرين :

أولهما : أن في قوله : ( كل حاجة ) تعريضاً ، بالتلاقي ، والتشاكى ، والتخلي ، أي طلب الخلوة بالحبيب ، وهذا غرض الشاعر وقصده ، ولسكنه أوماً إليه لإيماء ، ثم صانع عنه ، وغطاه بقوله : ( ومسح بالآركان من هو ماسح ) .

والآخر : أن في قوله ( بأطراف الأحاديث ) وحياً خفياً ، ورمزاً حلواً ، لأن المراد بأطراف الأحاديث : ما يتعاطاه المحبون ويتناوله ذوو الصباية المتبعون ، من التعريض ، والتلويح ، والإيماء ، دون التصريح ، لأن ذلك أحلى ، وأدمت ، وأغزل ، وأنسب ، من أن يكون مشافهة وكشفاً ، ومصارحة وجهرًا .

فغرض الشاعر — كما نرى — كان مركزاً — كما يرى ابن جني — على التعريض بمطالبات قلبه من التلاقي ، والتشاكى ، والخلوة بمن يحب ، ثم بما ناله في طريق أوبته من متعة الأخذ بأطراف الأحاديث ، من التعريض ، والتلويح ، والإيماء بما يكون أحلى ، وأدمت ، وأغزل ، وأنسب .

غير أن عبد القاهر لم يجعل غرض الشاعر مركزاً على التعريض بمطالبات قلبه ، وإن لم يحمل تلك الناحية العاطفية في شرحه لتلك الأبيات ، وذلك حيث يقول (١) : « وإذا وجدت ذلك أمراً بيننا ، لا يعارضك فيه شك ، ولا يملك معه امتراء ، فانظر إلى الأسماء التي أثنوا عليها من جهة الألفاظ ، ووصفوها بالسلاسة ، ونسبوا إلى الدماعة ، وقالوا : كأنها المساء جريماً والهواء لطفاً ، والرياض حسناً ، وكأنها الرحيق مزاجها

التسليم ، وكأنها الديباج الخسرواني في مرأى الأبصار ، ووشى العين مفضوراً على أذرع التجار ، كقوله :

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالآركان من هو ماسح  
وشدت على دهم المهاري رحالنا  
ولم ينظر الغادي الذي هو راحم  
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وسالت بأعناق المطى الأباطح

ثم راجع فسكرتك ، واشدح بصيرتك ، وأحسن التأمل ، ودع عنك النجوى في الرأي ، ثم أنظر : هل تجد لاستحسانهم ، وحمدهم ، وثنائهم ومدحهم منصرفاً إلا ، إلى استعارة ، وقعت وقعها ، وأصابت غرضها ؟ ، أو حسن تزيين ، تكامل معه البيان ، حتى وصل المعنى إلى القلب ، مع وصول اللفظ إلى السمع ، واستقر في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن ؟ ، وإلا إلا سلامة الكلام من الحشو غير المفيد ، والفضل الذي هو كالزيادة في التحديد ؟

وذلك أن أول ما يتلصقك من محاسن هذا الشعر أنه قال : ( ولما قضينا من منى كل حاجة ) فعبير عن قضاء المناسك بأجمعها ، والخروج من فروضها وسننها من طريق أمكنه أن يقصر معه اللفظ ، وهو طريقة العموم ، ثم نبه بقوله : ( ومسح بالآركان من هو ماسح ) على طواف الوداع الذي هو آخر الأمر ، ودليل المسير الذي هو مقصوده من الشعر ثم قال : ( أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا ) ، فوصل بذكر مسح الأركان ما يليه من زم الركاب ، وركوب الركبان ، ثم دل بلفظه الأطراف على الصفة التي يختص بها الرفاق في السفر من التصرف في فنون القول ، وشجون الحديث ، أو ما هو عادة المنظرين ، من الإشارة والتلويح ، والرمز ، والإيماء ، وأناباً بذلك عن طيب النفوس ، وقوة النشاط ، وفضل الاعتباط ، كما توجبه

ألفه الأصحاب، وأئمة الأخباب، وكما يليق بحال من وفق لقضاء العبادة الشريفة، ورجا حسن الإياب، وتسلم روائح الأجنة والأوطان، واستماع التهاني، والتجايا من الخلان والإخوان، ثم زان ذلك كله باستعارة لطيفة طبق فيها مفصل التشبيه، وأفاد كثيراً من الفوائد بلطف الوحى والتبنيه فصريح أولاً بما أوما إليه، في الأخباف بأطراف الأحاديث، من أنهم تنازعوا أحاديثهم على ظهور الرواحل، وفي حال التوجه إلى المنازل، وأخير بعهد بسرعة السير، ووظاة الظهور، إذ جعل سلسلة سيرها بهم كلاماً، تسيل به الأباطح، وكان في ذلك ما يؤكده ما قبله، لأن الظهور إذا كانت وطيفة، وكان سيرها السير السهل السريع، زاد ذلك في نشاط الركبان، ومع ازدياد النشاط، يزداد الحديث طيباً ثم قال: «باعتناق المطى، ولم يقل بالمطى، لأن السرعة والبطء يظهران غالباً في أعناقها» (١).

وهكذا تجد من شرح الإمام عبد القاهر لتلك الأبيات أنه لم يجعل غرض الشاعر من كذا على التعريض بمتطلبات قلبه — كما جعله ابن جني —، ففسر حاجات الشاعر في قوله: (ولما قضينا من منى كل حاجة) بأنها: قضاء المناسك بأجمعها، والخروج من فروعها وسفرتها.

بينما فسرها ابن جني بأنها تعريض بالتلافي، والتشاكي، والتخلي أي: طلب الخلوة بالحبيب.

وأما «أطراف الأحاديث»، فقد فسرها بواحد من أمرين:

أولهما: الدلالة على الصفة التي يختص بها الرفاق في السفر من التصرف

في فنون القول وشجون الحديث.

(١) أُمَرَّازُ البلاغة ٢٩.

والآخر: ما هو عادة المتطرفين، من الإشارة، والتلويح، والرمز، والإيماء.

وبما يؤيد وجهة نظر ابن جني من أن عرض الشاعر، إنما هو التعريض بقضاء ما أرب قلبه، قوله:

ولم يبصر الغادى الذي هو رايح

ثم قوله بعد تلك الأبيات:

تقعنا قلوباً بالأحاديث واستفت

بذاك صدور، منضجات قرائح

ولم نخش رب الدهر في كل حالة

ولا راعنا منه سفيح، وبارح

على أن كلا من الإمامين: عبد القاهر، وابن جني، يقصد بحديثه عن الأبيات السابقة أن العناية بالألفاظ فيها، إنما هي عناية بالمعنى، لأن الألفاظ خدم للمعاني وقد أثبت الألفاظ — في الأبيات — عن معاني شريفة، وضحاها كل من الإمامين.

وقد أوحى ذكر التعريض، والإشارة، والتلويح والرمز، والإيماء، للإمام أبي يعقوب السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ، أن يقسم السكتاية إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء، أو إشارة، فإن كانت عرضية، فالمناسب أن تسمى تعريضاً، وإلا فإن كان بينها وبين المسكتى عنه مسافة متباعدة لكثرة الوسائط — كما في كثرة الرماد وأشباهه — فالمناسب أن تسمى تلويحاً، لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد، وإلا فإن كان فيها نوع خفاء، فالمناسب أن تسمى رمزاً، لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية، وإلا فالمناسب أن تسمى إيماء، أو إشارة (١).

(١) المفتاح ١٧٣ والإيضاح ١٨٨

(٥- الخصائص)

## قوة اللفظ لقوة المعنى

هذا الباب وثيق الصلة بالدراسات البلاغية التي تعتمد على سلامة الذوق، ورقة الإحساس لمسا فيه من تأثير المعنى باللفظ قوة، وضعفا، مع أنه لم يفتح إل جدواه في الدراسات البلاغية إلا ابن الأثير في القرن السابع الهجري، وإن يكن قد اعتمد على كل ما قاله ابن جني في هذا الباب، وقد امتدحه ابن جني بأنه فصل من العربية حسن، ثم مثل له بقولهم: (خشن) و(اخشوشن) لأن معنى (خشن) دون معنى: (اخشوشن)، لمسا فيه من تكرير العين وزيادة الواو، وبقول عمر - رضي الله عنه - : «اخشوشنوا، وتعمدوا»، أي أصلبوا، وتناهاوا في الخشنة، وبقولهم: أعشب المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: أعشوشب، وبقولنا: حلا، وأحلول، وخلق، وأخلوق، وغدن، وأغدودن.

ثم مثل بيباب (فعل وافتعل) نحو: (قدر واقتدر) لأن اقتدر أقوى معنى من قولهم: قدر.

وأنت تلاحظ من تمثيله أنه قد جعل الباب شاهداً لأمرين هما:

١ - قوة اللفظ لقوة المعنى، وهو ما يمثله قولهم: (قدر، واقتدر) لما ترى من قوة (أقتدر) لشدة النطق بالتاء.

٢ - تكثير اللفظ لتكثير المعنى، وهو ما يمثله قولهم: أعشب المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: أعشوشب.

وقد طبق ابن جني على هذين المبدئين ما تيسر له من القرآن الكريم: أو من فصيح الشعر العربي.

أما ما جاء من قوة اللفظ لقوة المعنى في القرآن الكريم: فقول

وقد نقل ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٧ هـ كل ما قاله ابن جني عن البيهقي اللذين أسلفنا الحديث عنهما، نقلاً يكاد يكون حرفياً، دون أن يرجعه إلى قائله، بل إنه ليورد الإعتراض الذي أتى به ابن جني ثم يقول: فالجواب عن ذلك أنا نقول، ثم يورد كل ما قاله ابن جني تقريباً (١) II

كما أن ابن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ يقول معلقاً على البيهقي: قال ابن سيده: غنى بأطراف الأحاديث: مختارها، وهو: ما يتعاطاه المحبون ويفاوضه ذوو الصباية المتبعون، من التعريض، والتلويح، والإيماء دون التصريح، وذلك أحلى وأخف، وأغزل وأنسب، من أن يكون مشافهة وكشفاً، ومصارحة وجهر (٢). وذلك نص ما قاله ابن جني في تفسير: معنى (أطراف الأحاديث).

(٢) لسان العرب مادة (طرف)

(١) المثل السائر ٢/٦٦

الله تعالى : وأخذ عزيز مقتدر ، (١) ، فقتدر هنا ، أوفق من قادر ، من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر ، وشدة الاختلاف (٢) ، وهو بهذا يشير إلى أن لكل معنى ما يناسبه من الألفاظ ، لأن مقام الترهيب يغير مقام الترهيب ، فللأول شدة الألفاظ وقوتها ، وللآخر لين الألفاظ وسهولتها .

ولهذا قال : وعليه — عندي — قول الله — عز وجل — : « لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت » (٣) وتأويل ذلك : أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة ، أمر يسير ، ومستصغر ، والدليل على هذا : قوله الله تعالى : « ومن جاء بالحسنة ، فله عشر أمثالها ، ومن جاء بالسيئة فلا يجزي إلا مثلها » (٤) .

فقد صغرت الحسنة بالإضافة إلى جزائها ، صغر الواحد إلى العشرة ، ولما كان جزاء للسيئة إنما هو بمثلها ، لم تحتقر إلى الجزاء عنها ، فعلم بذلك قوة فعل السيئة ، على فعل الحسنة ، ولذلك قال — تبارك وتعالى — : « تسكاد السموات يتفطرن منه ، وتتشق الأرض ، وتخر الجبال هداً ، أن دعوا للرحمن ولداً ، ولما كان فعل السيئة ذاهباً بصاحبه ، إلى هذه الغاية البعيدة المترامية ، عظم قدرها ونخم لفظ العبارة عنها ، بقيل : « لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت » ، فزيد في لفظ فعل السيئة ، وأنقص من لفظ فعل الحسنة .

فأساس صغر الحسنة — عند ابن جني — إنما هو بالمقارنة بينها وبين جزائها ، فلما كان جزاؤها عشرة أمثالها ، كانت صغيرة بالنسبة له ، وأساس عظم السيئة — عنده أيضاً — إنما هو بالمقارنة بينها وبين جزائها ، ولما كان جزاء السيئة إنما هو مثلها ، كانت كبيرة بالنسبة له ، لأن منها ما يذهب

(١) القمر ٤٦

(٢) الخصائص ٣/٢٦٥

(٣) البقرة ٢٨٦

(٤) الأنعام ١٦٠

بصاحبه إلى غاية بعيدة مترامية ، كالذي في قوله تعالى : « تسكاد السموات يتفطرن منه ، وتشق الأرض وتخر الجبال هداً ، أن دعوا للرحمن ولداً » (١) .

وقد يكون في خفة النطق بلفظة ( كسبت ) وشدة بلفظة ( اكتسبت ) ما يشير إلى سهولة طرق الخير ، ويسر العمل بها ، ووعورة طرق الشر ، وشدة العمل بها ، لما يرتكب فيها صاحبها من أخطاء ، ويقترف من أخطار ، ويتحمل من آثام .

وكذلك توحى خفة النطق ( بالحسنة ) إلى سهولة عملها ، ويسره ، كما توحى شدة النطق ( بالسيئة ) إلى شدة المعاناة في اقترافها .

وأما ما مثل به ابن جني لقوة اللفظ لقوة المعنى فهو بيت الكتاب :

إننا اقتسمنا خطيننا خملت برة ، واحتملت لجار

حيث عبر عن البر بالحنس ، وعن الفجرة بالاحتمال ، ثم قال : وهذا هو ما قلناه في قوله — عز وجل — : « لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت » ، لافرق بينهما .

وأما ما جاء من تكثير اللفظ لتكثير المعنى : فقولهم : رجل جميل ، ووضي ، ، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا : وضاء ، وجمال ، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة ، لزيادة معناه ، قال الشاعر :

والمرء يلحقه بفتيان الندى  
خلق الكريم ، وليس بالوضاء

وقت :

وكذلك حسن، وحماد، يقول الشماخ :

فاطية عطا ، حسنة الجيد

ومر هذا الباب الذي تضمن قوة اللفظ لقوة المعنى، وتكملة اللفظ

(٢) المثل السائر ١٩٠

ثانياً : قد يستعمل هذا الباب في مقام المبالغة ، فيعكس المعنى فيه إلى ضده كما جاء لآني كرام التيمى من شعراء الجماعة :

لله قيم أى رح طراد  
لاقي الحمام ، وأى فصل جراد  
وحش حرب مقدم متعرض  
للموت غير مكذب ، حياد

فقد أراد الشاعر بلفظة (حياد) المبالغة في وصف شجاعة هذا الرجل فانعكس عليه المقصد ، لأنه نفي كثرة الحيدودة عنه ؛ فيكون هذا حائداً وإذا وجدت منه مرة واحدة كان جيبنا لاشجاعة. وكان الأول أن يقول: غير مكذب حائد.

ثالثاً : إذا وردت لفظة تحتل التضعيف الذى هو طريق المبالغة ، وتحتل غيره ، فإن اقتضى المقام حملها على المبالغة كان ذلك أولى.

رابعاً : إن قوة اللفظ لقوة المعنى ، لا تستقيم إلا في نقل اللفظ من صيغة إلى صيغة أكثر منها ، كنقل الثلاثي إلى الرباعي ، وإلا فإذا كانت صيغة الرباعي مثلاً موضوعاً لمعنى فإنه لا يراد به ما أريد من نقل الثلاثي إلى مثل تلك الصيغة وذلك كما في قول الله تعالى : وكنتم الله موعى تكليماً ، فإن كلم على وزن قتل ولم يرد به التكبير ، ومن هنا شذ قولهم في (علم) إنه أبلغ من (علم) لأن كلا منهما أربعة أحرف ، وليس بينهما زيادة ينقل فيها الأدنى إلى الأعلى .

## الإيجاز والإطناب

جاء حديث ابن جنى عن الإيجاز والإطناب ؛ من خلال حديثه عن الفرق بين الكلام والقول ، في باب عقده لهذا الغرض (١) .

فأصل الكلام : أن يكون مفيداً مستقلاً بنفسه ، ويشهد لهذا قول كثير :

لو يسمعون - كما سمعت - كلامها

خروا لعزة ركعاً وسجوداً

ومعلوم أن الكلمة الواحدة لا تشجو ، ولا تحزن ، ولا تملك قلب السامع ، وإنما ذلك فيما طال من الكلام ، وأمتع سامعيه بعدوبة مستمعه ، ورقة حواشيه .

فالكلام إذاً من يدت كثير إنما يعنى به المفيد من هذه الألفاظ القائمة برأسه ، المتجاوز لما لا يفيد ، ولا يقوم برأسه من جفسه .

وقد جاء في أشعارهم ما يدل على وصف الحديث بالإطناب كالذي تراه في قول الآخر :

ولها قضينا من منى كل حاجة

ومسح بالآركان من هو ما سح

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وسالت بأعناق المطى الأباطح

فقوله : بأطراف الأحاديث يعلم منه أنه لا يكون إلا جملاً ، كثيرة ، فضلاً عن الجملة الواحدة .

كما أنه قد جاء ما يدل على وصف الحديث بغاية الإيجاز ، كالذي تراه في قول الشنفرى :

« كَانَ لَهَا فِي الْأَرْضِ نَسِياً تَقْصَهُ عَلَى أُمِّهَا ، وَإِنْ تَخَاطَبْتَ قَبْلَكَ أَى تَقْطَعُ كَلَامَهَا ، وَلَا تَكْثُرْهُ . »

كما أنه قد جاء في وصفهم للحديث بأنه وسط بين الإيجاز والإطناب ، كالذي تراه في قول ذى الرمة :

« لَهَا بَشَرٌ ، مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَائِى ، لَاهِرَاءُ وَلَا نَزْرُ »

إلا أنه على أية حال ، لا يكون ما يجرى منه — وإن قل ونزر — أقل من الجمل التي هي قواعد الحديث ، الذي يشوق موقعه ، وبروق مستمعه . وإطلاق الحديث على ما طال من الكلام ، أمر صار معلوماً ، غير مشكوك فيه ، ألا ترى إلى قوله :

« وَحَدِيثُهَا ، كَالْغَيْثِ يَسْمَعُهُ رَاعِي سَمْنَيْنِ تَتَابَعَتْ جَدْبَاهَا فَأَصَاحَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَيَقُولُ — مِنْ فَرَحٍ — هِيَ رَبَا »

يعنى حنين السحاب وسجره ، وهذا لا يكون عن نبرة ، واحدة ، ولا رزمة مختلطة وإنما يكون مع البدء فيه والرجع ، وتثنى الحديث على صفحات السمع .

(١) —————

وقول ابن الرومى :

« وَحَدِيثُهَا السَّحَرُ الْحَلَالُ لَوْ أَنَّهُ لَمْ يَحْنِ قَتْلَ الْمُسْلِمِ الْمُتَحَرِّزِ لِنْ طَالَ لَمْ يَمْلَلْ ، وَإِنْ هِيَ أَوْجَزَتْ وَدَ الْحَدِيثِ أَنَّهَا لَمْ تَوْجِزْ شَرَكَ الْقُلُوبِ ، وَفَتْنَةَ مَائِثِلَهَا لِلطَّمْثَيْنِ ، وَعَقْلَةَ الْمُسْتَوْفِزِ فَذَكَرَ ابْنُ الرَّومِ هُنَا : أَنَّهَا تَطِيلُ فِي الْحَدِيثِ تَارَةً ، وَتَوْجِزُ فِيهِ أُخْرَى . »

والإطالة ، والإيجاز جميعاً ؛ إنما هما في كلام مفيد مستقل بنفسه : ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له بد من أن يعطيك تمامه وفائدته ، مع أنه لا بد فيه من تركيب الجملة ، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان ولا استعذاب .

فقد ذكر ابن جنى إذاً مصطلحي : الإيجاز ، والإطناب ؛ ولسكنه عين عن الإطناب بالإطالة ولم يذكر مصطلح : المساواة الذي نجده عند ابن رشيقي (١) ؛ ويمكن أن نفهمها عنده على أنها أصل الكلام ؛ الذي لا يوصف بالإطناب ، ولا بالإيجاز ، على أن يكون مفيداً ، مستقلاً بنفسه كاشتراط . كما يمكن أن نفهمها عنده من استشهاده بقول ذى الرمة ( لاهراء ولا نزر )

وابن جنى وإن لم يكن قد خصص بأباً للإيجاز ، والإطناب ؛ إلا أنه يمكن أن يضم إلى الإطناب عنده باب الاعتراض ، وباب الاحتياط ؛ وقد جمع فيه احتياط العرب للمعانى بالتأكيد اللفظي ؛ والمعنوي ، ثم بالتأكيد بالصفة

كما أنه يمكن أن ينضم إلى الإيجاز عنده باب الحذف . وقد اشترط ابن جنى لحسن الإيجاز أمران :

(١) العمدة ٢٥٠/١

أو لهما : أن يكون الكلام مفيداً . وثانيهما أن يكون مستقلاً بنفسه .  
ولهذا فإن ما جاء منه ناقصاً عن تركيب جملة فإنه لا يوصف بالحسن ، ولا  
بالقبح . كقوله :

قلنا لها : قفى لنا قالت : قاف

وقول الآخر فيما حكاه سيدي : دألتا ، فيقوله بحبيبه : د بلى قاف ،  
وأما قول مالك بن أسماء :

أذكر من جارتى ومجلسها طرائفاً من حديثها الحسن  
ومن حديث يزيدنى ممة مالحديث الموهوق من نحن

فإنه أدل على أن هنالك إطالة ، وتاماً ، وإن كان بغير حشو ولا خطل  
ألا ترى إلى قوله : د طرائفاً حديثها الحسن ، ، فهذا لا يكون مع الحرف  
الواحد ، ولا الكلمة الواحدة بل لا يكون مع الجملة الواحدة دون أن  
يتكرر الكلام ، وتكرر فيه الجملة ، فيبين ما ضمنه من العذوبة وما في  
أعطافه من النعمة ، والدونة (١)

## الإيجاز بالحذف

جعل أبو الفتح ابن جني موضوع الحذف داخلاً في باب أسماء وشجاعة ،  
العربية ، ؛ وقد ضمنه الحذف ، والزيادة ، والتقديم والتأخير ، والحمل على  
المعنى ، والتحريف (١)

وقد أطلق أبو الفتح على تلك الأمور ، شجاعة العربية ، لأن الشاعر  
أو الأديب لا يتجشمها ، إلا إذا كان وانقا من مقدرة على الفصحى ،  
وسيطرته عليها ، فكان كالفارس الشجاع الذي يتحمل من المخاطر ما لا  
يتحملة غيره ؛ وكانت تلك الأمور من الحذف والزيادة ، والتقديم والتأخير  
وغيرها مظهراً من مظاهر شجاعته .

ويقرب من هذا المعنى ما قاله في الفرق والفصول ، : قفى رأيت الشاعر  
قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبجها ، وانخرق الأصول بها -  
فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه ، وإن دل من وجه على جورهِ وتعسفهِ ،  
فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخطئه ، وليس بقاطع على ضعف لغته  
ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته ، بل مثله في ذلك عندي  
مثل مجرى الجموح بلاجام ووارد الحرب الضروس حاسر آمن غير احتشام  
فهو ؛ وإن كان ملوماً في عنفه وتهالكه ، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض  
منته ، ألا تراه لا يجمل أن لو تكفر في سلاحه ، أو أعصم بلاجام جواده ،  
لتمكن أقرب إلى النجاة . وأبعد من الملحاة ؛ ولكنه جشم ما جشمه على عليه  
بما يعقب اقتحام مثله ؛ لإدلاله بقوة طبيعته . ودلالة على شهامة نفسه (١) :

(١) الخصائص ٢ / ٣٦٠

(٢) الخصائص ٢ / ٣٩٢

(١) الخصائص ٣ / ٣١

## أنواع الحذف:

وقد بين أبو الفتح هنا: أن العرب قد حذفت الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وأنه لا يحذف شيء من ذلك إلا إذا دل دليل على المحذوف، وإلا لكان فيه ضرب من تسكليف علم الغيب في معرفته:

### ١ - حذف الجملة:

ويمكن تقسيم حذف الجملة عنده إلى قسمين:

القسم الأول: حذف الجملة الإنشائية: وقد أتى منه ما يلي:

(١) جملة القسم: وذلك نحو قولهم: والله لأفعلن وتالله لقد فعلت، وأصله: أقسم بالله، تحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال - من الجار والجواب - دليلاً على الجملة المحذوفة.

(ب) الأمر: نحو قولك: زيداً - إذا أردت: اضرب زيداً -.

(ج) النهي: نحو: إياك، إذا حذرته، أي لإحفظ نفسك ولا تضيعها، ونحو: الطريق الطريق؛ أي الزم الطريق؛ ولا تحدد عنها.

(د) التحضيض: نحو: هلا خيراً من ذلك؟، أي هلا فعلت خيراً من ذلك؟.

والقسم الثاني: هو: حذف الجملة الخبرية وقد أتى منه ما يلي:

(١) جملة الفعل والفاعل: نحو: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس، خير مقدم، أي قدمت خير مقدم.

(ب) جملة الشرط والجواب: وذلك نحو قوله: (الناس يحزبون بأفعالهم؛ إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشرّاً)، أي: إن فعل للمرء خيراً جزى خيراً، وإن فعل شرّاً، جزى شرّاً.

(ج) جملة المعطوف عليه: وذلك كما في قوله تعالى: «فقلنا أضرب بعضاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا» (١)، أي: فضرب، فانفجرت ومنه قوله تعالى: «فمن كان منكم مريضاً، أو به أذى من رأسه ففدية» (٢)، أي: فخلق فعليه فدية.

### ٢ - حذف المفرد:

وأما حذف المفرد، فقد جعله ابن جني على ثلاثة أضرب: حذف الاسم وحذف الفعل وحذف الحرف.

الضرب الأول: حذف الاسم: وقد جاء منه ما يلي:

١ - حذف المبتدأ: ومنه قول الله تعالى: «كانهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ» (٣)، أي: ذلك بلاغ، أو هذا بلاغ، وهو كثير.

٢ - حذف الخبر: وذلك نحو قولهم في جواب من عندك: زيد، أي: زيد عندي. ومنه قول الله تعالى: «طاعة وقول معروف» (٤)، يقول ابن جني: إن شئت كان على: طاعة وقول معروف، أمثل من غيرهما، وإن شئت كان على: أمرنا طاعة وقول معروف، وهو يعني بهذا، إما أن يكون من حذف المبتدأ، وإما أن يكون من حذف الخبر، فالمعنى يتحمل الأمرين معاً.

واستدل على الاحتمال الثاني بقول عمر بن أبي ربيعة :

فقلت : على اسم الله أمرك طاعة وإن كنت قد كلفت مالم أعود

٣ — حذف المضاف : وجعل منه قول الله تعالى : « ولكن البر من اتقى » (١) ، أى : بر من اتقى ثم قال : وإن شئت كان تقديره : ولكن ذا البر من اتقى ، والأول أجود ، لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع ، والخبر أولى بذلك من المبتدأ ، لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور .

وسواء أكان المعنى : ولكن ذا البر ، أو كان المعنى : بر من اتقى ، فإنه يكون من باب حذف المضاف .

ومن حذف المضاف قول الله تعالى : واسئل القرية (٢) ، أى أهلها .

ومن حذف المضاف مكرراً : قول الله تعالى : « فقبضت قبضة من أثر الرسول » (٣) ، أى من تراب أثر حافر الرسول .

ومنه «سئلة الكتاب» (٤) : (أنت منى فرسخان) ، أى ذو مسافة فرسخين .

ومنه قوله — جل اسمه — ينظرون إليك تدور أعينهم ، كالذى يغشى عليه من الموت (٥) ، أى : كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت .

٤ — حذف المضاف إليه : نحو قوله تعالى : « لله الأمر من قبل ،

ومن بعد » (٦) ، أى : من قبل ذلك ومن بعده .

ومنه قول أبي النجم العجلي :

أقرب من تحت عريض من عل

أى : أقرب من تحته ، عريض من عليه .

(٢) يوسف ٨٢

(١) البقرة ١٧٧

(٤) الكتاب لسبيبة ٢٠٦/١

(٣) طه ٩٦

(٦) الروم ٤

(٥) الأحزاب ١٩

٥ — حذف الموصوفى : وحينئذ تقوم الصفة مقامه ، وأكثر ما يكون ذلك فى الشعر .

والسرى كثرة فى الشعر والنثر : أن القياس يكاد يحظره ، لأن الصفة فى الكلام على ضربين : إما أن تكون للتخليص والتخصيص ، وإما أن تكون للمدح والثناء ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ، لا من مظان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك ، لم يلق الحذف بالنثر ، ولا تخفيف اللفظ به .

أضف إلى هذا ما يوهمه من اللبس ، وأنه مخالف للبيان ، لأنك إذا قلت : مررت بطويل ، لم يستبين من ظاهر هذا اللفظ ، إن المرور به لإنسان دون ربح ، أو ثوب ، أو نحو ذلك .

ولهذا لا يحذف الموصوف إلا إذا قام الدليل عليه ، أو شهدت الحال به ، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث .

ومما يتركه ضعف حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه : أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه ، وذلك كأن تكون الصفة جملة ، نحو : مررت برجل قام أخوه ، ولقيت غلاماً وجهه حسن ، فلو قلت : مررت بقام أخوه ، أو : لقيت وجهه حسن ، لم يحسن (١) .

وكذلك إن كانت الصفة جملة لم يحز أن تقع فاعلة ، ولا مقامه مقام الفاعل ، لأنك لا تجيز : (قام وجهه حسن) ولا (ضرب قام غلامه) ، وأنت تريد : قام رجل وجهه حسن وضرب لإنسان قام غلامه .

وكذلك إن كانت الصفة حرف جر ، أو ظرفاً ، لا يستعمل استعمال الأسماء ، فلو قلت : جاءنى من الكرام ، أو حضرنى سواك ، أى لإنسان سواك ، لم يحسن ، لأن الفاعل لا يحذف .

(١) الخصائص ٣٦٦/٢

(٦ — الخصائص)



ومن قيام الصفة - وهي جملة - مقام الموصوف المبتدأ، قول حكيم ابن معية الربيعي :

لو قلت : ما في قومها لم قيّم  
يفضلها في حسب وميسم  
أى : ما في قومها أحد يفضلها .

ومنه قول الله تعالى : « وأنا منا الصالحون ومننا دون ذلك » ، أى : قوم دون ذلك .

#### ٦ - حذف الصفة ، ودلالة الحال عليها :

ويشترط لحذف الصفة : أن تدل الحال عليها ، ومن ذلك ما حكاه سيديويه<sup>(١)</sup> : من قولهم : سير عليه ليل ، وهم يريدون ليل طویل ، وكان هذا لما حذف في الصفة لما دل من الحال على موضعها ، لأنك تحس في كلام القائل لذلك من التفعيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طویل ، أو نحو ذلك .

يقول ابن جني : وأنت تحس من نفسك إذا تأملت ، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فنقول : كان والله رجلاً فتزيد في قوة اللفظ (بالله) هذه الكلمة ، ولتتمكن في تمطيط اللام ، وإطالة الصوت بها وعليها أى : رجلاً فاضلاً أو شجاعاً ، أو كريماً ، أو نحو ذلك .

وكذلك تقول : سألناه فوجدناه إنساناً ، وتمكن الصوت بإنسان ونفخمه ، فيستغنى بذلك عن وصفه ، بقولك : إنساناً ممجاً ، أو جواداً ، أو نحو ذلك .

وكذلك إن ذمته ، ووصفته بالضيق ، قلت : سألناه وكان إنساناً !

(١) الكتاب لسيديويه ١١٥/١

وتزوى وجهك وتغطيه ، فيغنى ذلك عن قولك : إنساناً ثيباً ، أو لجزأ ، أو مبخلأ ، أو نحو ذلك .

ومن هنا أخذ المتأخرون من البلاغيين أن تشكير المسند قد يكون للتعظيم ، والتشكير ، وقد يكون للتحقير والتقليل<sup>(١)</sup> .

#### ٧ - حذف المفعول :

وقد حذف للمفعول به في قوله تعالى : « وأوتيت من كل شيء » ،<sup>(٢)</sup> ، أى : أوتيت منه شيئاً ، ومنه قوله تعالى : « فغشاهما ما غشى » ،<sup>(٣)</sup> ، أى : غشاهما إياه ، فحذف المفعولين جميعاً .

ومنه قول الخطيب :

منعمة تصون إليك منها كصونك من وراء شرعي  
أى : تصون الحديث منها .

#### ٨ - حذف الظرف : وذلك نحو قول طرفة :

فإن مت ، فافعيني بما أنا أهله

وشقى على الجيب يا ابنة معبد

ومن ذلك ما يروى في الحديث الشريف : « لا صلاة لرجل المسجد إلا في المسجد » ، أى : لا صلاة كاملة أو فاضلة ، ونحو ذلك .  
ومنه قول نصيب<sup>(٤)</sup> :

أهم بدعد ما حبيت فإن أمت أو كل بدعد من يهيم بها بعدى !

(١) الإيضاح ٥٨ (٣) النمل ٢٣ (٣) النجم ٥٤

(٤) الموشح ١٦٠ ، ١٨٩ والأغاني ١٩/١١ ، ١٧٤/١٤ طبعة بولاق .

أي : فإن أمت قبلها .

ومنه قول الله تعالى : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » (١) .

٩ - حذف المعطوف : ومنه ما رواه ابن جني عن أحمد بن يحيى :  
أنهم يقولون : ( راكب الناقة طليحان ) . أي راكب الناقصة والناقصة  
طليحان .

١٠ - حذف المعطوف عليه : تقول : الذي ضربت وزيداً جعفر ،  
تريد : الذي ضربته وزيداً ، فتحذف المفعول من الصلة .

١١ - حذف المستثنى : نحو قولهم : جامتي زيد ليس إلا ، وليس غيره .  
أي : ليس إلا إياه ، وليس غيره .

١٢ - حذف خبر إن مع النكرة : نحو قول الأعشى :

إن محملاً ، وإن مرتحلاً ، وإن في السفر إذ مضوا مهلكاً .  
أي : إن لنا محلاً ، وإن لنا مرتحلاً .

وقد جاء حذف خبر إن مع المعرفة - أيضاً .

يقول ابن جني : وأصحابنا يجوزون حذف « إن » مع المعرفة ، ويجكون  
عنهم ؛ أنهم إذا قيل لهم : إن الناس لب عليكم ، فن لكم ؟ قالوا : ( إن  
زيداً ، وإن عمراً ) أي : إن لنا زيداً ، وإن لنا عمراً ، والكوفيون يأبون  
حذف خبرها إلا مع النكرة .

١٣ - حذف أحد مفعولي ظننت :

وذلك نحو قولهم : أزيداً ظننته منطلقاً ؟ لأن تقديره : أظننت زيداً  
منطلقاً ، ظننته منطلقاً ؟ فلما أضمرت الفعل فسرته بقولك : ظننته ، وحذفت

(٢) البقرة ١٨٥ .

لمفعول الثاني من الفعل الأول المقدر ، اكتفاء بالمفعول الثاني الظاهر في  
الفعل الآخر ، وكذلك بقية أخوات ظننت .

١٤ - حذف خبر كان ، :

وذلك كما في قول الفرزدق يهجو جريراً (١) :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجسا

جريراً بيطن الشام أم متساكر ١٤

أي : أكان سكران ابن المراغة ، فلما حذف الفعل الرفع فسرته بالثاني  
يقال : كان ابن المراغة ، وابن المراغة هذا الظاهر ، خبر ( كان ) الظاهرة  
وخبير كان للضمرة محذوف معها ، لأن كان الثانية دلت على الأولى ،  
وكذلك الخبر الثاني الظاهر دل على الخبر الأول المحذوف .

١٥ - حذف المنادى :

وذلك فيما أشده أبو زيد ، من قوله :

فخسر نحن عند الناس منكم

إذا الداعي المشوب قال : يالا

أراد : يالبنى فلان ، ونحو ذلك .

١٦ - حذف التمييز : وذلك إذا علم المراد منه ، نحو قولك : عندي  
عشرون ، واشتريت ثلاثين ، وملكت خمسة وأربعين : فإذا لم يعلم المراد  
لزم التمييز : إذا قصد المتكلم الإبانة ، فإن لم يرد ذلك ، وأراد الإلغاز ،  
وحذف جانب البيان ، لم يوجب على نفسه ذكر التمييز ، وهذا متوقف  
على غرض المتكلم .

(١) خزنة الأدب للبعداوي ٦٥ ، والكتاب ٢٣/١ .

## الضرب الثاني : حذف الفعل :

وحذف الفعل يأتي على ضربين :

أحدهما : أن تحذفه والفاعل فيه ، فإذا وقع ذلك فهو من حذف الجملة .  
والآخر : أن تحذف الفعل وحده ، وهو المقصود هنا .

وذلك : أن يكون الفاعل مفصلاً عنه مرفوعاً به ، وذلك نحو قولك :  
أزيد قام ؟ فزيد مرفوع بفعل مضمر مخذوف خال من الفاعل ، لأنك  
تريد : أقام زيد ؟ فلما أضمرته فسرته بقولك : قام .

ومنه قول الله تعالى : « إذا السماء انشقت » (١) وقوله تعالى : « إذا  
الشمس كورت » (٢) وقوله تعالى : « إن امرؤ هالك » (٣) وقوله تعالى :  
« لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى » (٤) ونحوه .

فالفعل فيه مضمر وحده ، أى : إذا انشقت السماء ، وإذا كورت  
الشمس وإن هلك امرؤ . ولو تملكون (٥) .

ومنه قول ذى الرمة (٦) :

إذا ابن أبى مومى بلال بلغته فقام بفأس بين وصلك جازر  
أى : إذا بلغ ابن أبى مومى .

الضرب الثالث :

حذف الحرف : وهو مبحث صرفي تحدث عنه ابن جني وليس من  
بحال بحثنا هذا .

- (١) الأفشاق : ١ . (٢) التكوير : ١ . (٣) النساء : ١٧٦ .  
(٤) الإبراء : ١٠٠ . (٥) الخصائص ٢/٣٨٠ .  
(٦) ديوان ذى الرمة ٢٥٣ والخزانة ٤٥٠/١ والسكتاب ٤٢/١ .

## إفادة البلاغيين من موضوع «الحذف»

جمل ابن جني - كما رأيت - موضوع الحذف تحت ما أسماه : «شجاعة  
العربية» (١) ، وقد قصد بذلك أن الشاعر أو الأديب إذا ترك ما هو الأصل  
في الكلام ، وهو الذكر وتجشم الحذف - بعد أن ينصب له قرينة تدل  
عليه ، أو تدل عليه الحال - فهو إنما يعتمد إلى ذلك لفقته التامة في معرفته  
بأسرار اللغة ، وتمسكه من إمتلاك ناصيتها ، فاللجوء إلى الحذف ، وإلى  
غيره مما ذكره ابن جني مظهر من مظاهر الشجاعة في اللغة العربية !

ولهذا تنبغ ما ورد عن العرب الفصحاء ، ممن يعتد ببلغتهم ، ويحتج  
بأقوالهم ، ويستشهد بأشعارهم ونثرهم ، وأثبت كثيراً مما جاء عنهم من  
حذف الجمل ، أو المفردات أو الحروف !

وكان أبو هلال العسكري المتوفى سنة ٣٩٥ هـ معاصراً لابن جني ،  
فقسم المجاز إلى قسمين : إيجاز القصر وإيجاز الحذف ، وعرف إيجاز القصر :  
بأنه : تقليل الالفاظ وتكثير المعاني ، كما في قول الله تعالى : « ولستم في  
القصاص حياة » ووازن بين هذا القول الكريم ، وبين قول العرب :  
( القتل أنفى للقتل ) مبيناً أن الآية الكريمة تزيد على قول العرب في الفائدة  
وهي : أبانة العدل لذكر القصاص ، وإظهار الغرض المطلوب بذكر الحياة ،  
واستدعاء الرغبة والرهبة لحكم الله به ، ولأنه أقل حروفاً ، ولبعده عن  
السكفة بالتكرير ، وحسن التأليف ، وشدة التلاؤم المدرك بالחס .

وأما إيجاز الحذف : فقد كرر أنه على وجوه ، وذكر منها :

١ — أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، ويجعل الفعل له ، كقول الله تعالى : ( واسأل القرية ) أى : أهلها ، وكقوله تعالى : ( وأشر بوا في قلوبهم العجل ، أى حبه ، وقال الشاعر :

لهم مجلس صهب السبال أدلة سواسية أحرارها وعبيدها  
أى أهل المجلس .

٢ — أن يوقع الفعل على شيئين وهو لأحدهما ، ويضمّر للآخر فعله ، كقوله تعالى : ( فأجمعوا أمركم وشركاءكم ، معناه : وادعوا شركاءكم .

٣ — أن يأتي الكلام على أن له جواباً فيحذف الجواب اختصاراً لعلم المخاطب ، كقوله تعالى ، ( ولو أن قرأنا سيرت به الجبال ، أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى بل لله الأمر جميعاً ، ، أراد : لكان هذا القرآن .

٤ — حذف جواب القيم : كقوله تعالى : ( دق والقرآن المجيد ، بل عجبوا ، ، معناه : لتبعثن .

٥ — حذف ( لا ) من الكلام ، كقوله تعالى : ( بين الله لكم أن تضلوا ، أى : لأن لا تضلوا .

٦ — ومن الحذف أن تضرع غير مذكور ، كقوله تعالى ، ( حتى توارت بالحجاب ، يعنى الشمس .

٧ — حذف ( من ) كقوله تعالى : ( واختار موسى قومه سبعين رجلاً ، أى من قومه .

٨ — ومنه : قول الله تعالى : ( فبأى آلام ربك تكفان ، وذكر بل ذلك الإنسان ولم يذكر الجان ثم ذكره .

ثم ذكر من الحذف الردى : قول الخثر بن حلو :

والعيش خير في ظلال النوك من عيش كدا  
وإنما أراد : والعيش الناعم خير في ظلال الخثر من العيش الشاق في ظلال الجهل (١) .

ولهذا فإن إمام البلاغة عبد القاهر الجرجاني ينوه بشأن الحذف قائلاً : هو باب دقيق المسلك ، لطيف المآخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، ونحوك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين (٢) ، بل إنه ليلبغ به الأمر من اقتنائه هذا الباب إلى أن يقول : رب حذف هو قلادة الجيد ، وقاعدة التجويد (٣) .

وهو لا يقف عند هذا الحد ، بل إنه ليحاول أن يكشف القناع عن سر بلاغة الحذف ، فيسأل : هل الحذف مجاز ؟ أم لا ؟

ثم يتولى الإجابة بأن السكينة كما توصف بالمجاز ، والنقلك لها عن معناها ، فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها ، إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها ، ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسب إعراب المضاف في نحو قوله تعالى : ( واسأل القرية ، والأصل واسأل أهل القرية ، فالجزم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر ، والنصب فيها مجاز (٤) .

(١) الصناعتين ١٩٥ (٢) دلائل الإيجاز ١١٢

(٣) دلائل الإيجاز ١١٦ (٤) أسرار البلاغة ٣٣٣



وإذا كان تقدير المحذوف ، لا يعلم إلا بما يدل عليه ، فقد حذره الإمام  
بواحد من أمرين :

أحدهما : أن يكون الداعي إلى تقدير المحذوف أمراً يرجع إلى غرض  
المتكلم ، كما في قولك : ( سل القرية ) — في غير التنزيل — فإنك لا تقطع  
بأن ههنا محذوفاً ، لجواز أن يسكون كلام رجل مر بقرية ، قد خربت ،  
وباد أهلها ، فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ، ومذكراً ، أو لنفسه منعظاً  
ومعتبراً : سل القرية عن أهلها ، وقل لها : ما صنعوا ؟ على حد قولهم :  
سل الأرض : من شق أنهارك ، وغرس أشجارك ، وجنى ثمارك ، فإن لم  
تجيبك حواراً ، أجابتك اعتباراً .

والآخر : أن يسكون الداعي إلى تقدير المحذوف ، إنما هو الكلام  
نفسه ، لأغرض المتكلم به وذلك : كان يسكون المحذوف أحد جزئي الجملة ،  
كالمبتدأ ، في نحو قوله تعالى : « فصبر جميل » وقوله تعالى : « متاع قليل » ،  
فلا بد من تقدير محذوف ، وذلك لأن الإسم الواحد لا يفيد ، والصفة  
والموصوف حكمهما حكم الإسم الواحد (١) .

ثم ركز عبد القاهر على حذف المبتدأ ، وحذف المفعول ، وأخرج  
منهما طرائف ، ولطائف لم يتطرق إليها ابن جني ، وإن كان ابن جني  
صاحب فضل في الإشارة إلى أهمية موضوع الحذف من بين الأساليب  
المریسة .

ومما يدل على تأثر عبد القاهر بابن جني في موضوع الحذف : أن  
ابن جني — في حديثه عن حذف الفعل — قال : « وذلك نحو : زيداً

ضربته ، لأنك أردت : ضربت زيداً ، فلما أضمرت ضربت ، فبقرته  
بقولك : ضربته ، (١) .

فألم عبد القاهر بهذا الموضوع ، وأحسن الإفادة منه ، فسياء : الإضمار  
على شريطة التفسير — أخذنا من قول ابن جني : فلما أضمرت « ضربت » ،  
فسرته . . . )

ومثل لذلك بقولهم : أكرمني وأكرمت عبد الله ، أردت ، أكرمني  
عبد الله وأكرمت عبد الله ، ثم تركت ذكره في الأول استغناء بذكره  
في الثاني ، ثم قال :

« فهذا طريق معروف ، ومذهب ظاهر ، وشيء لا يعبا به ، ويظن  
أنه ليس فيه أكثر مما ترك الأمثلة المذكورة منه ، وفيه إذا أنت طلبت  
الشيء من معدنه ، من دقيق الصنع ومن جليل الفائدة ما لا تجد إلا في كلام  
الفحول (٢) ، .

فلما جاء ضياء الدين ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٧ هـ ، عكف على مقاله  
ابن جني في الحذف سواء كان من حذف الجمل ، أو من حذف المفردات ،  
ووضعه في النوع الخامس عشر من المقالة الثانية ، وهو الإيجاز ، إذ جعل  
الإيجاز قسمين : إيجازاً بالحذف ، وإيجازاً بغير الحذف ، متابعاً بأهلال  
العسكري .

ثم ينقل عبارة عبد القاهر التي أسلفناها في بلاغة الحذف — فيقول :  
أما الإيجاز بالحذف فإنه عجيب الأمر شبيه ، بالسحر ، وذلك أنك

تري فيه الحذف أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، ونجده أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون مبيناً ، إذا لم تبين (١) . ثم يفتي إلى موضوع حذف المفعول به في دلائل الإيجاز فينقله به (٢) تقريباً .

وما يدل على إفادة ابن الأثير من ابن جني في موضوع الحذف : قوله في : حذف الموصوف والصفة ، وإقامة كل منهما مقام الآخر :

ولا يكون أطراده في كل موضع ، وأكثره يحى في الشعر ، وإنما كانت كثرتة في الشعر دون الكلام المنثور . لامتناع القياس في أطراده . ثم يقول : والصفة تأتي في الكلام على ضربين :

١ — إما للتأكيد والتخصيص .

٢ — وإما للبدح والذم ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والتطويل ، إلا من مقامات الإيجاز والاختصار ، وإذا كان الأمر كذلك لم يلق الحذف به . هــ مع ما ينضاف إليه من الإلتباس ، وأنه ضد البيان .

ألا ترى أنك ، إذا قلت : مررت بطويل ، لم يبين من هذا اللفظ المعروف به ، إنسان هو أم رمح ، أم نوب ، أو غير ذلك (٣) . وإذا كان الأمر على هذا لحذف الموصوف إنما هو شيء قام الدليل عليه أو شهدت به الحال ، وإذا استهيم كان حذفه غير لائق .

وما يؤكده عندك ضعف حذفه ، أنك تجتمع الصفات ما لا يمكن حذف حذف موصوفه ، وذلك أن تكون الصفة جملة ، نحو مررت برجل قام أبوه .

(٢) المثل السائر ٢/٢٩١ — ٢٩٥

(١) المثل السائر ٢/٢٦٨

ولقيت غلاماً وجهه حسن : الأتراك لو قلت : مررت بقام أبوه ، ولقيت وجهه حسن لم يحزن (١) .

وذلك هو نص عبارة ابن جني في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في الخصائص (٢) .

ولكن ابن الأثير لم يشر إلى ابن جني هنا ، لأنه لم يجد مجالاً لنقده ، مما يدل على أن ابن الأثير لم يكن يذكر أحداً أخذ عنه من العلماء ، إلا لنقده ، وبيان تفوقه عليه !

فلما كان الخطيب القزويني المتوفى سنة ٧٣٩ هـ جعل الإيجاز قسم الإطناب والمساواة ، وجعله ضربين :

أحدهما : إيجاز القصر ، وهو ما ليس بحذف ، كقوله تعالى : ولكم القصاص حياة .

والآخر : إيجاز الحذف وهو ما يكون بحذف ، والمحذوف إما أن يكون جزء جملة ، وإما أن يكون جملة ؛ وإما أن يكون أكثر من جملة ، وجزء الجملة إما أن يكون مضافاً ، كقوله تعالى : واسأل القرية ، أي : أهلها وإما أن يكون موصوفاً ، كقوله :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

أي : أنا ابن رجل جلا .

وإما أن يكون صفة ، نحو قوله تعالى : وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا ، أي : كل سفينة صحيحة ، أو سالحة ، أو نحو ذلك بدليل ما قبله ، أي قوله : فأردت أن أعيبها .

وإما أن يكون شرطاً ، كما سبق . وإما أن يكون جواب شرط ، وهو ضربان :

(٢) الخصائص ٢/٣٦٦

(١) المثل السائر ٢/٣٠٠

أحدهما : أن يكون لمجرد الاختصار ؛ كقوله تعالى : « وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون » أعرضوا ؛ بدليل قوله بعده : « إلا كانوا عنها معرضين » .

والثاني : أن يحذف للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ؛ كقوله تعالى : « ولوترى إذ وقفوا على النار ، وقوله : « ولوترى إذ وقفوا على ربهم » .

وأما ما يكون جملة : فهو إما مسبب ذكر سببه ، كقوله تعالى : « ليحق الحق ويبطل الباطل » ؛ أى فعل ما فعل .

وإما أن يكون سبباً ذكر مسببه : كقوله تعالى : « فتوبوا إلى بارئكم ؛ فآقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم » ؛ أى فامتثلتم ؛ فتاب عليكم .

وإما ألا يكون سبباً ولا مسبباً كقوله تعالى : « فتعزم الماهدون » .

وأما ما يكون أكثر من جملة . فكقوله تعالى : « فقلنا أضربوه ببعضها ؛ كذلك يحيى الله الموتى » ؛ أى فضرِبوه ببعضها ، يحيى ؛ فقلنا كذلك يحيى الله الموتى :

ثم رأى الخطيب أن الحذف على وجهين :

أحدهما : أن لا يقام شيء مقام المحذوف — كما سبق — .

والآخر : أن يقام مقامه ما يدل عليه ، كقوله تعالى : « فإن تولوا فقد أبلغتكم ما أرسلت به إليكم » أى : « فإن تولوا فلا لوم على لأن قد أبلغتكم (١) » وهكذا وجد موضوع الحذف ؛ الذى ذكره ابن جنى فى باب شجاعة العربية ؛ منوهاً به بين الأساليب العربية ؛ مكانه فى البلاغة العربية .

فقد كانت أضربه التى بينها ابن جنى أسامياً بنى عليه البلاغيون تقسيماً لهم للإيجاز بالحذف ؛ كما أن أمثله التى ذكرها ؛ جعلت معالم قاس عليها البلاغيون من بعده ما وجدوه من تراث العربية منظوماً كان أو منشوراً .

ولئن كان ابن جنى فى تلك الأضرب قد تتبع معانى النحو فيما بين الكلم دون ذكر الأغراض التى سبق لأجلها الكلام ؛ فلقد تتبع البلاغيون من بعده ؛ كعبد القاهر الجرجاني « وابن الأثير ؛ والخطيب القزويني ؛ تلك المعانى على حسب الأغراض التى سبق لها الكلام فكانت خير مثال للنظم فى رأى عبد القاهر الجرجاني ؛ وهو تتبع معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التى يساق لها الكلام .

## الإطناب بالاعتراض

ذكر ابن جني أن هذا النوع من الكلام كثير ، وأنه قد جاء في القرآن الكريم ، وفصح الشعر ومشهور الكلام ، وأنه جار عند العرب مجرى التأكيد ، ولهذا فإنه لا يعاب عليهم ، ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذاً ، ومتأولاً (١) .

فالاعتراض كثير عند العرب ، وفائدة التأكيد ، ومما جاء منه في القرآن الكريم : قول الله تعالى : « فلا أقسم بمواقع النجوم ، وإنه لقسم لو تعلمون عظيم » ، لأنه لقرآن كريم .

فهذا فيه اعتراضان : أحدهما قوله : « وإنه لقسم لو تعلمون عظيم » ، لأنه اعتراض به بين القسم ، وهو : « فلا أقسم بمواقع النجوم » ، وبين جوابه وهو : « إنه لقرآن كريم » ، وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر ، بين الموصوف الذي هو : ( قسم ) وبين صفته التي هي : ( عظيم ) ، وهو قوله « لو تعلمون » ، فهذان اعتراضان — كما ترى — ولو جاء الكلام غير معترض فيه لقال : « فلا أقسم بمواقع النجوم » ، لأنه لقرآن كريم وإنه لقسم عظيم لو تعلمون .

أنواع الاعتراض : ذكر ابن جني من أنواع الاعتراض ، ما يلي :

١ — الاعتراض بين الفعل وفاعله ، وذلك كقول امرئ القيس :

ألا هل أناها — والحوادث حجة

بأن امرأ القيس بن تملك يقرأ

« وتملك » : أمه ، « ويقرأ » : أبي : ترك الياضية ، ونزل العراق ، أو نزل الحضر ، أو : أعيان ، فقوله ( والحوادث حجة ) اعتراض بين الفعل وفاعله .  
ومنه ما أنشده أبو علي :

وقد أدركتني — والحوادث حجة

أسنة قوم ، لاضعاف ولا عزل

ومنه قول قيس بن زهير العبسي (١) :

ألم يأتيك — والأنباء تسمى بما لاقت لبون بني زياد ١٤

فقوله : ( والأنباء تسمى ) اعتراض بين الفعل وفاعله .

٢ — الاعتراض بين الفعل ومفعوله ، وهذا ما رواه ابن جني لعبيد الله ابن الحر :

تعلم ، ولو كانته الناس أتي

عليك — ولم أظلم بذلك — عاقب

فقوله : ( ولو كانته الناس ) اعتراض بين الفعل ومفعوله ، وقوله : « ولم أظلم بذلك » ، اعتراض بين اسم إن وخبرها .

٣ — الاعتراض بين المفعول الأول والثاني ومن ذلك قول أبي النجم :

وبدلت — والدر ذو تبدل —

هيفاً دبورا ، بالصبا والشمال

(١) شواهد المغنى للسيوطي ١١٣

(٧ — الخصائص)

فقوله (والدمر ذو تبدل) اعتراض بين المفعول الأول والثاني، ويقصد بالمفعول الأول هنا؛ نائب الفاعل.

ومن الاعتراض بين المفعول الأول والثاني قول الآخر:

أراني ، ولا كفران لله إنما أواخي من الأقوام كل يحيل

٤ — الاعتراض بين المبتدأ والخبر:

وذلك مثل قول الله — عز وجل — : « هذا ، فليذوقوه حميم وغساق »  
فقوله تعالى : ( فليذوقوه ) اعتراض بين المبتدأ وخبره .

ومنه ما رواه ابن جني لمن بن أوس :

وفيه — والأيام يعثرن بالفتى — نوادب لا يمللته وفوائح

ففضل بقوله : ( والأيام يعثرن بالفتى ) بين المبتدأ وخبره .

٥ — الاعتراض بين اسم إن وخبرها :

ومن ذلك قولهم ، زيد — ولا أقول إلا حقاً — كريم .

ومنه قول روبة :

إني — وأسطار سطرن سطرًا — لقائل : يانصر نصر نصرًا

ومنه بيت كثير :

ولم — وتهايم بعزة — بعدما تخليت مما بيننا وتخلت

لكا لم تجي ظل الغمامة ، كلما تبوأ منها الديقل اضمحلت

فقد ذكر ابن جني أنه سأل أبا علي الفارسي عن بيت كثير ( ولما

وتهايم بعزة ) .

فأجاز أبو علي أن يكون قوله : « وتهايم بعزة » جملة من مبتدأ  
وخبر ، اعتراض بها بين اسم ( إن ) وخبرها ، الذي هو :

لكا لم تجي ظل الغمامة كلما تبوأ منها الديقل اضمحلت

وأنه سأل : أيجوز أن يكون ( وتهايم بعزة ) تسبا؟ فأجاز أبو علي  
ذلك ولم يمنعه .

٦ — الاعتراض بين القسم وجوابه :

كافي قوله تعالى : « فلا أقسم بمواقع النجوم » وأنه لقسم لو تعلمون —  
عظيم ، إنه لقرآن كريم ، حيث فصل بينهما بقوله : « إنه لقسم لو تعلمون  
عظيم » .

٧ — الاعتراض بين الصفة والموصوف :

كافي قوله تعالى : « وإنه لقسم — لو تعلمون — عظيم » ، حيث فصل بينهما  
بقوله : ( لو تعلمون )

ويشترط ابن جني في الجملة — أو الجمل المعارضة : ألا يكون لها محل  
من الإعراب ولهذا فإنه يقول : فأما ما أنشده أبو علي من قول الشاعر :

أنسى — لا هداك الله — ليلى وعهد شبابها الحسن الجميل

كأن — وقد أتى حول جديد — أنافهم حسانات مشول

فإنه لا اعتراض فيه .

ومن الواضح أنه يقصد البيت الثاني لا الأول ؛ ففي البيت الأول  
اعتراض بين الفاعل والمفعول ، والجملة المعارضة فيه لا محل لها من  
الإعراب ، وهي قوله ( لا هداك الله ) .

ثم يقول : « وذلك أن الاعتراض : لا موضع له من الإعراب ،

المفعول الأول والثاني وبين المبتدأ والخبر ، وبين اسم إن وخبرها ، وبين القسم وجوابه ، وبين الصفة والموصوف .

٦ — أن ابن جني يعلمه من باب الإطناب ؛ يدلل قوله : ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه ، وامتداد نفسه ،

#### إفادة البلاغيين من هذا الباب :

بعد أبو هلال العسكري معاصر ابن جني ، الاعتراض نوعاً من أنواع البديع ؛ ويعرفه بأنه اعتراض كلام في كلام لم يتم ؛ ثم يرجع إليه ليطمه (١) وتابعه أسامة ابن منقذ ، فجعله باباً من أبواب البديع (٢) .

ولكن ابن الأثير يعده النوع الثامن عشر من المقالة الثانية في الصناعة المنوية (٣) ؛ ويحیی به بعد الإطناب والتكرير ، مما يدل على أنه ينحويه نحو الإطناب ، والإطناب من علم المعاني ولكنه جعله شاملاً للفرد ، والجملة وقسمه إلى قسمين :

القسم الأول : لا يأتي في الكلام إلا لفائدة ، وهو جار مجرى التوكيد والآخر هو : ما يأتي في الكلام لغير فائدة .

والقسم الأول هو ما أورده ابن جني في كتابه ، وأنت تشعر بأن ابن الأثير يقصد هذا الأمرين :

أولهما : أن عبارة : وهو جار مجرى التوكيد ، مأخوذة من قول ابن جني : وهو جار عند العرب مجرى التوكيد

ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدم .  
فأما قوله : (وقد أتى حول جديد) فندو موضع من الإعراب ، وموضعه النصب عما في كان من معنى التشبيه ؛ ألا ترى أن معناه : أشبهت وقد أتى حول جديد حمامات مشولاً ؛ أو أشبهها ، وقد مضى حول جديد حمامات مشول ؛ أي : أشبهها في هذا الوقت ، وعلى هذه الحال بكذا (١) .

ويختتم ابن جني حديثه عن الاعتراض بأنه : في شعر العرب ومشورها كثير وحسن ، ودال على فصاحة المتكلم ، وقوة نفسه ، وامتداد نفسه ، وأنه رآه في أشعار المحدثين ، وأنه في شعر إبراهيم بن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المولدين (٢) .

وفي قوله : « وقوة نفسه وامتداد نفسه » ما يشعر بأنه يضع هذا النحو من الكلام في باب الإطناب .

وبما أسلفناه لك عما جاء من الاعتراض في خصائص ابن جني ، يمكن أن نضع تصوراً للاعتراض عند ابن جني من الناحية البلاغية ، وهو كما يلي ١ — أن الاعتراض قد جاء كثيراً عن العرب في شعرهم ، وثرهم ، كما أنه قد ورد في القرآن الكريم .

٢ — أنه أسلوب حسن ، يدل على فصاحة المتكلم ، وقوة نفسه ، وامتداد نفسه .

٣ — أنه يجري عند العرب مجرى التأكيد .

٤ — أن الجملة أو الجمل المعترضة يشترط فيها أن لا يكون لها محل من الإعراب .

٥ — أنه يأتي بين الفعل والفاعل ، وبين الفعل والمفعول ، وبين

والآخر : أنه يمثل له بما مثل له ابن جنى ، وهو قول الله تعالى :  
« فلا أقسم بمواقع النجوم ، وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ، إنه لقرآن كريم  
في كتاب مسكون ، ثم يقول : ففى هذا الكلام اعتراضان : أحدهما : هو  
قوله : وإنه لقسم لو تعلمون عظيم وذلك اعتراض بين القسم الذى هو :  
فلا أقسم بمواقع النجوم ، وجوابه الذى هو : إنه لقرآن كريم ، وفى  
نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف الذى هو ( قسم ) وبين  
صفته التى هى ، ( عظيم ) وهو قوله : لو تعلمون ، فذلك اعتراضان  
كما ترى (١) .

وقد عرف الخطيب الاعتراض بقوله هو أن يؤتى فى أثناء كلامه ،  
أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر ، لا محل لها من الأعراب ،  
لنكتة سوى دفع الإيهام ، كالتنزيه والتعظيم ، وكالدعاء ، وكالتنبيه ، ثم  
مثل بالآيات الكريمة السابقة لما جاء فى الاعتراض بأكثر من جملة (٢) .

## التشبيه

جاء حديث التشبيه عند ابن جنى فى الخصائص — من خلال حديثه  
عن أصول اللغة ، ونحوها ، ويمكن أن تستشف ، نظراته للتشبيه من  
خلال الأبواب التالية :

١ — باب فى إصلاح اللفظ ، ويمكن أن تبين منه : مرقوة التشبيه  
بأداته : ( كان ) .

٢ — باب فى الاستخلاص من الأعلام معانى الأوصاف ، وفيه ذكر  
لبعض ما أسماه المتأخرون تشبيهاً بليغاً .

٣ — باب من غلبه الفروع على الأصول ، وفيه ذكر لأمرين :

أولهما : التشبيه المقلوب .

والآخر : أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت للشبه بينهما بإعطاء  
المشبه به شيئاً من المشبه .

٤ — باب فى التجريد :

وقد تضمنت تلك الأبواب — كما أسلفنا — بيان السرفى قوة  
التشبيه بأداته ( كان ) كما تضمنت ثلاث صور من صور التشبيه ، هى :  
التشبيه البليغ ، والتشبيه المقلوب ، والتجريد القائم على التشبيه ، وهو  
صورة من صور التشبيه على حد المبالغة عند عبد القاهر الجرجاني ،  
ولنستعرضها معاً ، فى شيء من التفصيل :

## ١ — السر في قوة التشبيه بأداته : (كأن) :

يعرض ابن جني لهذا الموضوع بفلسفة في النظم لا نجد لها عند غيره من سبقه من البلاغيين بل لعلها كانت نور هداية لمن أتى بعدهم ؛ في معرفة الكثير من أمرار النظم ؛ واستنطاق ما انهم من خفايا التراكيب .

فهو يبدأ ببيان السر في أن العرب قد عنيت بألفاظها ؛ فأولتها صدراً صالحاً من تشقيها . واصلاحها ؛ وهو : أن الألفاظ أزمة للمعاني ، وأدلة عليها ، وموصلة إليها ، ومحصلة للبراد منها .

وفي خلال أمثلته التي يوردها دليلاً على عنايتهم بإصلاح اللفظ ؛ يذكر أن من إصلاحهم للفظ قولهم : (كأن زيداً عمرو) ؛ ويذكر أن أصل هذا الكلام : (زيد كعمرو) ؛ ثم إنهم بالغوا في تأكيد التشبيه ؛ فقدموا حرفه إلى أول الكلام ؛ عناية به ، وإعلاماً أن عقد الكلام عليه ، فلما تقدمت الكاف ، وهي جارة ، لم يحز أن تباشر (إن) ؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ؛ فوجب لذلك فتحها ، فقالوا : كأن زيدا عمرو (١) .

## إفادة عبد القاهر من تلك المسألة :

ولقد أفاد عبد القاهر الجرجاني من تلك المسألة البلاغية التي مثل بها ابن جني ، وجعلها دليلاً على عناية العرب بإصلاح اللفظ ، إفادة كبيرة ؛ فلقد أطلق على ما أسماه ابن جني : إصلاح اللفظ . عبارة التوخى في نظم اللفظ ، وترتيبه ، وبين على هدى مما قاله ابن جني ؛ في (زيد كعمرو) و (كأن زيدا عمرو) — أنه لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى ،

حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبها ؛ نحو أن تقصد تشبيه الرجل بالأسد ؛ فتقول : (زيد كالأسد) ؛ ثم تريد بهذا المعنى بغيره ، فتقول : (كأن زيدا الأسد) ، فتفيد تشبيهه — أيضاً — بالأسد ، إلا أنك تريد في معنى تشبيهه به زيادة ، لم تكن في الأول ، وهي أن تجعله ؛ من فرط شجاعته ، وقوة قلبه ، وأنه لا يروعه شيء ، بحيث لا يتميز عن الأسد ، ولا يقصر عنه حتى يتوهم أنه أسد في صورة آدمي .

ثم يستنتج عبد القاهر من هذا الفرق ، الذي أتى به ابن جني أيضاً ، من قولهم : (زيد كعمرو) و (كأن زيدا عمرو) ، أنه ليس إلا بما توخى في نظم اللفظ وترتيبه — وهو ما سماه ابن جني إصلاح اللفظ — حيث قدمت الكاف إلى صدر الكلام وركنت مع إن .

ثم يطلب منا بعد استنتاجه هذا ، أن نجعله العبرة في الكلام كله ، وأن نروض أنفسنا عليه قائلاً : وإذا لم يكن إلى الشك سبيل ، أن ذلك كان بالنظم فأجعله العبرة في الكلام كله ، ورض نفسك على تفهم ذلك ، وتنبهه ، واجعل فيها : أنك تزاول منه أسراً ، عظيماً ، لا يقادر قدره ، وتدخل في بحر عميق لا يدرك قعره (١) .

ثم يأتي عبد القاهر بتلك المسألة — أيضاً — في موضع آخر ، شاهداً على أنه إذا تغير النظم تغير المعنى ، فيقول : فأما إذا تغير النظم ، فلا بد — حيقن — من أن يتغير المعنى — على ما مضى من البيان في مسائل التقديم والتأخير ، وعلى ما رأيت في المسألة التي مضت الآن ، أعني قولك : (إن زيدا كالأسد ، وكأن زيدا الأسد) لأنه لم يتغير من اللفظ شيء ، وإنما تغير

النظم فقط، وأما فتحك (أن) عند تقديم الكاف، وكانت مسكورة فلا اعتداد بها، لأن معنى الكسر باق بحالة (١).  
ثم يطلق على الفروق التي تجدها بين نظم ونظم، اسم المزايا، أو الخصائص، فيذكر أن السبب في أن أحالوا، في أشباه هذه المحاسن التي ذكرها، على اللفظ، أنها ليست بأنفس المعاني؛ بل هي زيادات فيها وخصائص؛ ألا ترى، أن ليست المزية التي تجدها لقولك: (كأن زبدًا الأسد) على قولك (زيد كالأسد) شيئاً خارجاً عن التشبيه الذي هو أصل المعنى، وإنما هو زيادة فيه، وفي حكم الخصوصية في الشكل، نحو أن يصاغ خاتم على وجه، وآخر على وجه آخر، تجمعهما صوة الخاتم، ويفترقان بخاصية، وشئ، يعلم أنه لا يعمل منفرداً، ولما كان الأمر كذلك لم يمكنهم أن يطلقوا، اسم المعاني على هذه الخصائص، إذ لا يفرق الحال — حيث أنه — بين أصل المعنى، وبين ما هو زيادة في المعنى، وكيفية له، وخصوصية فيه، فلما امتنع ذلك توصلوا إلى الدلالة عليها بأن وصفوا اللفظ في ذلك بأوصاف يعلم أنها لا تكون أوصافاً له من حيث هو لفظ، (٢).

## ٢ — التشبيه البليغ:

في استطاعتنا، أن نقبين هذه الصورة، من صور التشبيه — وهي الصورة التي أطلق عليها عبد القاهر: التشبيه على حد المباشرة، وأطلق عليها المتأخرون: مصطلح التشبيه البليغ — من خلال حديث ابن جني عن

(١) دلائل الإعجاز

(٢) دلائل الإعجاز ١٧٣

استخلاص معاني الأوصاف من الأعلام، فقد قال فيه: ومن ذلك: ما أشدناه، أبو علي — رحمه الله — من قول الشاعر:

أنا أبو المنهال بعض الأحيان

ليس على حبي بضولان

أشدنيه — رحمه الله — ونحن في دار الملك، وسألني عما يتعلق به الطرف الذي هو: (بعض الأحيان) نفخنا فيه، إلى أن برد في اليد، من جهته أنه يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون أراد: أنا مثل أبي المنهال، فيعمل في الطرف — على هذا — معنى التشبيه أي: أشبه أبا المنهال في بعض الأحيان.

والآخر: أن يكون قد عرف من أبي المنهال، هذا الغناء، والنجدة، فإذا ذكر فكأنه ذكرها، فيصير معناه إلى أنه، كأنه قال: أنا المغنى، في بعض الأحوال، أو: أنا الفجذ في بعض تلك الأوقات، أفلا ترى، كيف اقتضت من العلم الذي هو (أبو المنهال) معنى الصفة والفعالية؟

ثم قال: رقد مر هذا الوضع: الطاق الكبير، فأحسن فيه، واستوفى معناه، فقال:

فلا تحسباً هنداً، لها القدر وحدها

سجية نفس، كل غانية هنداً

فقواه: (كل غانية هند) متناه في معناه، وآخذ لأقصى مداه، ألا ترى أنه كأنه قال: كل غانية غادرة، أو قاطعة، أو خائنة، أو نحو ذلك ١٥.

ومنه قول الآخر:

إن الذئاب قد اخضرت برائتها

والناس كلهم بكر إذا شبعوا

أى : إذا شبعوا ، تعادوا ، وتغادروا ، لأن بكراً هكداً فعلها .  
ثم قال ابن جنى : ونحو من هذا — وإن لم يكن الاسم المقول عليه  
علماً — قول الآخر :

ما أملك اجتاحت المنايا كل فؤاد عليك أم

كأنه قال : كل فؤاد عليك حزين أو كئيب ، إذ كانت الأم هكداً غالب  
أمرها لاسيما مع المصيبة وعند نزول الشدة .

ومن العلم أيضاً قوله :

أنا أبو بردة إذ جد الوهل

أى : أنا الملقى ، والمجدى عند اشتداد الأمر ، (١) .

وهكذا نرى أن ابن جنى كان يسأل أبا على الفارسي في مسألة نحوية  
بحثة ، تمثلت في البحث عن متعلق للظرف في قوله : ( أنا أبو المنهال بعض  
الأحيان ) . وأن أبا على الفارسي قد فسر مع ابن جنى في هذه المسألة إلى  
أن وجد أبو على أنه يحتمل تفسيرين :

أولهما : أن يكون قصده : أنا مثل أبن المنهال ، أى أشبه أبا المنهال في  
بعض الأحيان .

والآخر : أن يكون قصده : أنا الملقى في بعض الأحوال ، وأنا النجد  
في بعض تلك الأوقات ، لأنه قد عرق عن أبن المنهال ذلك الغناء ، وملك  
النجدة .

(١) الخصائص ٣/ ٢٧٠ .

وسواء كان المعنى : أنا أشبه أبا المنهال في بعض الأحيان ، أو كان  
المعنى : أنا الملقى في بعض الأحوال ، فإن الأمر لا يهدو أن يكون  
تشبيهاً على حد المبالغة كما يقول عبد القاهر ، أو تشبيهاً بليغاً على حد تعبير  
المتأخرين .

فقوله : ( كل غانية هند ) يقول ابن جنى في معناها : د كل غانية  
غادرة ، أو قاطعة ، أو غائقة ، أو نحو ذلك ، وهذا مساو لقولنا : كل  
غانية مثل هند في غدرها ، أو قطيعتها ، أو خيانتها ، وإلا لما أخبر عن كل  
غانية بأنها هند .

وهكذا يقال في : ( والناس كلهم بكر إذا شبعوا ) ، وقوله : ( كل  
فؤاد عليك أم ) وقوله : ( أنا أبو بردة ) .

فقول ابن جنى في د والناس كلهم بكراً إذا شبعوا : أى : إذا شبعوا  
تعادوا وتغادروا ، لأن بكراً هذا فعلها ، مساو لقولنا : والناس كلهم إذا  
شبعوا مثل بكر في تعاديا ، وتغادرها ، وقوله في : د كل فؤاد عليك  
أم ، أى : كل فؤاد عليك حزين ، أو كئيب ، مساو لقولنا : كل فؤاد  
حزين عليك كالأم عند المصيبة ، أو نزول الشدة ، وقوله في د أنا أبو بردة  
إذ جد الوهل « أى : أنا الملقى والمجدى عند اشتداد الأمر ، مساو لقولنا :  
أنا مثل أبن بردة في غنائى عند اشتداد الأمر .

وزيد الإمام عبد القاهر هذه النقطة وضوحاً ، بأن الاسم إذا كان  
مجتلباً لإثبات معناه ، أو نفيه ، بأن كان خبراً عن مبتدأ ، أو منزلاً منزلة  
الخبر ، بأن كان خبراً لكان ، أو مفعولاً ثانياً لباب علمت ، ويسكون  
— أيضاً — حالا ، فإنه في هذه الحال يكون إما لإثبات وصف هو مشتق  
منه لذلك المبتدأ ، كالاتطابق في قولك ( زيد منطلق ) أو لإثبات جسمية  
هو موضوع لها ، كقولك : هذا رجل ، فإذا امتنع في قولنا : ( زيد أسد )

أن تثبت الجنسية لزيد على الحقيقة كان لإثبات شبه من الجنس له وإذا كان كذلك كان جديراً بتسميته تشبيهاً (١).

وقد أفاد الخطيب القزويني من انتزاع معنى الصفة من العلم في أن الاستعارة لا تكون في الأعلام إلا إذا تضمن العلم نوع وصفية لسبب خارج ، كتضمن اسم : حاتم الجواد ، ومادر البخيل ، وما جرى مجراها (٢).

ولا شك أن جهد ابن جني في هذا الباب كان مبكراً ، إذ بين أن العلم إذا اشتهر بصفة أمكن انتزاع معنى الصفة والفعلية منه ، كالذي رأيته من (أبي المنهال) ، ومن هنا : لم يجوز الخطيب استعارة العلم إلا إذا تضمن نوعاً من الوصفية ، كما تضمن « حاتم » معنى الجواد ، وكما تضمن « مادر » معنى البخيل ، وكان مهتدياً في هذا بما قاله ابن جني في هذا الباب .

## ٢ - التشبيه المقلوب :

وحديث ابن جني عن التشبيه المقلوب ، نستطيع تبياناً من خلال حديثه في باب عقده في « الخصائص » لما أسماه : « غلبة الفروع على الأصول » .

وقد بين ابن جني في بداية حديثه عن هذا الباب أنه فصل طريف من فصول العربية ، تجده في معاني العرب ، كما تجده في معاني الإعراب ؛ وأن الغرض منه إنما هو المبالغة .

وقد قصد بمعاني العرب ، ما ضمته العرب شعرها ، ونثرها من المعاني ،

(١) أمرار البلاغة ٣٦٢

(٢) الإيضاح ١٦٤ ، ومختصر السعد ٦٩/٤

والأغراض التي تقصدها ، أما معاني الإعراب ، فإنه قد قصد بها ما بهم النحويين من المعاني الخاصة بإعراب الكلام .

أما القسم الأول - وهو الخاص بمعاني العرب - فهو مبحث بلاغي بحث ، ولهذا نقله ابن الأثير في المثل السائر ، وسماه : الطرد والعكس (١) ، ولم يزد على ما قاله ابن جني شيئاً .

وأما القسم الثاني - وهو الخاص بمعاني الإعراب ، فإنه مبحث نحوي بحث ، وليس موضوع بحثنا .

وقد ذكر ابن جني - كما رأيت - أن غلبة الفروع على الأصول - لا يأتي إلا والغرض منه المبالغة .

ثم ذكر أن مما جاء فيه للعرب قول ذي الرمة :

ورمل كأوراق الغداری قطمته

إذا ألبسته المضللات الحنادس

ثم قال : أفلا ترى ذا الرمة ، كيف جعل الأصل فرعاً ، والفرع أصلاً ؟ وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا : أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنعام ، ألا ترى إلى قوله :

ليس فضيب تحته كتيب

وفي القلاد رشاً ريب

ولم يقل قول ذي الرمة - أيضاً - وهو من أبيات الكتاب - :

ترى خلفها نصفاً ، قناة قويمه

ونصفاً نقاً ، يرتج ، أو يتمرم

(١) المثل السائر ١٥٩/٢

## والى قول الآخر:

خلقت غير خلقة النسوان  
إن قت فالأعلى قضيب بان  
وإن توليت فد عصتان  
وكل إاد تفعل العيان

## والى قوله:

كد عص النقايمشى الوليدان فوقه  
بما احتسبا من لين مس وتسها  
ثم قال ابن جني: وما أحسن ما ساق الصنعة فيه الطائي الكبير:  
كم أحرزت قضب الهندى مصلثة  
تهتز من قضب ، تهتز فى كتب  
ولله البحترى ، فاعذب ، وأظرف ، وأدمت قوله:

## أين الغزال المستعير من النقا

كفلا ، ومن نور الأقالقى مبمما  
فقلب ذو الرمة العادة ، والعرف فى هذا ، فشبه كتمان الأنقاء ، بأعجاز  
النساء وهذا كأنه يخرج يخرج المبالغة ، أى قد ثبت هذا الموضع ، وهذا  
المعنى لأعجاز النساء وصار كأنه الأصل فيه ، حتى شبه به كتمان  
الأنقاء .

## ومثله للطائي الصغير:

فى طلعة البدر شئ من عاصمها  
وللقضيب نصيب من ثنيها

## وآخر من جاء به شاعرنا (ويقصد به المتنبي): نقال:

نحن ركب ملحن فى زى ناس  
فوق طير لها شخوص الجال

فجعل كونهم جنا أصلا ، وجعل كونهم ناساً فرعاً ، وجعل كون  
مطايه طيراً ، أصلاً ، وكونها جمالا فرعاً ، فشبه الحقيقة بالمجاز فى المعنى  
الذى أفاد المجاز من الحقيقة ما أفاد .

وهذا المعنى هو الذى قصده ابن جنى فى بداية هذا الباب من أن العرب  
إذا شبهت مكنت الشبه بين المشبه ، والمشبه به ، بإعطاء المشبه به شيئاً  
من المشبه ثم قال ابن جنى : وعلى نحو من هذا قالوا للناقة : (جمالية) لأنهم  
شبهوها بالجمال فى شدته ، وعلو خلقه ، قال الأعشى :

جمالية تغتلى بالرداف إذا كذب الآثام المهجيرا  
وقال الراعى :

على جمالية ، كالفحل هملاج

وهو كثير ، فلما شاع ذلك واطرد ، صار كأنه أصل فى بابه ، حتى  
عادوا ، فشبهوا الجمال بالناقة فى ذلك ، فقال :

وقربوا ، كل جمالى عضه قريبة فدوته من محمضه

فهذا من حلهم الأصل على الفرع ، فيما كان الفرع أفاده من  
الأصل (١) .

(١) الخصائص ٣٠٠/١ - ٣٠٣

(٨ - الخصائص)

مفروع منه مسلم به ، لأنه شبه الحقيقة — وهى الناس ، والجمال — بالمجاز — وهو : الجن والطير .

وقد أفاد عبد القاهر الجرجاني من هذا الباب — وهو جعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً — إفادة كبيرة ، فقد أطل في شرح هذا المعنى الذى جعله فرقاً بين التشبيه ، والتمثيل ، فذكر أن جعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً ، إذا استقرت التشبيهات الصريحة ، وجدته يكثر فيها (١) ، وليس كذلك التشبيهات التى قأت على طريق التأويل : فهم فى التشبيهات الصريحة يشبهون الشيء بالشيء فى حال ، ثم يعطفون على الثانى فيشبهونه بالأول ، فترى الشيء مشبهاً مرة ، ومشبهاً مرة أخرى ، كتشبيه السيوف بالبروق ، والبروق بالسيوف ، وتشبيه الدروع بالقدراة وعكسه ، وتشبيه أنوار الرصاص بالنجوم وعكسه ، وتشبيه غرة الفرس الأدهم بالنجم والصباح وعكسه ، وتشبيه الجوارى بالسرو ، وعكسه ، وتشبيه ثدى الكواكب بالمان وعكسه وتشبيه الجداول والأنهار بالسيوف ، وعكسه ، وتشبيه الأسنان بالمجوم وعكسه ، وتشبيه الدموع بالطل وعكسه ، وتشبيه الشيخ بالفرخ وعكسه وتشبيه الظليم فى حركة جناحيه بالحباء المقوض وعكسه .

ثم بين عبد القاهر ما يمتنع عكس التشبيه فيه ، وما يشبه الممتنع ، وما يستقيم العكس فيه .

ثم ذكر جعل الفرع أصلاً فى الصفة للمبالغة ، كما فى قول محمد بن وهيب :

وبدا الصباح كأن غرته  
وجه الخليفة حين يتمسح



فأبو الفتح ابن جنى يذكر أن من عادة العرب أن تشبه أعجاز النساء بكتبان الأنساء فقد شبه الشاعر ليل بالقضيب ، وعجزتها بالسكيب ، فى قوله : ( ليل قضيب تحته كتيب ) ، وشبه ذو الرمة المرأة بالقضيب وعجزتها بالنقا فى قوله : ( ترى خلفها نصفاً قناة قويمه ونصفاً نقاً ) وشبه الآخر المرأة بقضيب البان وعجزتها بالدعصتين — قطعتين من الرمل — فى قوله : ( إن قت فالأعلى قضيب بان وإن توليت قد عصتان ) وشبه امرؤ القيس عجيذة المرأة بدعص النقا وأحسن الصنعة أبو تمام ، فاستعار القضيب لحدود النساء واستعار السكيب لأعجازهن .

وزاد قول البحرى عنوبة ، وظرفاً ، ودماً ، إذا استعار الغزال للمرأة ثم جعل الغزال يستعير هو الآخر من النقا كفلأ ، ويستعير من نور الأفاهى مبسماً .

ولكن ذا الرمة قلب تلك العادة ، وذلك العرف وعكس التشبيه ، فشبه كتبان الأنقاء بأعجاز النساء ، وذلك من باب المبالغة ، فكأن هذا المعنى قد ثبت لأعجاز النساء ، فصار أصلاً تشبه به كتيبان الأنقاء .

وقد تطور هذا الأمر الذى ابتدعه ذو الرمة — وهو عكس التشبيه ، بجعل المشبه مشبهاً به وجعل المشبه به مشبهاً — حتى رأينا البحرى يزيد على هذا العكس ، فلم يكتف بجعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً فى التشبيه ، بل جعل الأصل لا يشبه الفرع إلا فى شئ قليل منه .

ففى طلمعة البدر شئ من ملاحة محبوبته ، وللقضيب شئ قليل من تنفها .

وقد أرى على الجميع أبو الطيب المتنبي ، فجعل كوفهم جنا ، أصلاً ، وكونهم فاساً فرعاً ، وأن ذلك أمر مفروع منه مسلم به ، ثم جعل كون مطايا طيراً أصلاً ، وكونها جماً فرعاً ، وأن ذلك — أيضاً — أمر

ثم ذكر جعل الفرع أصلاً، والأصل فرعاً في التمثيل، ويكون في تشبيه المحسوس بالمعقول.

ثم يطلب منا عبد القاهر — بعد أن عرفنا الطريقة في جعل الفرع أصلاً في التمثيل — أن نرجع لنقابل بينه وبين التشبيه الظاهر، لنعلم أن حاله — في الحقيقة — مخالفة للحال ثم (١).

ولا يتركنا الإمام عبد القاهر قبل أن يعطينا — للفرق — مثلاً من طريق المشاهدة وهو: أنك بالتمثيل في حكم من يرى صورة واحدة، إلا أنه يراها تارة في المرآة، وتارة على ظاهر الأمر، وأما التشبيه الصريح، فإنك ترى صورتين على الحقيقة (٢).

أما ضياء الدين بن الأثير، فقد نقل ما قاله ابن جني تقريباً، وسماه «الطرد والعكس»، وعرفه بأن يجعل المشبه به مشبهاً، والمشبه مشبهاً به، ثم قال: وبمعنى يسميه: «غلبة الفروع على الأصول» (٣).

ثم عاد فقال: وهذا قد ذكره أبو الفتح بن جني في كتاب «الخصائص» وأورده هكذا مهملاً، ولما نظرت أنا في ذلك، وأقمت نظري فيه تبين لي ما أذكره، وهو: أنه قد تقرر في أصل الفائدة المستنتجة من التشبيه: أن يشبه الشيء بما يطلق عليه لفظ «أفعل»، أي يشبه بما هو أبين، وأوضح، وبما هو أحسن منه، أو أقبح، وكذلك يشبه الأقل بالأكثر، والأدنى بالأعلى، وهذا الموضع لا ينقض هذه القاعدة، لأن الذي قدمنا ذكره مطرد في بابه، وعليه مدار الاستعمال، وهذا غير مطرد، وإنما

(١) أصرار البلاغة ٢١٦

(٢) أصرار البلاغة ٢١٨

(٣) المثل السائر ١٥٦/٢

يحسن في عكس المعنى المتعارف. وذلك أن تجعل المشبه به مشبهاً، والمشبه مشبهاً به، ولا يحسن في غير ذلك مما ليس بتعارف (١).

وأبو الفتح ابن جني، كما رأيت، صاحب الفضل في تنبيه البلاغيين إلى ما أسماه بالتشبيه المقلوب (٢) الذي يؤتى به للمبالغة، في كمال المشبه في وجه الشبه، وعلى الرغم من هذا، فإن ضياء الدين بن الأثير لم يشأ أن يعترف له بذلك الفضل، مع أن ما ذكره ابن الأثير في هذا الباب لم يتعد ما قاله ابن جني

على أن العلامة بهاء الدين السبكي يصرح بأن التشبيه المقلوب قد سماه ابن الأثير في كنز البلاغة: غلبة الفروع على الأصول (٣)، وهي نفس تسمية ابن جني في الخصائص. وقد رأى الخطيب القزويني أن التشبيه المقلوب يعود الغرض من التشبيه فيه على المشبه به، وهو ضربان:

أحدهما: إيهام أنه أتم من المشبه في وجه الشبه، كما في قول محمد بن رهب:

وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمتدح

والثاني: بيان الإهتمام بالمشبه به، كتشبيه الجائع وجهاً كالبدن في الإشراق والإستدارة بالرغيف، ويسمى هذا: إظهار المطلوب.

وقد أورد الخطيب ماروي عن صاحب، من أن قاضي سجستان دخل عليه، فوجده صاحب متفتناً، فأخذ يمدحه حتى قال:

وعالم يعرف بالسجزي

(١) المثل السائر ١٥٨/٢

(٢) الإيضاح ١٣٦

(٣) عروس الأفراح (شروح التلخيص) ٤٠٧/٣

هذا وأشار إلى الندماء أن ينظموا ، على أسلوبه ، ففعلوا واحداً بعد واحد إلى أن انتهت النبوة إلى شريف في البين ، فقال :

أشهى إلى النفس من الخبز

فأمر الصاحب : أن تقدم له مائدة (١) :

ويفهم من هذه القصة أن الشاعر لم يشبه العالم بالخبز ، إلا لأنه يريد خبزاً ، فأظهر مطلوبه بذلك التشبيه المقلوب ، ولهذا سمى الخطيب هذا الغرض : إظهار المطلوب .

### ٣ - التجريد :

لعل أول من عقد للتجريد باباً : هو أبو الفتح ابن جني ، في « الخصائص » (٢) ، فقد ذكر فيه أنه فصل من فصول العربية طريقته ، وأن أبا علي الفارسي - رحمه الله - كان مولعاً به ؛ ولكنه لم يفرد له باباً . وأنه استطاع أن يستشف معناه من خلال ألفاظ أبي علي ؛ وأن معناه - عند أبي علي - هو : « أن العرب قد تعتقد في الشيء من نفسه معنى آخر ؛ كأنه حقيقته ومحصوله ؛ وقد يحرق ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها ، وذلك نحو قولهم : لنن لقيت زيدا ، لتلقين منه الأسد . ولئن سألت لتسألن منه البحر ، فظاهر هذا : أن فيه من نفسه أسداً وبحراً ، وهو عينه الأسد ، والبحر ، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه ، ويمتازا منه .

وعلى هذا جاءت مخاطبة الإنسان نفسه حتى كأنها تقاولة أو مخاطبة :

ومن هذا قول الأعشى :

ودع هريرة ؛ إن الراكب مرتجل

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل ؟

وهو الرجل نفسه لا غيره .

ومنه قراءة من قرأ : « قال اعلم أن الله على كل شيء قدير » (٣) بصيغة الأمر ؛ أي : اعلم أيها الإنسان وهو نفسه الإنسان .

ومنه قول الله تعالى : « لهم فيها دار الخلد » (٤) ، وهي نفسها : دار الخلد .

وقد استعملت الفاء هنا للتجريد ؛ وقد تستعمل الباء . كما تقول : لقيت به الأسد ، وجاورت به البحر ، أي : لقيت بلفائه الأسد ، وجاورت بمجاورتى له البحر .

ثم مثل بمسئلة الكتاب : أما أبوك فلك أب ، أي لك منه أو به ، أو بمسكناه أب . ثم قال : وأشدنا - ويبدو أن الذي أشده هو أبو علي الفارسي -

أقامت بني مروان ظلماً دماءنا

وفي الله إن لم يعدلوا حكم عدل

(١) سورة البقرة ٢٥٩ وهي قراءة حمزة والكسائي ويعقوب وخلف

كافى الاتحاف (الخصائص ٢ / ٤٧٤)

(٢) فصلت ٢٨

(١) الإيضاح (ضمن شروح التلخيص) ٤١١/٣

(٢) الخصائص ٢ / ٤٧٣

وعلق عليه بقوله : « وهذا غاية البيان والكشف ألا ترى أنه لا يجوز أن يعتقد أن الله — سبحانه — ظرف لشيء ، ولا متضمن له ، فهو إذاً : على حذف مضاف أي : في عدل الله حكم عدل .

ثم قال وأنشدنا ( ويقصد أبا علي ) :

بنزوة لص بعدما مر مصعب

بأشعث ، لا يفلى ولا هو يقمل .

ومصعب نفسه هو الأشعث :

ثم ذكر ابن جني أمثلة لما فيه مخاطبة الإنسان نفسه . ومنها قول الشاعر :

يأنفس صبراً ، كل حي لاق

وكل اثنين إلى اقتراق

وقول النابغة الذبياني :

قالت له النفس : إني لا أرى طمعاً

ولأن مولاك لم يسلم ، ولم يصد .

وقول الآخر :

أقول للنفس تأساء وتعزية

إحدى يدي أصابتني ولم تود

ويؤخذ من حديث ابن جني عن التجريد : ما يلي :

١ — أنه أول من عقد للتجريد باباً .

٢ — أنه قد أخذ سماها ، مشافهة من أبي علي الفارسي ، بدليل قوله :

( أنشدنا ) كذا ، وأنشدنا كذا عقب ذكره لما فهمه عن أبي علي من التجريد .

٣ — أن فهم أبي علي الفارسي للتجريد قد لحظه ابن جني بعبارة هو يقول : « ومعناه : أن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر ، كما حقيقة وحصوله ، وقد يجري ذلك إلى ألقاظها ، لما عقدت عليه معانيها ، وذلك نحو قولهم : لئن لقيت زيدا ، لتلقين منه الأسد ، ولئن سألتك لتسألن منه البحر ، فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسداً وبحراً ، وهو عينه الأسد والبحر ، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه ، وممتازاً منه .

وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه : حتى كأنها تقاوله ، أو مخاطبه ، ومنه قول الأعشى :

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل ؟

وهو الرجل نفسه لا غيره .

٤ — ومن الأمثلة التي ساقها ابن جني للتجريد ، يمكن أن نقسم التجريد — في رأيه — إلى قسمين :

القسم الأول : ما تضمن مخاطبة الإنسان لنفسه ، كما في قول الأعمش : ( وهل تطيق وداعاً أيها الرجل ؟ ) وقول الآخر : ( أقول للنفس تأساء وتعزية ) ، وقول غيره : ( يأنفس صبراً . )

والقسم الثاني : ما لم يتضمن مخاطبة الإنسان لنفسه ، كما في قولهم : ( لئن لقيت زيدا لتلقين منه الأسد ) ، ( ولئن سألتك لتسألن منه البحر ) ، وكقوله تعالى : « طم فيما دار الخلد ، .

٥ — يؤخذ من أمثلة القسم الثاني : أن منه ما يكون قائماً على التشبيه

كالذي في قولهم: (لئن لقيت زيدا ليلقين منه الأسد) وما لا يكون قائماً على التشبيه، كما في الآية الكريمة: «لهم فيها دار الخلد»،

وحديثنا هنا عن التجريد القائم على التشبيه:

والإمام عبد القاهر الجرجاني يعد التجريد القائم على التشبيه في عداد التشبيه على حد المبالغة — على حد تعبيره — أو في عداد التشبيه البليغ — على حد تعبير المتأخرين من البلاغيين — وذلك حيث يفرق بين التشبيه والاستعارة، فيقول (١): «وهنا أصل يجب ضبطه، وهو: أن جعل المشبه المشبه به على ضربين:

أحدهما: أن تنزله منزلة الشيء تذكره بأمر قد ثبت له، فأنت لا تحتاج إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته، وذلك حيث تسقط ذكر المشبه من الشئتين ولا تذكره بوجه من الوجوه، كقولك: رأيت أسداً.

والثاني: أن تجعل ذلك كالأمر الذي يحتاج إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته، وذلك حيث تجري أمم المشبه به صراحة على المشبه فتقول: زيد أسد، وزيد هو الأسد، أو تجيء به على وجه يرجع إلى هذا كقولك: إن لقيت لقيت به أسداً، وإن لقيته ليلقيك منه الأسد، فأنت في هذا كله تعمل في إثبات كونه أسداً، أو الأسد، وتضع كلامك له، وأما في الأول فتخرجه مخرج ما لا يحتاج فيه إلى إثبات وتقرير.

والقياس يقتضي أن يقال في هذا الضرب — أعني ما أنت تعمل في إثباته وتزجيته —: أنه تشبيه على حد المبالغة، ويقتصر على هذا، ولا يسمى استعارة.

وكان عبد القاهر بهذا، إنما يعد التجريد القائم على التشبيه مرحلة زائدة

فيها المبالغة في التشبيه البليغ، حتى أمكن أن يجرد من المشبه مثله في الصفة التي يريد إثباتها له.

ولهذا عرف الخطيب القزويني التجريد بما لا يخرج عن هذا المعنى، وهو: «أن يتزعج من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة، مبالغة في كمالها فيه» (١)، وعده محسناً معنوياً من محسنات البديع، سواء أكان قائماً على التشبيه أم لم يكن قائماً على التشبيه.

وأما ابن الأثير: فإنه يتشبهه بابن جنى عقد ذكره للتجريد، إذ قال ابن جنى — في بداية كلامه عنه: «وهذا فصل من فصول العربية طريف حسن، ورأيت أبا علي — رحمه الله — به غريباً معنياً ولم يفرده باباً، ولكنه وسمه في بعض الفاظه هذه السمة» (٢).

فيقول ابن الأثير مجازياً هذه المقدمة لابن جنى: «وهذا اسم كنت سمعته. فقال القائل: التجريد في الكلام حسن، ثم سكت فسأله عن حقيقته، فقال: كذا سمعت أبا علي ولم يزد شيئاً، فأنعمت حينئذ نظري في هذا النوع من الكلام، فألقي في روعي أنه ينبغي أن يكون كذا وكذا، وكان الذي وقع لي صواباً، ثم مضى على ذلك برهة من الزمان، ووصل إلى ما ذكره أبو علي الفارسي رحمه الله تعالى، وقد أوردته هاهنا وذكرت ما أتيت به من ذات خاطري من زيادة لم يذكرها، وستفت إليها المتأمل على كلامه، وكلامي» (٣).

ثم عرف التجريد تعريفاً لم يسمع عند غيره من العلماء، إذ جعله خاصاً باخلاص الخطاب لغيرك، وأنت تريد به نفسك، وبهذا أخرج

(١) الإيضاح (شروح التلخيص) ٤/ ٣٤٨

(٢) الخصائص ٣/ ٣٧٣ (٣) المثل السائر ٢/ ١٥٩

نحو قولهم : «لئن لقيت زيدا لتلقين منه الأسد» ، ولئن سألتك لئنسان به البحر» ، وجعله تشبيها مضمرا الأداة وهو في هذا ناظر إلى ما قاله الإمام عبد القاهر في الدلائل ، إذ جعله تشبيها على حد المبالغة والحق أن ابن الأثير لم يسمع عن التجريد إلا من كتاب الخصائص ، لأن جنى ، وأن ما وصله عن التجريد بما ذكره أبو علي الفارسي ، وإنما وصله عن طريق ابن جنى في خصائصه ، لأن أبا علي لم يقل ما قاله عن التجريد في كتاب ، وإنما أخذه ابن جنى عنه مشافهة كما ذكرت ، بدليل قوله : «وأشدنا كذا» ، «وأشدنا كذا» ، فقد ذكر الرواة أن ابن جنى صحب أبا علي الفارسي أستاذه أربعين سنة (١) .

ومما يدل على أن ابن الأثير قد نقل ما نسب إلى أبي علي الفارسي من كتاب الخصائص ما يلي :

أولا : أنه قد نقل قبل ذلك مما أسلفناه لك :

١ - موضوع : قوة اللفظ لقوة المعنى ، وذكر أنه نقله عن ابن جنى .

٢ - موضوع غلبة الفروع على الأصول ، وسماه الطرد والعكس ، وصرح بالنقل عنه .

٣ - أنه نقل الاعتراض الذي أورده ابن جنى على قول الشاعر (ولما قضينا من مئ كل حاجة) كما نقل إجابته تقريبا ، دون أن يشير إليه .

ثانيا : أنه لم يشر إلى ما قاله ابن جنى ، ولم يجر له هنا ذكرا ، مع أنه ينقل من كتابه : «الخصائص» ، ولو كان الذي وصله عن أبي علي الفارسي

(١) الخصائص ١/١٠

من طريق آخر غير كتاب الخصائص ، لذكر ما قاله ابن جنى فيه - أيضا - إلى جانب ما ذكره من هذا الطريق الآخر ، لأنه كان بين يديه وهو يؤلف المثل السائر بدليل نقله ما سبق عنه .

ثالثا : أن العبارات التي نسبها ابن الأثير لأبي علي الفارسي ، إنما هي نفس عبارات ابن جنى التي نقل بها تصور أبي علي للتجريد ، مع التصرف في بعض الفاظها .

وقد أسلفنا لك عبارات ابن جنى التي لخص بها فهم أبي علي للتجريد ، ونحن ننقل إليك فيما يلي نص ما قاله ابن الأثير الذي ادعى أنه وصله عن أبي علي الفارسي لتقف على صحة ما ذهبنا إليه من أن ابن الأثير قد نقله من خصائص ابن جنى .

يقول ابن الأثير : «وأما الذي ذكره أبو علي الفارسي - رحمه الله - فإنه قال : إن العرب تعتقد أن الإنسان معنى كامنا فيه كأنه حقيقة ومحصولة فتخرج ذلك المعنى إلى الفاظها ، مجرداً من الإنسان كأنه غيره ، وهو هو بعينه ، نحو قولهم : لئن لقيت فلانا ، لتلقين به الأسد ، ولئن سألتك لئنسان منه البحر ، وهو عينه الأسد والبحر ، لا أن هناك شيئا منفصلا عنه ، أو متميزاً منه ثم قال : وعلى هذا النمط : كون الإنسان يخاطب نفسه حتى كأنه يتناول غيره ، كما قال الأعشى :

وهل تطبق وداعاً أيها الرجل ؟

وهو الرجل نفسه ، لا غيره (١)

ولعلك قد لاحظت أن ابن الأثير قد غير عبارة ابن جنى التي يبين بها معنى التجريد عند أبي علي الفارسي وهي قوله : «إن العرب قد تعتقد في الشيء من نفسه معنى آخر» ، كأنه حقيقة ومحصولة (٢) ، فجعلها هكذا : «إن

(٢) الخصائص ٢/٤٧٤

(١) المثل السائر ٢/١٧٤



العرب تعتقد أن في الإنسان معنى كامناً فيه كأنه حقيقة ومحصوله ، فغير كلمة (في الشيء) إلى كلمة (في الإنسان) ، وذلك ليتسنى له الرد على أبي علي الفارسي .

### رد ابن الأثير على أبي علي الفارسي :

يقول ابن الأثير — في رده على أبي علي الفارسي — : « والذي عندي فيه أنه أصاب في الثاني ولم يصب في الأول ، لأن الثاني هو التجريد ، ألا ترى أن الأعشى جرد الخطاب عن نفسه وهو يريد ما ؟ »

وأما الأول — وهو : « لئن لقيت فلاناً لتأقن به الأسد » ، ولئن سألته لتسألن منه البحر » ، فإن هذا تشبيه مضمحل ، إذ يحسن تقدير أداة التشبيه فيه ، فليس داخلاً في التجريد .

وأما قوله : « إن العرب تعتقد أن في الإنسان معنى كامناً منه كأنه حقيقة ومحصوله فأقول : وغير العرب أيضاً تعتقد ذلك . »

فإن عني بالمعنى السكامن معنى الإنسانية الذي هو الاستعداد للعلوم والصنائع ، فما هذا من الشيء الغريب الخفي الذي علمته العرب خاصة ، وانقرض باستخراجه أبو علي — رحمه الله — !

ولئن عني بالمعنى السكامن ما فيه من الأخلاق كالشجاعة ، والسخاء في المثال الذي ذكره . فليس الإنسان مختصاً بهذا المعنى السكامن دون غيره من الحيوانات .

فالأخلاق إذاً مشتركة بين الإنسان وغيره من الحيوانات ، غير أن الإنسان يجتمع فيه ما تفرق في كثير منها .

ويخلص ابن الأثير من هذا الرد إلى ما يريد من تخطئة أبي علي الفارسي في كلامه من وجهين :

أحدهما : أنه جعل حقيقة الإنسان عبارة عن خلقه .  
والآخر : أنه أدخل في التجريد ما ليس منه (١) .

### الرد على ابن الأثير :

ويمكننا أن نرد على ابن الأثير بما يلي :

أولاً : أن قوله : « والذي عندي أنه أصاب في الثاني ، ولم يصب في الأول » ، لأن الثاني هو التجريد مبني على أساس غير مسلم به ، وهو التعريف الذي افترض صحته ابن الأثير ، وهو : إخلاص الخطاب لغيرك ، وأنت تريد به نفسك ، وهو تعريف لم يقل به أحد غيره من البلاغيين .

ولهذا عرفه الخطيب بقوله : أن ينتزع من أمر ذي صفة ، أمر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كما طسا فيه (٢) ، وبهذا التعريف تدخل كل أنواع التجريد ، التي رفض دخولها ابن الأثير .

ثانياً : أن قوله في : « لئن لقيت فلاناً لتأقن به الأسد » ، ولئن سألته لتسألن منه البحر » : إنه تشبيه مضمحل ، قد نقله من دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر إذ جعله تشبيهاً على حد المبالغة (٣) ، وأما قوله : « إذ يحسن

(١) المثل السائر ٢ / ١٦٧

(٢) الإيضاح (ضمن شروح التلخيص) ٤ / ٣٤٨

(٣) دلائل الإعجاز ٥٥

تقدير أداة التشبيه فيه ، فأخوذ — أيضاً — من أمرار البلاغة لعبد القاهر ؛ إذ جعل حسن دخول أداة التشبيه مفرقاً بين ما يرجع أن يكون تشبيهاً ، وما يرجع أن يكون إستعارة (١) .

فلما رأى عبد القاهر بعد هذا النوع تشبيهاً على حد المبالغة فإن أنه أخرجه عن التضريد ؛ فأخذ عنه هذا الرأي دون أن يشير إليه !

ثالثاً : أن أبا علي الفارسي لم يقل : « إن العرب تعتقد أن في الإنسان معنى كامناً فيه » فقد غير ابن الأثير — كما أسلفنا لك — عبارة ابن جني ، وهي : « إن العرب قد تعتقد في الشيء من نفسه معنى آخر ، كان حقيقته ومحصوله ، لجعل قوله : « تعتقد أن في الإنسان » بدلا من قوله « تعتقد في الشيء » ليتسنى له الرد الذي أسلفناه ؛ فسكانه اصطنع مبرراً للهجوم على أبي علي الفارسي ؛ لسكى يبدو ، وكأنه قد فاقه في علمه !

على أن الذي أوصى له بهذا الرد هو ما قاله ابن جني في نهاية هذا الباب : « وقد دعا تردد هذا الموضع ( أي مخاطبة النفس ) على الأسماع وعادته الأفهام ، أن ذهب قوم ، إلى أن الإنسان هو معنى متلبس بهذا الهيكل الذي يراه ؛ ملاق له ، وهذا الظاهر عاص لذلك الباطن ، كل جزء منه منطوق عليه ، ومحيط به ، (٢) .

وهذا القول يعزى إلى الإمام مالك رضي الله عنه — وهو في الحقيقة لأتباعه — في جوهره التوحيد :

ولا تخض في الروح إذا ما وردا نص من الشارع يمكن وجدا  
لمالك هي صورة كالجسد فحسبك النص بهذا السند (٣)

(١) أمرار البلاغة ٣٦٤ (٢) الخصائص ٤٧٦/٢

(٣) الخصائص ( تعليق للشيخ محمد علي النجار ) ٤٧٦/٢

## المعاني المجازية للاستفهام

جامت المعاني المجازية للإستفهام على لسان ابن جني في خصائصه من خلال الأبواب التي عقدها لدراسة اللغة ؛ ومن هذه الأبواب :

١ — باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول ، وعلى هذا فإن الإستفهام الذي جاء به ، إذا كان قد خرج عن معناه ؛ فإنما ذلك لداع دعاء إليه ، وهو ما يسمى عند البلاغيين بالأغراض والمقاصد (١) .

٢ — باب في التفسير على المعنى دون اللفظ ؛ ومعنى هذا أن اللفظ قد يكون في صورته إستفهاماً ، ولكن معناه قد يخرج إلى الخبر ، وهو موضع — كما يقول ابن جني — قد اتعب كثيراً من الناس ، واستهواهم ، ودعاهم إلى سوء الرأي والإعتقاد ، تعلقهم بظواهر هذه الأماكن دون أن يبحثوا عن مر معانيها ، ومعاهد أغراضها (٢) .

٣ — باب في تقض الأوضاع ، إذ ضامها طارئ عليها ، ومن ذلك : لفظ الإستفهام ، إذا انضم إليه معنى التعجب صار خبراً ؛ ولفظ الواجب إذا لحقه همزة التقرير عاد نفياً ، وإذا لحقه لفظ النفي عاد لإيجاباً . أما تلك المعاني المجازية ، التي جامت على لسان ابن جني الإستفهام ؛ في كما يلي :

### ١ — التحقيق :

فأما ( هل ) : فقد أخرجت عن بابها ، وهو الإستفهام ، إلى معنى

(١) الخصائص ٤٦٢/٢

(٢) الخصائص ٣٦٠/٣

(٩ — الخصائص)

(قد) وهو : التحقيق ، وذلك نحو قول الله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا (١) ؟ » قالوا : معناه : قد أتى عليه ذلك .

ويرى العلامة ابن جني أن هل يمكن أن تكون مبقاة في هذا الموضع على ماها ، من الإستفهام ، فكأنه قال — والله أعلم — هل أتى على الإنسان هذا ؟ فلا بد في جوابه من نعم ؟ ملفوظا بها أو مقدرة أي : فكأن أن ذلك كذلك ، فيبغى للإنسان أن يحتقر نفسه ، ولا يفخر بما فتح له .

وهذا كقولك لمن تريد الإحتجاج عليه بالله هل سألتني فأعطيتك ؟ أم هل زرتني فأكرمتك ؟ أي : فكأن أن ذلك كذلك ، فيجب أن تعرف حق عليك ، وإحسانى إليك .

ويؤكد هذا المعنى عندك : قول الله تعالى : « إنا خلقنا الإنسان من فطة أمشاج نبليه فجلناه سمياً بصيراً ، إنا هديناه السبيل » فعد الله تعالى عليه أباديه وألطفه . وهذا المعنى الذي يقول به ابن جني قريب من معنى التقرير ، لأن الله تعالى ، إنما أتى بالكلام على صيغة الإستفهام لأنه يعلم أن الإجابة لا بد أن تكون بنعم وكأنه تعالى ، أراد أن يقر الإنسان بحقه عليه ، وإحسانه إليه .

ومن ذلك (٢) : قول الله تعالى : « يوم نقول لجهنم هل امتلأت ؟ » وتقول : هل من مزيد ؟ (٣) فقد قالوا : معناه : قد امتلأت ، وهو — كما يقول ابن جني — تفسير على المعنى دون اللفظ ، وهل مبقاة على استفهامها

(١) الإنسان ١

(٢) الخصائص ٣/٢٦٣

(٣) سورة ق ٣٠

وذلك كقولك للرجل — لا تشك في ضعفه عن الأمر — هل ضعفت عنه ؟ وللإنسان — يحب الحياة — هل تحب الحياة ؟ أي : فكأنها ، فليكن حفظك لها ، وكما ضعفت عن هذا الأمر ، فلا تتعرض لمثله ، كما تضعفت عنه ، وكأن الإستفهام ، إنما دخل هذا الموضع ، ليتبع الجواب عنه ، بأن يقال : نعم ، فيحتاج عليه بإعترافه ، فيجعل ذلك طريقاً إلى وعظه ، أو تبكيته . وهكذا نجد أن ابن جني يؤكد المعنى الذي فهمناه من أن (هل) بمعنى يقرب من معنى التقرير ، لأن الوعظ ، والتبكيك إنما يكونان لمن أقر بخطئه .

والدليل على ذلك قول ابن جني بعد هذا الكلام مباشرة : ولولم يعترف في ظاهر الأمر به ، لم يقر توقيفه عليه ، وتحذيره من مثله ، وقوته إذا اعترف به ، لأن الإحتجاج على المعترف أقوى منه على المنكر ، أو المتوقف .

ثم يقول : فكذلك قوله سبحانه : هل امتلأت ؟ فكأنها قالت : لا ، فقيل لها : بالغى في إحراق المنكر لذلك ، فيكون هذا خطاباً في اللفظ لجهنم ، وفي المعنى للكفار .

وكذلك جواب هذا من قولها : هل من مزيد ؟ أي : أعلم يا ربنا أن هندی مزيداً ؟ بجواب هذا منه — عز اسمه — لا ، أي : فكأن تعلم أن لا مزيد ، فحسبي ما عندي .

فملى هذا قالو — في تفسيره — قد امتلأت ، فتقول : ما من مزيد (١) .

(١) الخصائص ٣/٢٦٤

وهكذا تجد أن (هل) — هنا — على الرأي الأول بمعنى (قد) أى :  
التحقيق ، وعلى رأى ابن جنى ، يكون معناها قريباً من معنى التقرير ،  
وقد تدخل همزة الإستفهام على (هل) فتخرجها عن معنى الإستفهام ،  
إلى الخبر ، وتسكون — حيثئذ — بمعنى (قد) ، أى للتحقيق ، لأنها ،  
لوقبيت على الإستفهام ، لا إمتنع ملاقاتها لهمزته لاستحالة اجتماع  
حرفين لمعنى واحد ، وذلك كقول زيد الخيل الطائي في إغارته على بني  
يربوع (١) .

سائل فوارس يربوع بشدتنا

أهل رأونا بسفح القف ذي الأكم ١٤

أى : سائل هؤلاء الفوارس عن شجاعتنا ، فقد رأوا شجاعتنا بذلك  
المكان .

## ٢ — التقرير :

قد تخرج الهمزة عن معنى الإستفهام إلى معنى التقرير ، والتقرير  
ضرب من الخبر ، وذلك ضد الاستفهام .

وهمزة التقرير إذا دخلت على النفي صار إثباتاً ، وإذا دخلت على  
الإثبات صار نفياً .

فن دخلها على النفي الذى صار إثباتاً : قول جرير (٢) :

(١) الخصائص ٢/٤٦٣ ، وشواهد المغنى للبغدادى ٢/٥٢٧ والخزانة

٥٠٦/٤

(٢) شرح ديوان جرير (ط دار الأندلس بيروت) ص ٩٨

أستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح ١٥

أى : أستم كذلك

ومن دخولها على الإثبات الذى صار نفياً : قول الله تعالى : وآله أذن  
لكم (١) ، أى : لم يأذن لكم : وقول الله تعالى : وأنت قلت للناس (٢) ،  
أى : لم تقل للناس اتخذوني ، وأى ألهمين من دون الله .

ولو كانت الهمزة هنا ، استفهاماً محضاً ، لأقرت الإثبات على إثباته ،  
والنفي على نفيه : ولكنها إذا دخلت على الإثبات نفتته ، وإذا دخلت على  
النفي نفتته : ونفى النفي إثبات .

ويستدل ابن جنى على صحة معنى التناكر في همزة التقرير — أى دخولها على  
النفي فيصير إثباتاً ، وعلى الإثبات فيصير نفياً — أنها أخلصت للإنكار ،  
في نحو قولهم — ق جواب : ضربت عمر : أعمره أ : أى أن من يقول هذا  
إنما يقوله إنكاراً لضرب عمر :

## ٣ — الإنكار :

ويستدل ابن جنى ، في موضع آخر من كتابه الخصائص (٣) ، أن الهمزة  
تفيد الإنكار ويمثل لذلك بقول الله تعالى : وأنت قلت للناس ، أى :  
ما قلت لهم ، وقوله تعالى : آله أذن لكم ، أى : لم يأذن لكم .

لأنها دخلت على الموجب هنا ، فعاد نفياً .

وبقول الله تعالى : أأست برهكم ١٤ ، أى : أنا كذلك ، وقول جرير :

أستم خير من ركب المطايا ١٤ ،

(١) يونس ٥٩

(٢) المائدة ١٣١

أى: أنتم كذلك:

لأنها لحقت لفظ النفي - في الآية للكرامة وفي البيت - فعاد إيجاباً -

ثم يوضح معنى الإنكار هنا بأنه إنما كان الإنكار كذلك، لأن منكر الشيء إنما غرضه أن يجيله، إلى عكسه، وضده، ولهذا استحال به الإيجاب

وهكذا تجد أن ابن جني قد جعل همزة الاستفهام - في موضع من كتابه - للتقرير، وجعلها - في موضع آخر - للإنكار، والأمثلة واحدة في الموضعين وهو محقق في الموضعين!

فقد بين لنا عبد القاهر، كيف أن التقرير، والإنكار يجتمعان في مثال واحد، وذلك إذ يقول بعد أن أورد أمثلة للاستفهام التقريرى مع تقديم المستند إليه: وأعلم أن الهمزة - فيما ذكرنا - تقرير بفعل قد كان، وإنكار له لم كان، وقويخ لفاعله عليه، ومن الأمثلة التي أشار إليها عبد القاهر بذلك القول: فولة تعالى - حكاية عن قول عمرو ذ - وأنت فعلت هذا بأهتنا يا إبراهيم<sup>(١)</sup>.

ولهذا يقول الخطيب: إن من بجىء الهمزة للإنكار، نحو قوله تعالى: ليس الله بكاف عبده<sup>١٤</sup> وقول جرير:

السم خير من ركب المطايا - وأندى العالمين بطون راح<sup>١٥</sup>

أى: الله كاف عبده، وأنتم خير من ركب المطايا، لأن نفي النفي إثبات ثم قال: وهذا مراد من قال: إن الهمزة فيه للتقرير، أى: للتقرير بما

(١) دلائل الإعجاز ٨٩

دخله النفي<sup>(١)</sup>. ويرتب على هذا، العلامة الدسوقي<sup>(٢)</sup> أنه يصح أن يقال: إن الهمزة فيه للتقرير، كما يصح أن يقال: إنها للإنكار، ومثله قول الله تعالى: ألم نشرح لك صدرك<sup>١٤</sup>، وألم يجدك يتيماً فآوى<sup>١٥</sup>، فقد يقال: إن الهمزة للإنكار. وقد يقال: إنها للتقرير، وكلاهما حسن.

٤ - تجاهل المعارف:

يذكر ابن جني أن أوصاف الشعراء، في غزلهم، إذا جاءت على طريق التشك كانت أعذب للفظ، وأقرب إلى تقبل القول

فذهبهم في الغزل ونحوه: أن يظهروا شكاً، وتخالجاً، ليظهروا قوة الشبه، استجكام الشبه، ولا يقطعوا قطع اليقين ألبته، فيفسبوا بذلك إلى الإفراط، وغلو الاشتطاط، وإن كانوا هم ومن يحضرتهم، ومن يقرأ من بعد أشعارهم، يعلون أن لا حيرة هناك ولا شبهة، ولكن كفا حرج الكلام على الاحاطة بمحصول الحال<sup>(٣)</sup>.

ولهذا قال ذو الرمة:

أيا ظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا أنت أم أم سالم<sup>١٦</sup>

وهذا مما لا يشك أحد، في أن كلامه مهفا قد خرج مخرج التشك، لما فيه من عذوبته، وظرف مذهبه.

ومنه قول الأخير:

أقول لطبي يترعى وسط روضة - أنت أحو ليلي؟ فقال يقال

(١) الإيضاح ٨٣

(٢) حاشية الدسوقي (شروح التلخيص) ٢٩٧/٢

(٣) الخصائص ٤٥٩/٢

وهذا الأسلوب هو ما يسمى عند البلاغيين بتجاهل العارف ، وقد وضعوه في علم البديع ، ولكنه - وإن كان أسلوباً من أساليب البديع - إلا أنه قد خرج فيه الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معانٍ أخرى مجازية .

وقد ذكر ابن جني أن المستفهم عن الشيء قد يكون عارفاً به مع استفهامه في الظاهر عنه لكن غرضه في الاستفهام أشياء ، ومنها :

- ١ - أن يرى المسئول إنه حتى عليه لسمع جوابه عنه .
- ٢ - أن يتعرف حال المسئول ، هل هو عارف بما السائل عارف به .
- ٣ - أن يرى الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المستوشد ، لما له في ذلك من الغرض ،
- ٤ - أن يعد ذلك لما بعده بما يتوقعه ، حتى إن حلف بعد أنه قد سألته عنه حلف صادقاً ، فأوضح بذلك عذراً (١) .

وقد ذكر العلامة السبكي (٢) أنه قد جاء في المصباح ، أن الاستفهام قد يأتي للبالغ في المدح كقوله :

بدا ، فراع فؤادي حسن صورته  
فقلت : هل ملك ذا الشخص أم ملك ؟

أو في الذم ، كقول زهير :

وما أدرى وسوف إخال أدرى  
أقوم آل حصن أم فسله ؟

(١) الخصائص ٢/٢٦٤

(٢) عروس الأفراح (شروح التلخيص) ٢/٣٠٩

أو التذلة في الحب ، كقول المجنون :

بالله يا ظليات القناع قلن لنا  
ليلاى منكن أم ليلي من البشر

وهذا موافق لما قاله ابن جني من أن مذهب الشعراء ، في مثل تلك الأوصاف أن يظهروا شكاً وتخالجاً ، لتكون أعذب للفظ ، وأقرب إلى تقبل القول .

هـ - التعجب :

يرى ابن جني أن لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً وذلك مثل قولك : مررت برجل أى رجل ؟

فأنت الآن نخبر بتناهي الرجل في الفضل ، ولست مستفهماً ، وكذلك قولك : مررت برجل أيما رجل ؟ لأن ( ما ) زائدة .

وإنما كان كذلك ، لأن أصل الاستفهام الخبر ، والتعجب ضرب من الخبر ، فكان التعجب لما طرأ على الاستفهام ، أعاده إلى أصله من الخبرية (١) .

## نفي الشيء بإيجابه

أورد ابن جني هذا الفن من فنون القول تحت ما أسماه : « توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين » .

ومثل له بقوله : ( هذا أمر لا ينادى ولده ) وذكر أن لفظه غير محتمل فيه ولكن اختلفوا في تفسيره .

فقال قوم : إن الإنسان يذهل عن ولده ؛ لشدة ؛ فيكون هذا كقوله تعالى : « يوم تزونها فذهل كل مرضعة عما أرضعت ، (١) ؛ وقوله تعالى : « يوم يفر المرء من أخيه ، وأمه وأبيه ، (٢) » .

وقال قوم : أي هو أمر عظيم ؛ فإنما ينادى فيه الرجال والجلّة ، لا الإماء والصبيّة .

وقال آخرون — وهم أصحاب المعاني — : أي : لا وليد فيه فينادى ؛ وإنما فيه الكفاة ، والنهضة :

ولعل ابن جني يقصد البلاغيين بهذا القول الأخير .

وقد مثل له من الشعر بقول امرئ القيس :

على لاجب لا يهتدى بمساره

إذا ساقه العود الديا في جرجرا

أي : لا منار فيه فيهتدى به .

(١) الحج ٢

(٢) عبس ٢٤ ، ٢٥

## وبقول الآخر :

لا تفزع الأرب أهوالها

ولا ترى الذئب بها ينجر

أي : لا أرب بها ، فتفزعها أهوالها .

وبيت الكتاب :

وقدر ككف القرد لا مستعيرها

يعار ، ولا من يأتها يتدم

أي : لا مستعير يستعيرها ، فيعارها ، لأنها — لصغرها ولؤمها — مائة معيئة (١) .

وقد أعاد ابن جني هذا الفن من فنون القول ، في باب آخر من خصائصه بعنوان « باب في الجمع بين الأشياء من حيث يغمض الاشتباه ، مفترضاً أن يقول له قائل : من أين تجمع قول الله تعالى : « ولم يكن له ولي من الدل » مع قول امرئ القيس :

على لاجب لا يهتدى بمساره  
إذا ساقه العود النياطي جرجرا

ويجيب ابن جني على هذا السؤال بأن معنى قوله : « ولم يكن له ولي من الدل » (٢) ، لم يذل ، فيحتاج إلى ولي من الدل ، كما أن البيت معناه : لا منار به ، فيهتدى به ، ومثله قول الآخر :

لا تفزع الأرب أهوالها ولا ترى الضب بها ينجر

(١) الخصائص ٣/١٦٤

(٢) ختام سورة الإسراء

وعليه قول الله تعالى: «فما تنفعهم شفاعة الشافعين» (١)، أي: لا يشفعون لهم، فينتفعوا بذلك، يدل عليه قوله عز اسمه: «ولا يشفعون إلا لمن ارتضى»، وإذا كان كذلك، فلا شفاعة إلا لمن ارتضى الله، وبهذا تعلم أنهم لو شفع لهم لم ينتفعوا بذلك الشفاعة، ومنه قولهم: (هذا أمر، لا ينادى وليده)، أي: لا وليد فيه فينادى.

ثم يفترض ابن جني أن قائلاً قال: فإذا كان، لا منار به، ولا وليد فيه، ولا أرتب هناك، فوجه إضافة هذه الأشياء إلى ما لا ملائمة بينها وبينة ١٢

ويجب ابن جني قائلاً: لا، بل هناك ملائمة، لأجل ما صحت الإضافة وذلك: أن العرف أن يكون في الأرض الواسعة منار يهتدى به، وأرتب تحملها، فإذا شاهد الإنسان هذا البساط من الأرض حالياً من المنار، والأرتب ضرب بفكره إلى ما فقده منهما فصار ذلك القدر من الفكر وصلة بين الشيئين، وجامعاً لمعتاد الأمرين. وكذلك إذا عظم الأمر واشتد الخطب علم أنه لا يقوم له ولا يحضر فيه إلا الأجلاد وذوو البسالة، وذو الولدان وذو الفزاعة، فصار العلم يفقدان هذا الضرب من الناس وصلة فيه بينهما وعطرا في تصاقبهما، وتداني حالتهما (٢).

هذا هو المعنى الذي ينبغي أن يفهم من قوله تعالى: «ولا يشفعون إلا لمن ارتضى».

وهو المعنى الذي ينبغي أن يفهم من قوله تعالى: «ولا يشفعون إلا لمن ارتضى».

(١) المدثر ٤٨

(٢) الخصائص ٣/٣٢٢

## موقف البلاغيين من هذا الباب:

جعل ابن رشيق هذا النوع من الكلام باباً من المبالغة، وسماه: نفي الشيء بإيجابه، وعده من محاسن الكلام (١) وتابعه ابن أبي الإصيص في تسميته وعده من البديع.

وبهذا يكون هذا الأسلوب — عندهما — داخلاً في علم البديع. وقد تابعهما العلامة السيوطي في هذا الرأي، فصاح — أيضاً — نفي الشيء بإيجابه، وعده في علم البديع (٢).

ولكن ابن الأثير قد جعله النوع الثالث عشر من المقالة الثانية في الصناعة المعنوية وعرفه بأنه: نفي الشيء بإيجابه، وهو نفس العنوان الذي تجده عند ابن رشيق، ولكنه سماه «عكس الظاهر».

ولما سماه كذلك، لأنك تذكر كلاماً يدل ظاهره على أنه نفي لصفة موصوف، وباطنه نفي للموصوف أصلاً.

ووقد بين ابن الأثير أن هذا الباب من مستطربات علم البيان، وهو — وإن كان يطلق لفظة البيان دلي البلاغة كلها — إلا أنك تشعر بأنه يميل بهذا الأسلوب إلى أن يكون في «المعاني» لأنه يضعه بعد «قوة اللفظ لقوة المعنى».

على أن هذا النوع من الكلام لا نجد له ذكراً عند الخطيب، وإن كان ابن رشيق قد أتى بأمثلة كثيرة منه.

كما أن ابن الأثير، يرى أنه قليل الاستعمال، لأن الفهم يأباه، ولا يقبله

(١) العمدة ٢/٨٠. (٢) شرح عقود الجمان للسيوطي ١٢٤.

لا يقرب من خارجة عن دلالة لفظه على معناه ، وما كان عارياً عن القرينة لا يفهم منه ما أراد قائله .

وقد مثل له ابن الأثير بقول علي — رضي الله عنه — في وصف مجلس رسول الله ﷺ : « لا تثنى فلتاته » ، أي لا تداع ، والمراد أنه لم يكن له فلتات فتنى .

ولم يجد ما يمثل به من الشعر إلا قول امرئ القيس :

على لأحب لا يهتدي بمناره إذا سافه العود الديا في جرجرا

وقول عمرو بن أحمد الباهلي من أبيات يصف بها فلاة :

لا تفزع الأرنب أهوالها ولا ترى الضب بها ينجمر

ويبدو أنه نقلهما من خصائص ابن جني ، ويذكر أنه طوف على أقوال الشعراء ، فلم يجد ما يمثل به لهذا النوع من الكلام من الشعر غير هذين (١) البيتين ، مع أن ابن رشيق قد أورد فيه من الشعر قدراً ، لا بأس به .

## الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية

كانت الدلالات عند الجاحظ شاملة للألفاظ ، وغيرها ، إذ كانت عنده خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد ، أولها : اللفظ ، ثم الإشارة ، ثم المقعد ثم الخط ، ثم الحال (١) .

ثم وجدناها عند أبي الحسين اسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب أربعة أشياء : بيان الأشياء بذواتها ، وهو ماسماه لسان الحال ، وبيان الاعتقاد ، وهو ما يحصل في القلب عند أعمال الفكر وبيان العبارة ، وهو المنطق باللسان للأخبار عما في النفس ، وبيان بالسكتابة ، ليبلغ من بعد (٢) أو غاب ، ثم وجدناها عند الرماني أربعة — أيضاً — هي الكلام ، والحال والإشارة والعلامة (٣) .

ولكن حديث ابن جني هنا — عن أنواع الدلالات — يختلف تماماً عما وجدناه عند الجاحظ ، وابن وهب ، والرماني ، فقد قصر الحديث على دلالة اللفظ ، ولعمري إنها لنظرة ناقصة ، فالدلالة اللفظية أنسب بالبلاغة من الدلالات غير اللفظية ، لأنها محل بحث البلاغيين ، وموضع اهتمامهم ، والذي ذهب إليه ابن جني من قصر الدلالة على اللفظ ، بأنواعه ، أقرب إلى روح البلاغة ، فليس من المنطق في شيء أن نعد كل ما يؤدي إلى الإفهام نوعاً من البلاغة ، كالإشارة ، والعلامة ، بل ينبغي أن تكون البلاغة أبعد مثلاً ، وأرق منزلة من مجرد الإفهام بمختلف الوسائل ، وإلا اتصف الناس جميعاً بالبلاغة (٤) !

(١) البيان والتبيين ١/ ٣٢ ، ٣٤ .

(٢) البرهان في وجوه البيان ٥٦ .

(٣) النسكت ٩٨ .

(٤) أثر النحاة في البحث البلاغي ٢٧٩ .

(١) المثل السائر ٢/ ٢٥٠ .

الدلالات : هي اللفظية ، والصناعية ، والمعنوية .

مراتبها : أقوى هذه الدلالات هي : اللفظية ، ثم يليها الصناعية ، ثم يليها المعنوية ومن ذلك : جميع الأفعال : ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة .

ففي ( قام ) — مثلا — دلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله ، فهذه ثلاث دلالات من لفظه ، وصيغته ، ومعناه .

ولأنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها ، وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ ، ويخرج عليها ، ويستقر على المثال المعتمد بها ، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه ، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به ، فدخلوا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة ، وأما المعنى : فإنما دلالاته لاحقة بعلوم الاستدلال ، وليست في حين الضروريات .

وذلك لأنك حين تسمع ( ضرب ) تعرف حدثه وزمانه ، ثم تنظر فيما بعد ، فتقول ، هذا فعل ولا بد له من فاعل ، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ ، إلى أن تعلم الفاعل من هو؟ وما حاله من موضع آخر ، لامن مسموع ضرب .

والألفاظ أدلة على إثبات معانيها :

فمن ذلك : قولهم : للسلم ، (مرقاة) بكسر الميم والدرجة (مرقاة) بفتحها فنفس اللفظ يدل على الحدث ، وهو الرقي ، وكسر الميم يدل على أنها مما ينقل ، ويعمل عليه ، وبه ، كالمطرقة ، والمئزر ، والمنجل ، بكسر الميم فيها ، ولكن فتح ميم مرقاه تدل على أنه مستقر في موضعه ، كالمئارة والمثابة .

فنفس ( رقى ) يفيد معنى الارتقاء ، وكسر الميم وفتحها يدلان على

ما سبق ، من معنى الثبات ، أو الانتقال ، وكذلك الضرب ، والقتل : نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما ، ونفس الصيغة تفيد فيهما صلاحتهما للأزمنة الثلاثة .

وكذلك أهم الفاعل : نحو قائم وقاعد لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقيود ، وصيغته وبنائه يفيد كونه صاحب الفعل .

وكذلك قطع وكسر : فنفس اللفظ ههنا ، يفيد معنى الحدث ، وصورته تفيد شيئين أحدهما ، الماضي ، والآخر : تكثير الفعل .

كما أن ضارب يفيد بلفظه الحدث ، وبينائه الماضي ، وكون الفعل من اثنين ، ومعناه على أن له فاعلا (١) .

فالدلالات — عند ابن جني — هي : اللفظية ، والصناعية ، والمعنوية وهو يمثل لها بجميع الأفعال : فدلالة الفعل على الحدث — أي المصدر — — في رأيه — هي اللفظية ؛ ودلالته على زمانه هي : الصناعية ، ودلالة معناه على فاعله ، هي المعنوية .

غير أنه وجد أن الدلالة المعنوية لاحقة بعلوم الاستدلال ، لأنك حين تسمع ( ضرب ) تعرف حدثه وزمانه ، ثم تفكر بعد ذلك فيمن وقع منه الضرب من موضع آخر ، لامن مسموع الضرب .

ومن هنا تجد : أن الدلالة اللفظية ، غير الدلالة المعنوية ؛ وهي التي يسميها عبد القاهر ، الدلالة العقلية ، لأن طريقها هو العقل .

وقد فرق عبد القاهر بين الدالتين : اللفظية والعقلية — وهو يفرق

(١) الخصائص ١٠١/٣ .

(١٠ — الخصائص)

## الحقيقة والمجاز اللغويان

تعريفهما :

عرف ابن جني الحقيقة بأنها : « ما أقر - في الاستعمال - على أصل وضعه في اللغة وأن المجاز هو : ما كان بضد ذلك ، أي ما لم يقر - في الاستعمال - على أصل وضعه في اللغة (١) .

وقد ردد الإمام عبد القاهر - في الدلائل - هذا التعريف إذ قال : وذلك أن العادة قد جرت بأن يقال - في الفرق بين الحقيقة والمجاز - : إن الحقيقة : أن يقر اللفظ على أصله في اللغة ، والمجاز : أن يزال عن موضعه ، ويستعمل في غير ما وضع له (٢) .

وهذا التعريف لا يبعد كثيراً عن تعريف عبد القاهر للحقيقة في اللمع المفرد بأنها : « كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح ، وقوعاً لا يستند إلى غيره ، وتعريفه للمجاز في المفرد بأنه : « كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضحها لملاحظة بين الثاني والأول ، (٣) .

غير أن عبد القاهر هنا قد زاد عبارة : ( لملاحظة بين الثاني والأول ) وهي ما سمي عند المتأخرين بالعلاقة بين المعنى الحقيقي للفظ ، والمعنى المجازي له .

أما الخطيب القزويني ، فقد عرف الحقيقة بأنها : الكلمة المستعملة

(١) الخصائص ٢/٤٤٢

(٢) دلائل الإعجاز ٢٨٠

(٣) أمرار البلاغة ٣٢٤ (تحقيق هـ . ريتز)

فما وضعت له في اصطلاح به التخاطب ، وعرف المجاز بأنه : الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب ، على وجه يصح ، مع قرينة عدم إرادته (١) .

وقد زاد الخطيب هنا ، وجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي للكلمة ليخرج السكناية من حيز المجاز .

وأما قوله : ( على وجه يصح ) فقد قصد به إشتراط وجود العلاقة (٢) بين الممتنين الحقيقي والمجازي ، فهو ترجمة لقول عبد القاهر : لملاحظة بين الثاني والأول .

#### الفرق بين الحقيقة والمجاز :

يفرق ابن جني بينهما ، بأن المجاز ، إنما يقع ، ويعدل إليه عن الحقيقة ، لمعان ثلاثة ، وهي : الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه ، فإن عذمت هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة .

وبهذا الفرق بين الحقيقة والمجاز ، أدخل التشبيه في حيز المجاز . ويمثل ابن جني للمجاز ، بقول النبي - ﷺ - في الفرس : هو بحر ، فللمعاني الثلاثة موجودة فيه :

أما الاتساع ، فلأنه قد زاد في أسماء الفرس التي هي : فرس ، وطرف ، وجواد ونحوها : البحر ، حتى إنه إن أحتج إليه في شعر ، أو سجع ، أو لاتساع ، إستعمل إستعمال بقية تلك الأسماء ، لسكن لا يقضى إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشبهة ، وذلك كأن يقول الشاعر :

(١) الإيضاح ١٥٣

(٢) شرح السعد ٢٦/٤

دخلت مطاجرواك يوم يوم وقد ثمد الجياد ، فكان بحرأ . وكان يقول الساجع : فرسك هذا ، إذا سما بغيره كان بحرأ ، وإذا جرى إلى غايته ، كان بحرأ ، ونحو ذلك ، ولو عرى الكلام من دليل يوضح الحال لم يقع عليه بحر ، لما فيه من التعجرف في المقال من غير إيضاح ولا بيان ، لأنك لو قلت : رأيت بحرأ . وأنت تريد : الفرس ، لم يعلم بذلك غرضك ، فلم يحسن قولك ، لأنه لباس وإغزاز على الناس (١) .

ولعل هذا الذي قاله ابن جني — هنا — من إشتراط وجود القرينة التي تسقط الشبهة في إرادة المعنى الحقيقي للكلمة ، كان الأصل الذي أخذ منه البلاغيون للمجاز اللغوي شرط وجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي للفظ (٢) .

كما أن قوله : « أما الاتساع ، فلأنه قد زاد في أسماء الفرس التي هي فرس ، وطرف وجواد ، ونحوها : البحر ، كان أصيلاً لدعائهم دخول المشبه في جنس المشبه به ، اذ قالوا : وإنما المراد أن المدهى بنى ادعائه على أن الأسد — مثلاً — جعل له بطريق التأول والمبالغة فردان : متعارف ، وهو الذي له الجرامة المتناهية ، والغاية في القوة ، في جثة ذئب الأظفار ، والأنياب ، والشكل المخصوص .

وغير متعارف : وهو فرد آخر له تلك القوة والجرامة بنفسها ، لكن في جملة الأدمى وكأن اللفظ موضوع للقدر المشترك بينهما ، كالتواطىء ، (٣) .

(١) الخصائص ٤٤٢/٢

(٢) شروح التلخيص ٢٥/٤

(٣) مواهب الفناج ٦٦/٤



وبعضى ابن جني مبينا ما في الحديث الشريف من تشبيهه ، وتوكيد  
فيقول :

وأما التشبيه : فلأن جريه يجري في الكثرة يجري مائه .

وأما التوكيد : فلأنه شبه العرض بالجواهر ، وهو أثبت في النفوس  
منه ، والشبه في العرض متفتية عنه ، ألا ترى أن من الناس من دفع  
الأعراض ، وليس أحد دفع الجواهر ١٤

ثم يمثل ابن جني أيضا بقول الله تعالى : « وأدخلناه في رحمته » مبينا  
أن فيه الأوصاف الثلاثة الماضية ، وهي الاتساع ، والتشبيه ، والتوكيد  
أما الاتساع ، فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات ، والمحال أسما هو : الرحمة .

وأما التشبيه : فلأنه شبه الرحمة — وإن لم يصح دخولها — بما يجوز  
دخوله ، فلذلك وضعها موضعه .

وأما التوكيد : فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر ، وهذا  
تعان بالعرض وتفخيم منه ، إذ صير إلى حيز ما يشاهد ، ويلبس ، ويعاين (١) .  
وأنت ترى ابن جني : كأنه يميل إلى أن في الكلام إستعارة بالكناية ،  
فشبه الرحمة بمكان ، ودل على ذلك يلزم التشبيه به ، وهو الإدخال ،  
 والمعروف أن الآية تجوزأ بالرحمة عن الجنة ، من إطلاق السبب على  
المسبب ، وهذا مجاز مرسل (٢) .

وحمل عليه قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (٣) :

(١) الخصائص ٤٤٣/٢

(٢) تعليق الأستاذ محمد علي النجار ٤٤٣/٢ من الخصائص : ١٠٠

(٣) ديوان الحسانة ٢٩٨/٢ والأمالى للقبالي ٢٧٣/٢ والأعاني ٩٤/٨

والمختار من شعر بشار ١٥٤ منسوب إلى الحارث بن خالد المخزومي .

تغلغل حب عثمة في فؤادي فباديه مع الحسافي يسير  
فقد وصف بالتغلغل مالا يوصف به ، لأنه وصف يخص في الحقيقة  
الأعيان لا الأحداث .

وهذا وجه الاتساع كما يقول ابن جني .

فأما التشبيه ، فلأنه قد شبه ما لا يتقل ولا يزول ، بما يزول ويتقل  
وأما المبالغة والتوكيد ، فلأنه أخرجه عن ضعف العرضية إلى قوة  
الجوهريّة ثم حمل عليه — أيضا — قول الآخر :

فرغت ظنايب الهوى يوم عالج  
ويوم النقا ، حتى قسرت الهوى قسرا

وقول الآخر :

ذهوب بأعناق المئين عطاؤه عزوم على الأمر الذي هو فاعله  
وقول كثير :

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا غلقت لضحكته رقاب المال

وقول طرفة :

ووجه كأن الشمس حلت رداها عليه فقي اللون لم يتحدد

حيث جعل للشمس رداء ، وهو جوهر ، لأنه أبلغ في النور الذي هو  
العرض ثم يقول وهذه الاستعارات كلها داخلة تحت المجاز .

وهكذا ترى أن ابن جني قد أطلق على ما في الآيات الأربعة بأنه  
استعارات وأن تلك الاستعارات داخلة في دائرة المجاز .

مع أن ما في البيت الثاني وهو قوله (بأعناق المئين) إنما هو من قبيل المجاز  
المرسل حيث عبر عن الإبل بأعناقها ، من إطلاق الجزء ، وإرادة الكل .

أما ما في البيت الأول ، فهو من قبيل الاستعارة التمثيلية ، وهو قوله ،  
(قرعت ظنايب الهوى ) ، فالظنايب جمع ظنوب ، وهو حرف العظم  
اليابس من الساق ، وتقول : قرعت ظنوب البعير ، إذا ضربت ظنوبه  
ليفتوخ لك فتركبه ، وقيل من هذا : قرع ظنايب الشيء ذلله (١)

وأما قول كثير فهو من قبيل الاستعارة المجردة التي جاء الملائم فيها  
صفة معنوية ، فقد استعار الرداء للعتاء بعد أن شبه العطاء به في الوفاة  
والحفظ ، إذ المال يصون العرض ، كما أن الرداء يصون السوء ثم وصف  
الرداء (بالفمر) وهو ملائم المستعار له وهو العطاء تجريداً للإستعارة (٢) .  
وأما قول طرفه وهو قوله ، ( حلت رداءها ) فهو من قبيل الاستعارة  
بالسكناية حيث شبه الشمس بإنسان ، ثم حذفه ودل عليه بإثبات لازمه  
وهو الرداء على سبيل الإستعارة بالسكناية .

(١) لسان العرب (مادة ظنب)

(٢) الإيضاح ١٧١ ، ومعاهد التنصيص ١٤٩/٢

## المجاز المرسل

أسلفنا لك أن مصطلح « المجاز المرسل » لم يكن معروفاً في عصر  
ابن جني ، ولهذا فإنه أتى بأمثلة منه ، ولم يسمه بهذا الاسم .

وهنا نذكر لك أنه قد أتى بباب أسماء نايأ في الاكتفاء بالسبب عن  
المسبب وبالسبب عن السبب ، وأمثله لا تعد وأن تكون ما أسماء المتأخرون  
بجاء مرسل .

وقد فوه ابن جني به ، وذكر أنه موضع من العربية شريف لطيف ،  
وأنه واسع لم تأمله كثير ، وأنه قد ورد بكتابه منه ما لا يحصى .

وبما ذكره — في كتابه — مما أشار إليه هنا : ما ذكره من تجويز  
العرب في تسميتهم الاعتقادات والآراء ، قولاً ، وذلك لأن الاعتقاد يخفى  
فلا يعرف إلا بالقول ، أو بما يقوم مقام القول ، من شاهد الحال ، فلما  
كانت لا تظهر ، إلا بالقول سميت قولاً ، إذ كانت سبباً له ، وكان القول  
دليلاً عليه ، كما يسمى الشيء باسم غيره ، إذا كان ملائماً له .

ومثله في الملابس : قول الله تعالى : « ويأتيه الموت من كل مكان وما  
هو بميت » .

إذ معناه — والله أعلم — أسباب الموت ، إذ لو جاء الموت نفسه لمات  
به — لا محالة .

ومنه : تسمية المزايدة الراوية ، والتجوى نفسه الغائط ، ثم قال : وهو  
كثير (١) .

(١) الخصائص ١٩/١ ، ٢٠ ، الجديد



ومما أورده ابن جني في هذا الباب : قول الله تعالى : « فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله » .

لأن تأويله — والله أعلم — : فإذا أردت قراءة القرآن ، فاكثفي بالمسبب الذي هو : الإرادة .

ومنه قوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » : أي : إذا أردتم القيام لها .

ومنه قوله تعالى : « فقلنا اضرب بعصاك الحجر » ، فأنفجرت منه اثنتا عشرة عينا .

أي : فضرب ، فأنفجرت ، فاكثفي بالمسبب الذي هو الانفجار عن السبب الذي هو : الضرب .

وإن شئت قلت : أكتفي بالسبب الذي هو : القول عن المسبب الذي هو : الضرب .

ومنه قول رؤية :

يا رب إن أخطأت أو نسيت

فأنت لا تنسى ولا تموت

أي : إن أخطأت ، أو نسيت ، فاعف عني ، لنقصي وفضلك ؛ فاكثفي بذكر السكال والفضل ، وهو السبب عن العفو ، وهو المسبب .

ومنه بيت الكتاب :

فإن تبخل سدوس بدرهميها

فإن الوبح طيبة قبول

أي : إن بخلت تركناها ، وانصرفنا عنها ، فاكثفي بذكر طيب الوبح المعين على الارتحال عنها (١) .

ومنه ما ذكره لبعض المولدين :

جزت بالسباط يوما فإذا القينة تلجم

وهو رجل كانت له جارية ، فباعها ، واشترى بشمها برذونا ، فرب به هذا الشاعر ، وهو يلجم ، فسماه قينة ، إذ كان شراؤه مسببا عن ثمن القينة .

وهذا ما سماه الخطيب : تسمية المسبب باسم السبب .

ثم أورد ابن جني قول الله تعالى : « إني أراقي أعصر خرا » ، ثم قال : فاكثفي بالمسبب الذي هو : الخمر من السبب الذي هو العنب .

وقال الفرزدق :

قتلت قتيلًا ، لم ير الناس مثله

أقبله ذاتومتين مسـوراً

ولما قتل حيا ، بصير بعد قتله قتيلًا ، فاكثفي بالمسبب عن السبب .

وقال الآخر :

قد سبق الأشقر ، وهو رابض

فكيف لا يسبق إذ يراكض

يعني مهرأ سبقت أمه ، وهو في جوفها ، فاكثفي بالمسبب ، الذي هو : المهر عن السبب الذي هو الأم (٢) .

(١) قوله : « فاكثفي بذكر طيب الوبح »

(٢) قوله : « فاكثفي بالمسبب »

والآية الكريمة، وببيت الفرزدق من قبيل ما سماه الخطيب تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه (١).

وأما قول الآخر، فإنه من قبيل تسمية السبب باسم المسبب.

وقد نقل ابن الأثير عنوان هذا الباب الذي أورده هنا ابن جني، وجعله الضرب الثاني من حذف الجمل، وهو الاكتفاء بالسبب عن المسبب وبالمسبب عن السبب، كما نقل بعض أمثله (٢).

ويؤخذ مما أورده هنا، مما ذكره ابن جني في موضوع المجاز الذي يسميه المتأخرون مجازاً مرسلًا، ما يلي:

١ - أن هذا النوع من المجاز اللغوي، قد أفرده ابن جني عن غيره من المجاز القائم على التشبيه، ولم يضع له اسماً، وإنما جعله باباً في الاكتفاء بالسبب عن المسبب، وبالمسبب عن السبب، وأنه قد ذكر منه في الخصائص ما لا يحصى من الأمثلة.

٢ - أن ابن جني لم يضع لهذا النوع من المجاز تعريفاً، ولسكنه قد جرى على لسانه ما يمكن أن يكون تعريفاً للمجاز المرسل، وذلك هو قوله عندما ذكر تجوز العرب في تسميتهم الاعتقادات والآراء قولاً: « كما يسمى الشيء باسم غيره، إذا كان ملابساً له ».

فكان المجاز المرسل عنده، هو: تسمية الشيء باسم غيره، إذا كان ملابساً له.

والمراد من قوله « إذا كان ملابساً له »، إذا كان ملابساً له، أي إذا كان ملابساً له، أي إذا كان ملابساً له.

(١) الإيضاح ١٥٧

(٢) المثل السائر ٢/٢٧٢

المجاز المرسل (١)

٣ - أنه أرجع جميع العلاقات التي وجدها بالأمثلة التي ذكرها إلى علاقيتين اثنتين هما: السببية، والمسببية، ولهذا فإنه وضع تلك الأمثلة في باب الاكتفاء بالسبب عن المسبب، وبالمسبب عن السبب.

### إفادة البلاغيين من هذا الباب:

رأى الشريف الرضي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ، أن أستاذه ابن جني قد أفرد هذا النوع من المجاز، لأنه لم يقم على التشبيه الذي اشترطه في المجاز، ففهم من هذا التصرف أن المجاز نوعان:

أحدهما: قائم على التشبيه، والآخر قائم على نوع من الملازمة غير التشبيه، ومن هذا: أنهم قد سموا، الغيث سماء لأن نزوله يكبرن من جهة السماء قال الشاعر:

إذا سقط السماء بأرض قوم

رعيناه ، وإن كانوا غضاها

أراد: إذا سقط الغيث، ثم قال: رعيناه، فرد الكلام على ما ينبت عن الغيث من الرعى الجميم، والسكلا العميم، ومثل هذا في كلامهم مستفيض (٢).

ولهذا فإنه قد فرق بين المجاز القائم على التشبيه، والمجاز القائم على نوع من أنواع الملازمة غير التشبيه عندما أراد بيان المجاز في قول النبي ﷺ: « إن المسجد لينزى من النخامة (١) كما تنزى الجلود في النار »، فقد قال فيه:

(١) المجازاة النبوية ١٥٥

(٢) النخامة: ما تدفعه من صدرك، أو أنفك.

له وهذا الكلام مجاز . وفيه قولان :

أحدهما : أن المسجد يتنزه عن النخامة — وهي البصقة — بمعنى أنه يجب أن يكرم عنها ، وألا يتنفل بها ، فإذا رؤيت عليه كانت شائنة له ، وزادية عليه ، فكان معها ، بمنزلة الرجل ذي الهيئة ، يشمئز عما يهجنه ، وينقبض عما يدنسه ، وأصل الأنزواء : الانحراف مع تقبض وتجمع .

والقول الآخر : أن يكون المراد أهل المسجد ، فأقيم المسجد في الذكر مقامهم ، لما كان يشتمل عليهم وعلى ذلك قول الشاعر :

واستب بعدك — يا كليب — المجلس

والمراد : أهل المجلس ، لأن الاستبواب ( أى أن يسب بعضهم بعضاً ) لا يكون بين القاعات والجدران ، وإنما يكون بين الإنسان والإنسان ، فالعنى أن أهل المسجد ينقبضون من النخامة ، إذا رأوها فيه ذهاباً به عن الأدناس ، وصيانة له عن الأدران (٢) .

وواضح من هذين الرأيين اللذين أوردهما الشريف الرضى : أنه على الرأي الأول : شبه المسجد بالرجل ذي الهيئة ، لأنه جعله يشمئز مما يهجنه ، وينقبض عما يدنسه ثم حذف المشبه به وأبقى لازمه وهو الاشتمئزاز والانقباض على سبيل الاستعارة المسكنية وعلى الرأي الآخر : يكون قد سمي القوم مجلساً ، لاشتغالهم عليهم ، من تسمية الشيء بأعم محله ، على حد قوله تعالى : « وأسأل القرية ، أى ، أهلها ، وهذا هو المجاز المرسل .

والم ابن رشيق المتوفى سنة ٤٥٩ هـ بما قاله ابن جنى في الخصائص ، ومقاله الشريف الرضى في المجازات القروية ، فقد ذكر أنهم خصوا به ( أى بالمجاز )

باباً بعينه وإن كان يرى أن المجاز يشمل التشبيه والاستعارة والكناية ثم عرفه ومثله له بقوله : « أن يسمى الشيء بأعم ما قاربه ، أو كان منه بسبب ، كما قال جرير :

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضاباً  
أراد المطر ، لقربه من السماء (١) .

وكان ابن رشيق لما رأى ابن جنى يقول : لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا لمعان ثلاثة هي الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه ، ثم رآه يفرد لهذا النوع من المجاز اللغوى باباً خاصاً ، قال : إنهم خصوا به باباً بعينه ، ثم حاول أن يثبت أن التشبيه والكناية من المجاز (٢) ، دون أن يلحظ أن ابن جنى يخصصه لهذا النوع باباً ، قد قسمه إلى قسمين : قسم قائم على التشبيه ، وقسم قائم على ملازمة من الملابس غير التشبيهية ، وأن الشريف الرضى قد قسمه — أيضاً — متابعا لابن جنى .

وكان صنيع ابن جنى ، والشريف الرضى في التفريق بين قسمي المجاز اللغوى دافعاً لعبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ إلى أن يعيب على الأمدى إطلاقه اسم الاستعارة على ( المجلس ) في قول البحتري :

فمكان مجلسه المحجب محفل وكان خلوته الخفية مشهد  
ثم يفرق التفريق النهائي بين القسمين ، فيقول عن أبي القاسم الأمدى :  
قال — في أثناء فصل يبحث فيه عن شيء اعترض به على البحتري في قوله :

فمكان مجلسه المحجب محفل وكان خلوته الخفية مشهد

لا يغنى شيئاً ، مع فقدتها ، فصارت كأنها الشخص ، ومنها قول الله تعالى :  
قم الليل إلا قليلاً .

٤ - تسمية الشيء باسم كلة ، نحو قوله تعالى ، يجعلون أصابعهم في  
أذانهم أي أنا ملهم .

٥ - ومنها : تسمية الشيء باسم ما كان عليه ، كقوله تعالى : وآتوا  
اليتامى أموالهم أي : الذين كانوا يتامى .

٦ - ومنها : تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه ، كقوله تعالى إنى أراى  
أعصر حرأ .

٧ - تسمية الشيء باسم محله ، كقوله تعالى « فليدع ناديه »

٨ - تسمية الشيء باسم آله كقوله تعالى : وما أرسلنا من رسول  
إلا بلسان قومه ، (١) .

إن المكان لا يسمى مجلساً إلا وفيه قوم ، ثم قال : ألا ترى ، إلى  
قول الملهل : ( واستب بذلك - يا كليب - المجلس (١) ) على الاستعارة  
فاطلق الاستعارة على وقوع المجلس هنا بمعنى القوم الذين يجتمعون في  
الأمور ، وليس المجلس إذا وقع على القوم من طريق التشبيه ، على وجه  
وقوع الشيء على ما يتصل به ، وتكثر ملاسته لياه .

ثم قال : وأى شيء يكون بين القوم ومسكانهم الذى يجتمعون فيه ؟  
إلا أنه لا يعتد بمثل هذا ، فإن ذلك قد يتفق حيث ترسل العبارة (٢) .

ومن هنا سمي المتأخرون هذا النوع من المجاز : المجاز المرسل ، أخذوا  
من قول عبد القاهر : فإن لك قد يتفق حيث ترسل العبارة .

ولما كان التفريق بين نوعى المجاز اللغوى مأخوذاً من نوع العلاقة  
التي ذكرها ابن جنى - في قوله : كما يسمى الشيء باسم غديره إذا كان  
ملايساً له . فقد عرفه الخطيب بذكر هذه العلاقة ، وهى الملايسة بغدير  
التشبيه ، فقال في تعريفه : هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه  
وما وضع له ملايسة غير التشبيه ، وذكر من علاقاته :

١ - تسمية الشرء باسم سببه ، كاستعمالهم البدن في النعمة ، كقولك :  
لفلان على يد لا أنكرها .

٢ - تسمية الشيء باسم المسبب : كقولهم أمطرت السماء نباتاً

٣ - تسمية الشيء باسم جزئه ، كاستعمال العين في الريشة ، ليكون  
الجراحة الخصوصية هى المقصود فى كون الرجل ريشة ، لأن ما عداها

(١) الموازنة ٣٥٧ والحيوان للجاحظ ١٢٨/٣ ، ديوان المعاني ٢٠٤/١

والصناعتين ٢٠٣

(٢) أمرار البلاغة ٣٧١

(١) الإيضاح ١٥٧

وابن جنى بهذا ؛ قد نبه إلى الفرق بين المجاز العقلي وإن لم يسمه بهذا الاسم - وبين المجاز اللغوي .

ولعل هذا المثال الذى بحث ابن جنى ما فيه من مجاز ؛ بتلك الطريقة التى رأيتها ، كان خيط النور الذى اهتدى به عبد القاهر فى بيان الفرق بين المجاز العقلي والمجاز اللغوي :

فكما أن ابن جنى قد بحث فى هذا المثال من جهتين : جهة الفعل الذى أردت إثباته ، وهو القطع ، وجهة من وقع عليه القطع وهو اللص فكذلك بحث عبد القاهر المجاز والجملة من هاتين الجهتين ؛ مبيناً أنه من حقه إذا أردت أن تقضى فى الجملة بمجاز أو حقيقة ، أن تنظر إليها من جهتين :

أحدهما : أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات ، أهو فى حقه وموضعه ، أم قد زال عن الموضع الذى ينبغي أن يكون فيه ؟

والثانية : أن تنظر إلى المعنى المثبت ، يعنى ما وقع عليه الإثبات ، كالحياة فى قولك : أحيا الله زيدا ، والشيب فى قولك : أشاب الله رأسي ، أثابت على الحقيقة ، أم قد عدل به عنها ؟ .

ثم بين أنه إذا مثل لك دخول المجاز على الجملة من الطريقتين عرفت إثباتها على الحقيقة منها .

فقال ما دخله المجاز من جهة الإثبات قوله :

وشيب أيام الفراق مفارقة

وأنشرون نفسى فوق حيث تكون

ومثال ما دخل المجاز فى مثبته دون إثباته : قوله عز وجل : « أو من كان ميتاً فأحييناه ، وجعلنا له نوراً لم يمشى به فى الناس » .

## المجاز العقلي

لم يضع ابن جنى للمجاز العقلي باباً ، ولم يفرد له فصلاً ؛ ولم يميزه من المجاز اللغوي ؛ وإنما جاء ، فى مثال ، من أمثلته التى ضربها للمجاز عموماً .

وذلك أنه من خلال حديثه عن سعة المجاز ، فى اللغة العربية ؛ قال : ألا تراك قد تقول : ( قطع الأمير اللص ) ، ويكون القطع له بأمره لا يده ؛ فإذا قلت : قطع الأمير نفسه اللص ؛ رفعت المجاز ، من جهة الفعل ، وصرت إلى الحقيقة ؛ لكن يبقى عليك النجوز من مسكان آخر ؛ وهو قولك ؛ اللص ؛ وإنما لعله قطع يده ، أو رجله ؛ فإذا احتطت ، قلت ، قطع الأمير نفسه يد اللص ، أو رجله .

وكذلك : ( جاء الجيش أجمع ) ، ولولا ، أنه قد كان يمكن أن يكون إنما جاء بعضه - وإن أحلقت الجنى على جميعه - لما كان لقولك : أجمع معنى (١) .

وهكذا تجد أن ابن جنى قد نبه إلى أنه يمكن أن يكون فى قولهم : ( قطع الأمير اللص ) مجازين :

أحدهما : فى إسناد الفعل ( قطع ) إلى غير الأمير ، ولكن بأمره .

والآخر : فى ( اللص ) ؛ لأنه ربما يكون قد قطع يده ، أو رجله .

والأول مجاز عقلي علاقته السببية ؛ والآخر : مجاز لغوي علاقته السككية .

وقد يتصور أن يدخل المجاز للجملة من الطرفين جميعاً ؛ كقول المتنبي :

وتحبي له مال الصوارم والفنا ويقتل ما تحبي التسم والجدا

ثم فرق الإمام عبد القاهر بين المجاز العقلي ، والمجاز اللغوي ، بأنه إذا وقع في الإثبات فهو ملتقى العقل ، فإذا عرض في المثبت فهو ملتقى من اللغة (١) .

ولهذا ، فإن ما وقع من المجاز في الإثبات جدير بأن يسمى مجاز عقلياً ، لأنه مستقى من العقل ، وما وقع من المجاز في المثبت جدير بأن يسمى مجازاً لغوياً ، لأنه مستقى من اللغة .

إسناد الفعل إلى مصدره :

من صور المجاز العقلي التي تعرض لها ابن جني ، في مواضع أخرى من كتابه : إسناد الفعل إلى مصدره ، وذلك إذا وصف بالمصدر ، مبالغة في كثرة الحدث ، ويؤخذ من كلامه ، أن المبالغة - هناك - تأتي من وجوه .

الأول : أن الوصف بالمصدر مفيد للوصف بجميع الجنس (٢) ، فإذا قيل : رجل عدل ، فسكانه وصفه بجميع الجنس مبالغة ، كما تقول : استول على الفضل ، وحاز جميع الرياسة والنبيل ، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجلود ، ونحو ذلك ، فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً

والثاني : أن من وصف بالمصدر ، فقد جعل موصوفه نفس الحدث (٣) وذلك كقولك : هذا رجل زور ، وصوم

(١) أمرار البلاغة ٢٩٧

(٢) الخصائص ٢٠٢/٢

(٣) الخصائص ١٨٩/٣

ومنه قوله تعالى : لإن أصبح مأولم غوراً ، أي : غائراً ، وقول الخنساء  
فإمنا هي إقبال وإدبار  
أي : مقبلة ، مدبرة

والثالث : أنه إذا وصف بالمصدر ، صار الموصوف كأنه - في الحقيقة - مخلوق من ذلك الفعل ، وذلك لكثرة تعاطيه له ، واعتياده إياه ويبدل على أن هذا معنى لهم ، ومتصور في نفوسهم قوله :

ألا أصبحت أسماء جاذبة الجبل  
وضفت علينا والضنين من البخل

أي : كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه .

ومنه قول الآخر :

وهن من الإخلاف والولعان

وقوله :

وهن من الاخلاف بهنك والمطل

وأصل هذا الباب - عند ابن جني - قول الله - عز وجل - : خلق الإنسان من عجل ، فقولك : هذا رجل دنف بكسر النون ، أقوى إعراباً ، لأنه هو الصفة المحضة غير المتجوزة ولكن قولك : هذا رجل دنف بفتح النون ، أقوى معنى ، لكونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل (١) .

والرابع : أن هذا المعنى الذي فهمه ابن جني من الآية الكريمة : خلق الإنسان من عجل ، وهو : أنه جعل الإنسان كأنه مخلوق من العجل نفسه لكثرة فعله إياه ، واعتياده له ، أقوى معنى من أن يكون أراد خلق العجل

## المجاز بالحذف والزيادة

يذكر ابن جني أن من المجاز : كثير من باب الشجاعة في اللغة ، من الحذف ، والزيادات ، والتقديم ، والتأخير ، والحل على المعنى ، والتحريف .

غير أنه قد نبه على ما جاء من باب الحذف مما يهده مجازاً ، فقال : ألا ترى أنك إذا قلت : بنو فلان يطرقون الطريق ، فقيه من السعة لإخبارك عما لا يصح وطؤه بما يصح وطؤه ، فتقول على هذا : أخذنا على الطريق الواطئ لبني فلان ، ومررنا بقوم موطئين بالطريق وباطريق : طأ بنا بني فلان ، أي أدنا لإيهم ، وتقول : بني فلان بيته على سنن المارة ، رغبة في طئة الطريق بأضيافه له ، أفلا ترى إلى وجه الإلتصاف عن هذا المجاز ١٩ .

روجه التشبيه : إخبارك عن الطريق بما تغير به عن سالكيه ، فتشبهت بهم إذ كان هو المؤدى لهم ، فسكانهم .

وأما التوكيد : فلأنك إذا أخبرت عنه بوضعه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم ، وذلك أن الطريق مقم ملازم ، فأفعاله مقيمة معه ، وثابتة بثباته وليس كذلك أهل الطريق ؛ لأنهم قد يحضرون فيه ويغيبون عنه ، فأفعالههم — أيضاً — كذلك ، حاضرة وقتاً ، وغائبة آخر ، فأين هذا مما أفعاله ثابتة مستمرة ١٩ .

ولما كان هذا كلاماً ، الغرض فيه المدح والثناء ، اختاروا له أقوى اللفظين لأنه يفيد أقوى المعنيين (١) .

من الإنسان — على طريق القلب — ؛ لأنه أمر اطرء ، واتسع ، فجعله على القلب يبعد في الصنعة ، ويصغر المعنى ، وكأن هذا المعنى ، لما خفي على بعضهم — كما يقول ابن جني — قال في تأويله : إن العجل هنا هو الطين .

ويرد ابن جني على هذا الرأي : بأن هذا المعنى — وإن صح في اللغة — إلا أنه هنا لا يصح إلا أن يراد به نفس العجلة ، والمرعة ، بدليل قوله تعالى — عقبه — « ساراكم آياتي فلا تستعجلون » ونظائره قوله تعالى « وخلق الإنسان عجولاً » ، وخلق الإنسان ضعيفاً ، لأن العجلة ضرب من الضعف ، لما تؤذن به من الضرورة والحاجة (١) .

فقد رأيت أن ابن جنى يعد قولهم : ( بنو فلان يطؤون الطريق ) من باب المجاز وأنه شبه الطريق بالسالكين ؛ لأنه هو المؤدى إليهم ، وهو هذا يضرب نحو الاستعارة بالكناية .

كما أنك قد رأيت أن ابن جنى قد وضع هذا المثال في عداد ما فيه مجاز طريقة الخلف ؛ لأن هذا المجاز ، في المثال حقيقة : بنو فلان يطؤون السالكون في الطريق المؤدى إليهم .

وقد أضاف ابن جنى إلى هذا المثال قول الله سبحانه : « واسئل القرية التي كُتِفَ فيها » (١) ، وذكر أن فيه المعاني الثلاثة : الإتياع ، والتشبيه ، والتوكيد .

أما الإتياع : فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة ، سؤاله .

وأما التشبيه : فلأنها شئت بمن يصح سؤاله لما كان بها ، ومؤانهاها .

وأما التوكيد : فلأنه في ظاهر اللفظ إجمالة بالسؤال عن من ليس من عبادته الإجابة ، فكأنهم تضمنوا لأبيهم — عليه السلام — أنه إن سال الجمادات ، والجبال أقبائهم بصحة قولهم ، وهذا تناء في تصحيح الخبر ، أي : لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا ؛ فكيف لو سألت من من عاداته الجواب (٢) ٤٤٧

وهذه الآية الكريمة — أيضاً — بها مجاز طريقة الخلف ؛ لأن

(١) يوسف ٨٢

(٢) الخصائص ٤٤٧/٢

التقدير : واسأل أهل القرية ، ولكن ابن جنى — كما أسلفنا لك في المثال السابق — يميل إلى أن بها ما عرف عند المتأخرين بالاستعارة بالكناية .

والحق أن هذا النوع من المجاز ، إنما هو مجاز مرسل علاقته المحلية لأن تقدير المثال : بنو فلان يطؤون أهل الطريق ، كما أن تقدير الآية الكريمة : واسأل أهل القرية (١) .

وفي المجاز المرسل من المبالغة المقصودة من المثال ، والآية الكريمة ، ما يطمئن ابن جنى ، ففي المثال ما يفيد كثرة التردد على هؤلاء القوم حتى شمل التردد الطريق نفسه ، وفي الآية الكريمة : ما يفيد الطلب الإكثار من السؤال ، حتى يعم السؤال القرية نفسها بأرضها وسماها ، وبنائها .

والمجاز المرسل مصطلح لم يكن معروفا في عصر ابن جنى ، فقد أعلن عنه عبد القاهر — في الأمرار — إذ بين خطأ الأمدى ، إذ قال في أثناء فصل بحث فيه عن شيء اعترض به على البحتري في قوله :

فكان مجلسه المحجب محفل

وكان تحلوته الحفية مشهد

إن المكان لا يسمى مجلساً إلا وفيه قوم ؛ ثم قال : ألا ترى إلى قول المهمل : ( واستب بعدك يا كليب المجلس ) على الاستعارة ؛ فأطلق الاستعارة على وقوع المجلس هنا بمعنى القوم الذين يجتمعون ، وليس المجلس إذا وقع على القوم من طريق التشبيه ، بل على وجه وقوع الشيء على ما يتصل به ، وتسكف ملاسته إياه ، وأي شيء يكون بين القوم

(١) الكشف ٢٣٧/٢

ومكانهم الذي يجتمعون فيه ؟ إلا أنه لا يمتد بمنزلة هذا القول ، فإن ذلك قد يتفق حيث ترسل العبارة (١) .

فأخذ المتأخرون مصطلح المجاز المرسل ، من قول عبد القاهر : فإن ذلك قد يتفق حيث ترسل العبارة .

وقد اهتم الإمام عبد القاهر بما أثاره ابن جني من المجاز الذي قد يأتي عن طريق الحذف ، أو عن طريق الزيادة ، فعقد فصلاً يبين فيه متى يكون الحذف أو الزيادة مجازاً (٢) :

فبين : أن الكلمة كما توصف بالمجاز ، لنقلها لها عن معناها ، فإنها توصف بالمجاز — أيضاً — لنقلها عن حكم كان لها ، إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها ، ثم مثل يقول الله تعالى : واسأل القرية ، مبيناً أن الأصل هو : واسأل أهل القرية ، وأن المضاف إليه قد اكتسب إعراب المضاف في الآية الكريمة .

فالحكم الذي يجب للقربة في الأصل ، وعلى الحقيقة ، هو : الجر والنصب فيها مجاز .

ثم أضاف إلى الآية الكريمة في هذا الحكم نفس المثال الذي أورده ابن جني ، وهو قولهم : ( بنو فلان تطوهم الطريق ) ، يريدون أهل الطريق ، فالرفع في الطريق مجاز ، لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف ، الذي هو : الأهل ، والذي يستحقه في أصله هو : الجر .

ثم ذكر عبد القاهر : أنه لا ينبغي أن يقال في وجه المجاز — هنا —

(١) أمرار البلاغة ٣٧١ (تحقيق هـ . ريت) .

(٢) أمرار البلاغة ٣٨٣ (تحقيق هـ . ريت) .

لأنه الحذف ، لأن الحذف إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقى بعد الحذف لم يسم مجازاً . وحكم الزيادة — عند عبد القاهر — حكم الحذف ، فإذا لم يحدث الزائد حكماً جديداً في الكلمة ، فإنها لا تسمى مجازاً ، وذلك كزيادة ( ما ) في قوله تعالى : « فبأرحمة من الله » ، وذلك لأن حقيقة الزيادة في الكلمة هي : أن تعرى من معناها ، وتذكر ، ولا فائدة لها سوى الصلة ، ويكون سقوطها ، وثبوتها سواء .

ومحال أن يكون ذلك مجازاً ، لأن المجاز هو : أن يراد بالكلمة غير ما وضعت له في الأصل أو يزداد فيها ، أو يوهم شيء ليس من شأنها ، كما يهاكم بظاهر النصب في القرية : أن السؤال واقع عليها ، والزائد الذي سقوطه كتبوته ، لا يتصور فيه ذلك .

ولإذا أحدث الزائد حكماً نزول به الكلمة عن أصلها : جاز — حيث لا أن يوصف ذلك الحكم ، أو ما وقع فيه بأنه مجاز ، وذلك كقولك في نحو قول الله تعالى : « ليس كمثل شيء » ، إن الجر في المثال مجاز ، لأن أصله النصب ، والجر حكم عرض من أجل زيادة الكاف .

وقد أفاد ابن الأثير من باب الفرق بين الحقيقة والمجاز ، في خصائص ابن جني لفائدة كبيرة :

وذلك لأنه لما رأى ابن جني يقول : « إن المجاز يقع ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاث : وهي : الإتساع ، والتوكيد ، والتشبيه ، فإن صدمت هذه الأوصاف كانت الحقيقة ألبته » ، أخذ أقسام المجاز ، أو تقسيمه من عبارة ابن جني فقسم المجاز إلى : توسع في الكلام ، وتشبيه ، ولكنه لما وجد ابن جني قد مثل للمجاز بما فيه استعارة ، كما في ( قرعت ظنايب الهوى ) و ( غمر الرداء ) و ( وجه كأن الشمس حلت رداءها ) ، أدرك خطأ تقسيمه ، فقال متردداً : « وإن شئت قلت : إن المجاز ينقسم إلى : توسع

في الكلام ، وتشبيه ، واستعارة ، ولا يخرج عن أحد هذه الأقسام الثلاثة  
فأياها وجد كان مجازاً (١).

وهكذا يقسم ابن الأنبري المجاز تقسيماً مخالفاً لما عليه جمهور البلاغيين .

فقد جعل التوسع في الكلام قسماً من أقسام المجاز ، وليس عند  
البلاغيين للمجاز قسم بهذا الإسم ، ولكنهم عدوا ما أسماه ابن جني توسعاً  
في الكلام قسماً من أقسام الاستعارة ، وهو الاستعارة بالكناية ، لأنهم رأوا  
ابن جني يميل في تقدير أمثله — كما أسلفنا — إلى أن يكون استعارة  
بالكناية ، بينما أثر ابن الأنبري مصطلح ابن جني وهو : التوسع في الكلام ،  
ثم قسمه قسمين آخرين أطلقه فيهما على ما قبح من أمثلة الاستعارة بالكناية ،  
وعلى ما حسن منها .

ثم جعل التشبيه — أيضاً — قسماً من أقسام المجاز ، مع أن جمهور  
البلاغيين قد أخرجوه من حيز المجاز ، وأدخله في حيز الحقيقة ، لأن دلالة  
مطابقة .

وعلى الرغم من كثرة ما نقل ابن الأنبري من خصائص ابن جني ، فإنه يورد  
عبارة التي أخذ عنها أقسام المجاز ، ليرد عليها ، فيسقط منها : التوكيد ،  
ليسلم له تقسيم المجاز إلى : توسع في الكلام ، وتشبيه ، واستعارة ، فيقول :  
« وكنت تصفحت كتاب : (الخصائص) لأبي الفتح عثمان بن جني ، فوجدته  
قد ذكر في المجاز شيئاً يتطرق إليه النظر ، وذلك أنه قال : لا يعدل عن الحقيقة  
إلى المجاز إلا لمعان ثلاثة وهي : الإنساع ، والتشبيه ، والتوكيد ، فإن  
هدمت الثلاثة ، كانت الحقيقة البتة . »

(١) المثل السائر ٧١/٢ .

(١) المثل السائر ٧١/٢ .

فن ذلك قوله تعالى : « فادخلناه في رحمته » (١) فهذا مجاز ، وفيه ثلاثة  
للكورة :

أما الإنساع : فهو : أنه زاد في أسماء الجهات والمحال أسماء ، وهو  
الرحمة .

وأما التشبيه : فإنه شبه الرحمة — وإن لم يصح دخولها — بما يصح  
دخوله .

وأما التوكيد : فهو : أنه أخبر عما لا يدرك بالحاسة بما يدرك بالحاسة ،  
تعالى بالخبر عنه ، وتقخيماً له ، إذا صير بمنزلة ما يشاهد ويعاين ، ثم يقول :  
هذا بمجموع قول أبي الفتح — رحمه الله — من غير زيادة ولا نقص .

وأنت تشعر من قول ابن الأنبري : « من غير زيادة ولا نقص ، أنه  
يخفي وراءها شيئاً ما » أما الذي يخفيه ابن الأنبري وراء هذه الكلمة  
فهو أمران :

أولها : أنه وإن لم يزد على ما قاله ابن جني ، فلقد ترك ما قاله أمثلة أخرى ،  
كقول النبي ﷺ في الفرس هو بحر ، والآيات الأخرى التي أضافها إلى  
الآية السكرية ، والحديث النبوي الشريف ، ولكنه انتقى الآية السكرية  
ليتأتى له الرد على ابن جني بما سنورده لك ، كما أنه قد ترك حرفاً واحداً  
هو السكاف من عبارة ابن جني : ( كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال أسماء  
هو الرحمة ) ، لكي يتحقق له غرضه من رده .

والآخر : هو أنه يريد نقد ابن جني ليسلم له التقسيم الذي وضعه ، وأنه  
أبى بتقسيم لم يسبق إليه .

## نقد ابن الأثير لكلام ابن جني :

ونقد ابن الأثير يتلخص فيما يلي :

أولاً : أن ابن جني قد جعل المعاني الثلاثة ؛ وهي : الإتساع ، والتشبيه ، والتوكيد سبباً لوجود المجاز ، بينما وجود واحد منها سبباً لوجوده ، فإذا وجد التشبيه وحده كان مجازاً ، وإذا وجد الإتساع وحده كان مجازاً .

ثانياً : أنه ذكر التوكيد ، والتشبيه ، ( وكلاهما شيء واحد ) على الوجه الذي ذكره ، لأنه لما شبهت الرحمة — وهي معنى لا يدرك بالبصر — بمكان يدخل ، وهي صورة تدرك بالبصر ، دخل تحته التوكيد الذي هو إخبار عما لا يدرك بالحاسة بما قد يدرك بالحاسة .

ثالثاً : أنه قال : « أما الإتساع » فهو : أنه زاد في أسماء الجهات والمحال كذا وكذا ، وهذا القول مضطرب شديد الإضطراب ، لأنه ينبغي على قياسه أن يكون ( جناح الذل ) في قوله تعالى : « وانخفض لهما جناح الذل » (١) زيادة في أسماء الطيور ، وذلك أنه زاد في أسماء الطيور اسماً هو : الذل ، وهكذا يجري في الشعر .

كقول أبي تمام :

لبست سواه أقواماً ، فسكانوا

كما أغنى التبعيم بالصعيد

فزاد في أسماء اللباس اسماً هو الآدمي ، وهذا مما يضحك منه .

(١) سورة الإسراء ٢٤ .

## الرد على ابن الأثير :

ولسنا مع ابن الأثير في قوله : « إذا وجد التشبيه — وحده — كان مجازاً . لأن المتأخرين من البلاغيين ، قد عدوه في دائرة الحقيقة ، لأن دلالته مطابقة (١) ، وإنما أدخلوه في علم البيان لتوقف الإستعارة عليه .

كما أن ابن الأثير قد تجنى على ابن جني ، فادعى أنه قال : أما الإتساع ، فهو : أنه زاد في أسماء الجهات والمحال كذا ، وكذا ، ، والحق أن عبارة ابن جني هي : « كأنه زاد في أسماء الجهات ، والمحال اسماً هو : الرحمة ، ولكن ابن الأثير قد حذف حرف الكاف من ( كأنه ) ، ليتسنى له غرضه من نقد كلام ابن جني ؛ ولهذا جاء الاضطراب الذي أدهاه ؛ فالاضطراب ناشئ من عدم أمانة ابن الأثير في النقل ، وليس ناشئاً من عبارة ابن جني .

وقد أسلفنا لك أن مثل تلك العبارة من ابن جني كانت أصلاً ، للمتأخرين في أدهائهم دخول التشبيه في جنس التشبيه به ، إذ قالوا : وإنما المراد ، أن المدعى بن ادعاءه على أن الأسد — مثلاً — جعل له بطريق التأول والمبالغة فردان :

متعارف : وهو الذي له الجراءة المتناهية ، والغاية في القوة ، في جنة ذي الأظفار ، والأنياب ، والشكل المخصوص .

غير المتعارف : وهو فرد آخر له تلك القوة والجرأة نفسها ، لكن في جنة الآدمي وكأن اللفظ ، موضوع للقدر المشترك بينهما ، كالمواطني ،

(١) حاشية الدسوقي (مروحة التلخيص) ٢٨٧/٣

فالأمر لا يبدو، أن يكون مجرد ادعاء زيادة أسماء الجهات، أو الطير، أو اللباس، لأنه قال: (كأنه زاد) ولم يقل: (أنه زاد)!

### شيوخ المجاز في اللغة العربية:

يذكر ابن جني أن أكثر اللغة إذا تأملت مجاز، لا حقيقة، فعمامة الأفعال، نحو: قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف وانهمز الشتاء:

وذلك لأن الفعل يفيد معنى الجفسيّة، فقولك: قام زيد، معناه: كان منه القيام، أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام لأنه جنس، والجنس يطبق جميع الماضي، وجميع الحاضر، وجميع الآتي، من الكائنات من كل من وجد منه القيام، ولا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد القيام كله الداخلة تحت الوهم، ولهذا فإن: (قام زيد) مجاز لا حقيقة، من وضع الكل موضع البعض.

والدليل على انتظام الفعل لجميع جنس القيام: أنك تعمله في جميع أجزائه، فتقول، قمت قومة، وقمت قومتين، ومائة قومة، وقياماً حسناً فإعمالك إياه في جميع أجزائه دليل على أنه موضوع عندهم على صلاحه لتناول الجنس كله.

ولهذا قال الشاعر:

لعمري لقد أحبتك الحب كله وزدتك حباً، لم يكن قبل يعرف  
فاستغرق الحب كله، واستوعبه.

وقال الآخر:

وقد يجمع الله الشبهتين بعد ما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا  
فقوله: (كل الظن) يدل على ما ذهب إليه ابن جني.

وكذلك: قولك: (ضربت عمراً) مجاز — أيضاً — من جهة التجوز في الفعل، وهو أنك ربما تكون قد ضربت بعضه، لا جميعه، بأن تكون قد ضربت يده، أو إصبعه، أو فاحية من فواحي جسده، ولهذا إذا احتطاط الإنسان جاء ببديل البعض، فقال: ضربت زيدا، وجهه، أو رأسه، ومع ذلك يكون — أيضاً — متجاوزاً لأنه قد يقول: ضربت زيدا رأسه، فيبديل للاحتياط، وهو إنما ضرب ناحية من رأسه، لا رأسه كله، ولهذا يحتاط بعضهم في نحو هذا بأن يقول: ضربت زيدا وجهه الأيمن، أو ضربته أعلى رأسه الأسبق، لأن أعلى الرأس قد تختلف أحواله فيكون بعضه أرفع من بعض ١١ على أن وقوع التوكيد في اللغة العربية، أقوى دليل على شيوع المجاز فيها واشتماله عليها، فأنت تقول: قطع الأمير اللص ويكون القطع له بأمره لا بيده، فإذا قلت: قطع الأمير نفسه اللص، رفعت المجاز من جهة الفعل، وصرت إلى الحقيقة، لكن يبقى عليك التجوز من مكان آخر، وهو قولك: (اللس) لأنه لعله قطع يده، أو رجله، فإذا احتطت قلت، قطع الأمير نفسه يد اللص، أو رجله.

وكذلك تقول: جاء الجيش أجمع، ولو لا أنه يحتمل أن يكون المجيء من بعضه، لما كان أقولك (أجمع) معنى.

على أن المجاز إذا أكثر عندهم لحق بالحقيقة، واستعمل استعمالها ومن تأكد المجاز قولنا: قام زيد قياماً، وجلس عمرو جلوساً، وذهب سعيد ذهاباً، لأن تلك الأمثلة من باب المجاز — كما سبق —، ومع ذلك فالأفعال فيها مؤكدة بالمصدر.

فالمجاز شائع في اللغة العربية بدليل وجود التوكيد فيها، وهو إذا ما شاع، استعمل استعمال الحقيقة، فأكد كما نرى كد الحقيقة.

## لزوم ما لا يلزم

أورد ابن جني هذا الفن من فنون القول في باب عفوانه : ( باب في التطوع بما لا يلزم ) ويمكن تقسيمه إلى قسمين :

القسم الأول : التطوع بما لا يلزم في الشعر :

وهو — عنده — : أن يلزم الشاعر ما لا يجب عليه ، ليدل بذلك على غزوه وسعة ما عنده (١)

ومن الأمثلة التي ساقها ، تجد أنه يتنوع أيضا ، إلى ما يلي :

١ — التزام الشاعر بالحرف الذي قبل الروي :

وقد مثل ابن جني لهذا النوع بما أنشده الأصمعي :

وحسد أو شلت من حفاظها

على أحاسي الغيظ واكتظاظها .

حتى ترى الجواظ من فظاظها

مفلوليا بعد شذا أفضاظها .

وخطة لاروح في كظاظها

أنشطت عنى عروتي شظاظها .

بعد احتسكاء لإربقي أشظاظها

بهمزة جللت غشا ألفاظها

بحك كرش الناب لافتظاظها

(١) الخصائص ٢/ ٢٣٤

معلقاً عليه بقوله : فالترزم في جميعها ما تراه من الظاء الأولى ، مع كون الروي ظاء على عزة ذلك مفردا من الظاء الأولى ، فكيف به إذا انضم إليه ظاء قبله ١٩ .

وقلنا رأيت في قوة الشاعر مثل هذا :

فهذا النوع — في رأي ابن جني — دليل على قدرة الشاعر على امتلاك ناصية اللغة وشاهد على غزارة مادته اللغوية :

٢ — التزام الشاعر حرفين قبل الروي :

ومثل له بما أنشده أبو علي :

شلت يدا فارية فرتها

وفقت عين التي أراتها

عسك شبوب ثم وفرتها

لو خافت النزع لأصغرنها .

فلزم التاء والراء ، وليست واحدة منهما بلازمة ، والقطعة هائية ، لكون ما قبل الهاء والساكر لا وصل له ، ويجوز مع هذه القوافي : ذرها ، ودعها (١)

٣ — التزام الشاعر تشديد حرف الروي :

ومنه ما رواه ابن جني لأبي العالية : من قوله :

إني امرؤ أصفي الخليل الخلة

أمنعه ودي وأرعى إله

وأبغض الزيارة الممثلة

وأقطع المهامه المضثلة

(١) الخصائص ٢/ ٢٤٦

ليست بها لركبتها فعله  
إلا نجاء الناجيات الجله  
على هيل ، أو على هيله  
ذات هباب جصرة تمله  
ناحية في الخرق مشمعة  
تفسل بعد العقب المسكة  
مثل انسياب العضب من ذى الحله  
وكأشع رقيت منه صله  
بالصفح عن هفوته والزله  
حتى استلكت صففنه وغله  
وذلك حيث التزم اللام المشددة في جميع الأرجوزه .

#### ٤ - التزام الشاعر تصغير القوافي :

ومثل لهذا النوع بما أنشده الأصمعي من مشطور السريع ، وهي رائية طويلة التزم قائلها تصغير قوافيها - في أكثر الأمر - في إلا القليل النزر ، وأولها :

عز على ليلي بذى سدين  
مسوء مبيتى ليله الغمير  
مقبضاً نفسى فى طمسير  
تجمع القنفذ فى الجحير  
تنهض الرعدة فى ظهيرى  
يهفو إلى الزور من صديرى  
مثل هرير الهر ، للهرير  
ظمان فى ريج وفى مطير

وأرزقر ؛ ليس بالقرير  
من لدما ظهر إلى سحير  
حتى بدت لى جبهة القمير  
لأربع غبرن من شمير  
ثم غدوت غرضا من فورى  
وقطقط البلة فى شمير

وبعد أن يتم ابن جنى القصيدة كلها؛ يقول: أفلا ترى إلى قلة غير المصغر فى قوافيها؟ وهذا أنخر ما فيها، وأدله على قوة قائلها، وأنه إنما لزم التصغير فى أكثرها سباطه وطبعاً ؛ لا تسكناً وكرها .

والدليل على أن هذا الالتزام من الشاعر إنما هو طبع لا تسكبات - كما يرى ابن جنى - أنه لو كان منه تحشما وصنعة ، لتحامى غير المصغر ل يتم غرضه ، ولا ينقض عليه ما أعترمه (١) .

#### ٥ - التزام الشاعر بلام التعريف فى آخر مصراع كل بيت :

ومن ذلك ما أنشده أبو بكر محمد بن على عن أبي إسحاق لعبيد ، عن قوله :

يا خليلي أربعا واستخبرا الـ  
منزل الدارس من أهل الخلال  
مثل سحق البرد عنى بعدك الـ  
قطر وتأويب الشمال  
ولقد يغنى به جيرانك الـ  
ممسكو منك بأسباب الوصال

ثم أودى ودم إذ أزمعوا الـ  
بين والأيام حال بعد حال  
فانصرف عنهم بعن كالأوى الـ  
جأب ذى العانة أو شاة الرمال  
نحن قدنا من أماضيب الملا الـ  
خيل فى الأرسال أمثال السعال  
شرباً يعسفن من مجهولة الـ  
أرض وعثا من سهول أو رمال  
فانتجعنا الحارث الأعرج فى  
جحفل كالليل خطار العوالى

إلى أن أتم القصيدة كلها ، وقادها على أن آخر مصراع كل بيت منها  
مقته إلى لام التعريف ، غير بيت واحد ، وهو قوله :

فانتجعنا الحارث الأعرج

فصار هذا البيت الذى نقض القصيدة أن تمضى على ترتيب واحد هو  
آخر ما فيها — على حد تعبير ابن جنى — وذلك لأنه دل على أن هذا الشاعر  
إنما تساند إلى ما فى طبعة ، ولم يتجشم إلا ما فى نهضته ووسعة ، من غير  
أغصاب له ، واستكراه ألقاه إليه ، إذا لو كان ذلك على خلاف ما حددناه ،  
وأنه إنما صنع الشعر صنعا ، وقابله بها ترتيباً ووضعاً ، لكان قنأ ألا ينقض  
ذلك كله بيت واحد يوهيه ويقدر فيه (١) وهذا واضح .

وما ذكره ابن جنى غير تلك الأنواع التى يلزم فيها الشاعر بما لا يلزمه :  
التزامه بحرف التأسيس فى القافية ، والتزامه بحركة ما قبل الروى ، والتزامه  
بأن تكون الكلمة التى بها القافية معربة إعراباً واحداً وهكذا .

ثم يذكّر أن أكثر هذه الإلزامات إنما خصت بالشعر ، لأن الشاعر  
يحظر على نفسه ما يبيحه الصنعة له لإدلالاً ، وتعجراً ، واقتداراً ، وتعالياً  
وهو كثير (١) .

القسم الثانى : التطوع بما لا يلزم فى غير الشعر :

وهو — أيضاً — يتنوع إلى الأنواع التالية :

١ — التطوع بما لا يلزم فى إجابة السؤال : وذلك كقولك — فى  
جواب من سألك — : أى شئ عندك؟ زيد ، أو عمرو ، أو محمد الكريم ،  
أو على العاقل ، لأن جوابه الذى لا يقتضى السؤال غيره ، هو أن يحبيه  
بذكره فى غاية الشيوخ ، فيقول : جسم ، فإذا تطوعت زيادة على هذا ،  
قلت : حيوان ، فإذا تطوع شيئاً آخر ، قال : إنسان ، فإذا تطوع بشئ  
آخر ، قال : رجل ، فإذا زاد فى التطوع شيئاً آخر ، قال : رجل عاقل ،  
أو نحو ذلك ، فإذا تطوع شيئاً آخر ، قال : زيد أو عمرو ،  
أو نحو ذلك .

فهذا كله تطوع بما لا يوجب سؤال هذا السائل (٢) .

## ٢ - التطوع المشام للتوكيد :

ومنه قوله الله تعالى : «وقال الله لا تتخفوا إلهين اثنتين» (١) .

وقوله تعالى : «ومناة الثالثة الأخرى» (٢) .

وقولهم : مضى أمس الدابر ، وأمس المدبر ؛ وأنشد الأصمعي :

وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم بصهاب هامة ؛ كأمس الدابر

وقال عمران بن حطان (٣) :

خبلت غزالة قلبه بفوارس تركت منازل كأمس الدابر

على أن ابن جني قد أعاد هذه الأمثلة في موضع آخر من كتابه على أنها من التأكيد بالصفة ؛ وذلك أنه قد عقد باباً « في الاحتياط » بين فيه أن العرب إذا أرادت المعنى مكنته ، واحتاطت له ؛ وأن من ذلك الاحتياط : التوكيد ، وأنه على ضربين :

أحدهما : تكرير الأول بلفظه ؛ نحو : قام زيد قام زيد .

والثاني : تكرير الأول بمعناه ؛ وأنه على ضربين : أحدهما الإحاطة والعموم والآخر : التثبيت والتحكين ؛ فالأول : كقولنا : قام القوم كلهم ، والثاني نحو قولك : قام زيد نفسه .

ثم قال : وقد يؤكّد بالصفة ، كما تؤكّد هي ؛ نحو قولهم : أمس الدابر ،

(١) النحل ٥١

(٢) النجم ٣٠

(٣) الكامل ٢/ ١٥٤ والأغاني (بولاقي) ١٥٤/٦

وأمس المدبر وقول الله - عز اسمه - ( إلهين اثنتين ) ، وقوله تعالى : ( ومناة الثالثة الأخرى ) وقوله سبحانه : ( فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ) (١) .

## ٣ - التطوع بالحال المؤكدة :

ومنها قول الله تعالى : «ثم وليتم مدبرين»

وقول ابن دارة :

أنا ابن دارة معروفاً بها نسي

وهل بدارة يا لله من عار ؟

وأما قول الله تعالى : «ولا طائر يطير بجناحيه» (٢) فقد جوز فيه ابن جني أمرين :

أولهما : أن يكون مفيداً معنى جديداً ، وذلك لأنه ربما يفهم الطيران في الآية الكريمة على أنه مجاز عن السرعة ، لأنه قد جاء مجازاً على ألسنة الشعراء ، ومن ذلك بيت الكتاب :

وطرت بمنصلي في يعملات

دواي الأيد يخبطن السريحاً

وقال العجاج :

طرنا إلى كل طوال أعوجا

وقال قريظ بن أنيف الغنبري :

(١) الخصائص ٣/ ١٠٥

(٢) الأنعام ٣٨

قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم  
طاروا إليه زرافات ووحدانا

فيكون قوله تعالى : ( يطير بجناحيه ) على هذا مفيداً ، أى ليس الغرض تشبيهه بالطائر ذى الجناحين ، بل هو الطائر بجناحيه ألبته وكذلك قوله — عز وجل — « نخر عليهم السقف من فوقهم » .

فقد يكون قوله تعالى : ( من فوقهم ) مشيداً ، أى معنى جديداً ، وذلك أنه قد يستعمل فى الأفعال الشاقة المستثقلة ، على قول من يقول : سرنا عشرأ ، وبقيت علينا ليلتان وقد حفظت القرآن وبقيت على منه سورتان ، وقد صمنا عشرين من الشهر وبقيت علينا عشر ، وكذلك يقال فى الإعتداد على الإنسان بذنوبه ، وقبيح أفعاله : قد أخرب على ضيعتى ، وموت على عواملى ، وأبطل على إلتفاعى فعلى هذا لو قيل : نخر عليهم السقف ، ولم يقل : من فوقهم ، لجاز أن يظن به أنه كقولك : قد خربت عليهم ديارهم ، وقد أهلكك عليهم مواشيهم وغلاتهم ، وقد تلفت عليهم تجارتهم ، فإذا قال : ( من فوقهم ) زال ذلك المعنى المحتمل ، وصار معناه : أنه سقط وهم من تحته ، وهذا معنى غير الأول (١) .

### إفادة البلاغيين من هذا الباب :

هذا الباب أشار إليه — قبل ابن جنى — عبد الله بن المعتز ، المتوفى سنة ٢٩٦ هـ ، وسماه إعانات الشاعر نفسه ، وجعله الثانى عشر من محسنات الكلام فى كتاب البديع ؛ وهو عنده : أن لا يكتفى الشاعر يروى واحد ؛

(١) الخصائص ٢/٢٧١

بل يضيف إليه التزام الحرف السابق له (١) .

ولكن ابن جنى قد وسع دائرته — كما رأيت — فشمّل الشعر والنثر جميعاً .

والم ابن حيدر البغدادي المتوفى سنة ٥١٧ هـ بتعريف ابن جنى الذى أسلفناه ؛ وهو : ( أن يلتزم الشاعر ما لا يجب عليه ليدل بذلك على غزوه وسعة ما عنده ) فعرفه ابن حيدر بقوله : ( أن يلتزم الشاعر فى القوافى ما لا يلزمه لإبانة عن اقتداره ، وتوسعه ، وفسحة مجال فكره ) (٢) .

أما أبو العلاء المعرى المتوفى سنة ٤٩٩ هـ ؛ فقد ألف كتاباً أسماه : لزوم ما لا يلزم ، وقال فى خطبته : وجمعت هذا كله فى كتاب لقبته ( لزوم ما لا يلزم ) ؛ ومعنى هذا : أن القافية تلزم لها لوازم لا يفتقر إليها حشو البيت (٣) .

وقد جعله ابن الأثير شاملاً للنثر والشعر جميعاً ؛ وأخذ من ابن جنى التزام الشاعر بتصغير لقوافى ، فجعله ملحقاً بلزوم ما لا يلزم ، قائلاً ، وأعلم أنه إذا صغرت الكلمة الأخيرة من الشعر أو من فواصل الكلام المنثون ، فإن كل ذلك ملحق باللزوم ، ويكون التصغير عوضاً عن تساوى الحروف التى قبل روى الأبيات الشعرية ، والحروف التى قبل الفاصلة من النثر ،

(١) البديع ، لعبد الله بن المعتز

(٢) قانون البلاغة ١٣٣

(٣) لزوم ما لا يلزم ٣/١



ثم أتى بنفس الأبيات التي مثل بها ابن جني للقوافي المصغرة ، وهي قول بعضهم (١) :

هز على ليلي بندي سدير      سوء مبيتى ليلية الغدير  
مقبضاً نفسى فى طمير      تفتن الرعدة فى ظهري  
يهفو إلى الزور من صد يري      ظمان فى ريج وفى مطير  
وازر قرر ليس بالفرير      من لد ما ظهر إلى سحير  
حتى بدت لى جبهة القمر      لأربع خلون من شهر

ثم نقل ابن الأثير، من هذا الباب — أيضاً — ما أسماه ابن جني: التطوع المشام للتوكيد ، أو ما أسماه: التأكيد بالصفة ، والتطوع بالحال المؤكدة وأمثلهما ، وهي: قوله تعالى: «نخر عليهم السقف من فوقهم» وقوله تعالى: «فاذا انفخ فى الصورة نفخة واحدة»، وقوله تعالى: «أقرأتم اللات والعزى»، ومنه الثالثة الأخرى، وجعل ذلك كله قسماً من أقسام الإطناب بالتأكيد وذلك لأنه رأى ابن جني يحمل تلك الأمثلة من التأكيد بالصفة، حيث جعلها من باب احتياط العرب للدعوى بتأكيدها، ولكن ابن الأثير لم يشير إلى صاحب الفضل فى هذا وهو ابن جني !

بل إن ابن الأثير عندما قرأ فى خصائص ابن جني: أن مثل قوله تعالى: «نخر عليهم السقف من فوقهم» ، يفيد قوله فيه ( من فوقهم ) فائدة ، قال : وهذه المواضع وأمثالها، ترد فى القرآن الكريم ، ويتموه بعض الناس أنها ترد لغير فائدة اقتضتها ، وليس الأمر كذلك ، فإن

(١) المثل السائر ١/ ٣٧٥

هذه الأمرار البلاغية لا يتنبه لها إلا العارفون بها ، وهكذا يرد ما يرد منها فى كلام العرب (١) .

وهكذا نجد أن ابن الأثير قد نقل شطراً من « التطوع بما لا يلزم » عند ابن جني وجعله فى لزوم ما لا يلزم ، ونقل شطراً آخر منه ، وجعله قسماً من أقسام الإطناب بالتأكيد ، ولم يشير إلى المصدر الذى نقل عنه !

هذا القول سمع هرير كلب، خفاف أن يكون لطارق شر، فقيل، شر  
أهر ذا ناب أي: ما أهر ذا ناب إلا شر، تعظيماً عند نفسه أو عند  
مستمعه (١).

## مسائل متفرقة

### ١ - القصر في تقديم النكرة على الفعل

وقد جاءت هذه المسألة البلاغية، التي تضمنت القصر عن طريق  
تقديم النكرة على الفعل في باب إصلاح اللفظ، إجابة على اعتراض  
افترضه ابن جني يفيد أنه لا يبدأ بالنكرة؛ وقد حكى عن العرب: (أمت  
في حجر لا فيك)، وقولهم: (شراهر ذا ناب)، وقولهم: (سلام  
هليك)، قال الله سبحانه وتعالى: (سلام عليك سأسقفر لك ربي إنه  
كان بي حفيواً) وقال: (وبل للطفقين) ونحو ذلك، والمبتدأ في جميع  
هذا نكرة مقدمة.

وأجاب ابن جني بأن قوله: (سلام عليك) و (وبل له) و (أمت في  
حجر لا فيك) فإنه إنما جاز، لأنه ليس في المعنى خيراً، وإنما هو دعاء  
ومسألة؛ أي ليسم الله عليك، وليلزم الويل، وليسكن الأمت في الحجارة  
لا فيك، والأمت هو: الانخفاض والارتفاع، والاختلاف، قال الله  
عز وجل: «لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً، أي لا اختلافاً، ومعناه: أبقاك  
الله بعد فناء الحجارة».

وأما قولهم (شراهر ذا ناب) فإنه إنما جاز الابتداء فيه بالنكرة،  
لأن الكلام فيه عائد إلى معنى النفي، أي ما أهر ذا ناب إلا شر، وإنما جاء  
الكلام كذلك، لأن الخبرية عليه أقوى، لأنك لو قلت: أهر ذا ناب شر  
كنت قد أخبرت بخبر غير مؤكد ولستك لو قلت: ما أهر ذا ناب  
إلا شر، كان ذلك أوكد.

والدليل على هذا: أن قولك: ما قام إلا زيد أوكد من قولك: قام  
زيد. وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع، لأنه أمر مهم، لأن قائل

وقد فهم ابن جني من تقديم النكرة على الفعل في هذا المثال: أنهم  
يريدون بذلك تأكيد الخبر، لأن عدم تقديمها، لا يفيد تأكيداً، لأن  
قولك ما قام إلا زيد، أكد من قام زيد، وقد جاء التوكيد من طريق  
القصر، فتقديم النكرة على الفعل هنا إنما هي لإفادة القصر.

وقد بين ابن جني - أيضاً - أن الحال هنا تقضي التأكيد، لأن  
الأمر مهم، وقد راعى حال المخاطب، وحال المتكلم جميعاً، عندما قال:  
«فقال: شر أهر ذا ناب، أي: ما أهر ذا ناب إلا شر، تعظيماً عند نفسه  
أو عند مستمعه».

فطابقة الكلام لمقتضى الحال يجب أن ينظر فيها إلى حال المخاطب،  
والمتكلم - أيضاً - عند ابن جني، خلافاً لما عليه المتأخرون الذين  
يقسمون الخبر باعتبار حال المخاطب، إلى ابتدائي، وطلبي، وإفكاري (٢)  
ولم يراعوا حال المتكلم.

### إفادة عبد القاهر من تلك المسألة:

وقد أفاد الإمام عبد القاهر من تلك المسألة؛ حيث أراد أن يثبت أن  
تقديم النكرة على الفعل يفيد الوحدة، أو الجنس، وهو يحتملها معاً،  
إلا أنك إذا قصدت أحدهما دون الآخر، صار هذا الآخر - بأن لم يدخل  
في القصد - كأنه لم يدخل في دلالة اللفظ فإذا قلت: (رجل جاني) لم يصلح  
حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا امرأة ويكون كلامك مع من

قد عرف أن قد أنك آت ، فإن لم ترد ذاك كان الواجب أن تقول ، جاءني رجل ، فتقدم الفعل .

وقولهم (شر أهر ذاناب) إنما قدم فيه (شر) ، لأن المراد أن يعلم أن الذي أهر ذا الناب من جنس الشر ، لا من جنس الخير فجري مجرى أن تقول : رجل جاءني ، تريد أنه رجل لا امرأة .

ثم يقول عبيد القاهر — وهو يعني ابن جني — : وقول العلماء : إنه إنما يصلح لأنه بمعنى : ( ما أهر ذا ناب إلا شر ) بيان لذلك ألا ترى أنك لا تقول : ما أتاني إلا رجل إلا حيث يتوهم السامع أنه قد أتتك امرأة ؟ وذلك لأن الخبر ينقض النفي يكون حيث يراد أن يقصر الفعل على شيء ، وينفي عما عداه فإذا قلت : ما جاءني إلا زيد كان المعنى أنك قد قصرت الجبي على زيد ، ونفيت عنه كل من عداه ، وإنما يتصور قصر الفعل على معلوم ، ومتى لم يرد بالنكرة الجنس لم يقف منها السامع على معلوم ، حتى يزعم أن أقصر له الفعل عليه ، وأخبره ، وأنه كان منه دون غيره . فتقدم النكرة على الفعل في قولهم (شراهر ذا ناب) يفيد قصر الفعل على جنس الشر .

فالنكرة إذن على أصلها ، من كونها لواحد من الجنس ، إلا أن القصد منك لم يقع إلى كونه واحداً في قولك : أرجل أمك أم امرأة ؟ وإنما وقع إلى كونه من جنس الرجال ، وعكس هذا إذا قلت أرجل أنك أم رجلان ؟ كان القصد منك ، إلى كونه واحداً ، دون كونه رجلاً (١) .

فابن جني قد اكتشف من قولهم : (شر أهر ذاناب) أنهم إنما قالوا ذلك لإصلاح اللفظ ، ليفيد التأكيد ، عن طريق القصر ، لأن أصل اللفظ هو : (أهر ذا ناب شر) ، فتقدموا النكرة على الفعل ، فأفاد التركيب معنى

( ما أهر ذا ناب إلا شر ) ، وبهذا عرف ابن جني أن ما في العبارة إنما هو تأكيد بطريق القصر لأن الحال يقتضي التأكيد ، وقد راعى المتكلم حال نفسه ، أو حال المخاطب .

ولسكن عبيد القاهر كان أبعد نظراً من ابن جني في هذه المسألة ، فهو لم يقف على إفادة تقديم النكرة على الفعل القصر . وإنما رأى أن مثل هذا التقديم مفيد للواحد من الجنس ، فإذا قلت رجل جاءني أي لا امرأة ، كان قصدك إلى إفادته الجنس وإذا قلت : رجل جاءني أي لا رجلان ، كان قصدك إلى إفادته الوحدة ؛ فالقصر في قولهم : (شر أهر ذا ناب) أفاد قصر الفعل على جنس الشر ؛ أي إن الذي أهر ذا ناب إنما هو من جنس الشر .

٢ — السكناية بلفظ ( مثل )

وهذه المسألة البلاغية قد عرض لها ابن جني من خلال رده على من يعتقدون زيادة (مثل) في نحو قولنا : (مثلي لا يأتي القبيح) و (مثلك لا يخفى عليه الجميل) ؛ أي : أنا كذلك ، وأنت كذلك ، وعليه قوله :

مثلي لا يحسن قولاً ففجع

أي : أنا لا أحسن ذاك .

وابن جني لا ينكر أن يكون المعنى هو ما قدره ، وإنه لصحيح ؛ ولسكن تأويله غير الذي ذكره من زيادة مثل ؛ وإنما تأويله : أنا من جماعة لا يرون القبيح ، وإنما جملة من جماعة هذه حالها ، ليسكون أثبت للأمر ؛ إذ كان له فيه أشباه وأضراب ؛ ولو انفرد هو به لكان غير مأمون انتقاله منه ، وتراجعه عنه ؛ فإذا كان له فيه نظراء كان جديراً بأن يثبت عليه وترسو قدمه فيه .

وعليه قول الشاعر: (١)

ومثلى لا تنبو عليك مضاربه

فعلى رأى القائلين بزيادة (مثل) لا يكون فى العبارات السابقة كناية ، ولكن فهم ابن جنى لطبيعة هذا الأسلوب ، قد اطلعنا على ما فيه من كناية لطيفة إذ جعله من قوم لا يأتون القبيح ليكون أثبت للأمر الذى يريد وصفه به ، وهو أنه لا يأتى القبيح ، فله فى هذا الأمر أشباه وأضراب ؛ فليس بدعا فى البعد عن القبيح ؛ لأنها طبيعة قوم نشأ بينهم ، وسار على هديهم .

إفادة البلاغيين من هذه المسألة :

أفاد عبد القاهر من هذه المسألة فى : ما يرى تقديم الاسم فيه كاللازم ، ولكنه لم يغفل عما فيه من كناية ، فقد بين طريق الكناية فيه ؛ ممتددا بطريقة ابن جنى ، وهى بيان الصفة التى يراد إثباتها مصحوبة بالدليل على ثبوتها لمن يراد اثباتها له ؛ فبين أن ما يرى تقديم الاسم فيه كاللازم (مثل) و (غير) فى نحو قول أبى الطيب المتنبى :

مثلك يثنى المزن عن صوبه

ويستورد الدمع عن غربه

وقول الناس : (مثلك رعى الحق والحرمة) وكقول الذى قال له الحجاج : لأحملنك على الأدم ، يريد القيد ، فقال على سبيل المغالطة : ومثل الأمير يحمل على الأدم ، والأشهب ، وما أشبه ذلك مما لا يقصد فيه بمثل إلى إنسان سوى الذى أضيف إليه ولكنهم يعنون أن من كان مثله فى الحال والصفة ، كان من مقتضى القياس ، وموجب العرف والعادة ، أن يفعل ما ذكر ، أو لا يفعل .

(١) الخصائص ٣ / ٣٠

ولهذا قال أبو الطيب بعد هذا البيت :

ولم أقل : مثلك أعنى به سواك ؛ يافرداً بلا مشبه

فأبو الطيب لا يعنى بمثل غير الممدوح ، وإنما أراد به هو ، على طريق الكناية وقد طبق عبط القاهر هذا على (غير) ، إذا سلك بها هذا المسلك فقيل : غيرى يفعل ذلك — على معنى أنى لأفعله ، لا أن يوحى به غير إلى إنسان فيخبر عنه بأنه يفعل ذلك : ومثله قول المتنبى :

غيرى بأكثر هذا الناس يتخذع

لأنه لم يرد أن يعرض بواحد كان هناك ، فيصفه بأنه مضعوف ، يفر ويخضع وإنما أراد : إنى لست من يتخذع ويفتر .

وكذلك قول أبى تمام :

وغيرى يأكل المعروف سحتا وتشحب عنده بعض الأيادى

فهم لم يعرض — مثلاً — بشاعر سواه ، فيزعم أن الذى قرف به عند الممدوح ، من أنه هجاء ، كان ذلك من الشاعر لا منه ، فليس إلا أنه نفى عن نفسه أن يكون ممن يكفر الغمة ويلوؤم .

فاستعمل (مثل) و (غير) — إذا جاءنا على هذا السبيل — شئ أمر كوز فى الطباع ، وجار فى عادة كل قوم (١)

وهكذا نجد أن عبد القاهر قد أفاد من تلك المسألة أن (مثل) إذا لم يرد بها غير ما أضيفت إليه ، تقدم أبداً ، وقاس (غير) على مثل ، فأعطاها حكمها فى التقديم ، لأنها تاتى على طريقتهما فى الكناية

(١) دلائل الإعجاز ٩٣

فلم يكن مقصود عبد القاهر — هنا — أن يتحدث عن الكناية — وإن جاء ذكرها تبعاً — ولكن ضياء الدين بن الأثير ، قد عثر على ضالته — في الكناية — عندما قرأ كلام ابن جني عن ( مثل ) ، فنقل ما قاله ، ولكن بتصرف في العبارة عنه ولم يشر إلى هذا النقل ، فقال (١) : ومن لطيف هذا الموضع وحسنه : ما يأتي بلفظة مثل : كقول الرجل إذا نفى عن نفسه القبيح : ( مثل لا يفعل هذا ) ، أي أنا لا أفعله ، فنفى ذلك عن مثله ، ويريد نفيه عن نفسه ، لأنه إذا نفاه عن يمانه ، ويشبهه ، فقد نفاه عن نفسه لا محالة ، إذ هو ينفي ذلك عنه أجدر وكذلك يقال : « مثلك إذا سئل أعطى ، أي أنت إذا سئل أعطيت » ، وسبب ورود هذه اللفظة في هذا الموضع : أنه لم يجعله من جماعة هذه أوصافهم ، وتنبهت للأمر . وتو كيداً : ولو كان فيه وحده لقلق منه موضعه ، ولم يرس فيه قدمه .

ولا يخفى عليك ما بين تلك العبارة التي أثبتناها لابن الأثير . وبين عبارة ابن جني : « وإنما جعله من جماعة هذه حالها ، ليسكون أثبت للأمر ، إذ كان له فيه أشياء وأضراب ، ولو انفرد هو به لكان غير مأمون انتقاله منه ، وتراجع عنه ، فإذا كان له فيه نظراء كان حري أن يثبت عليه ، وترسو قدمه فيه » (٢) ولكن ابن الأثير لم يشر هنا إلى ما قاله ابن جني .

ثم أورد ابن الأثير ما جاء منها في القرآن الكريم ، وهو قول الله تعالى : « ليس كمثل شيء » ، وهو السميع البصير ، (٣) ، مبيناً أن الفرق بين قوله : ليس كمثل شيء وبين قوله : ليس كالله شيء هو ما أشار إليه — من أنه إذا نفى الشيء عن مثله فقد نفاه عنه لا محالة — وإن كان الله سبحانه وتعالى ، لا مثل له حتى يسكون لمثله مثل . وإنما ذكر ذلك — على حد تعبيره — على طريق المجاز ، قصداً للمبالغة .

(١) المثل السائر ٣/٦١

(٢) الخصائص ٣/٣١

(٣) الشورى ١١

وأنت ترى أن ابن الأثير هنا قد عبر بالمجاز عن الكناية ، لأنه يتابع ابن رشيق في عد كل من التشبيه والكناية في المجاز (١) .

وقد نقل الخطيب ما قاله عبد القاهر عن مثل وغير نقل يكاد يكون حرفياً ، ولكنه أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه الإيضاح بقوله وعمدت إلى ما خلا عنه المختصر بما تضمنه مفتاح العلوم ، وإلى ما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني — رحمه الله تعالى — في كتابيه : « دلائل الإعجاز » ، وأمرار البلاغة ، وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما (٢) .

### ٣ — من صور الالتفات : الالتفات من الخطاب إلى الغيبة :

وقد جاءت هذه الصورة على لسان ابن جني ، في باب خلع الأدلة ، وهو يعني بالأدلة : أعلام المعاني في العربية ، فالهمزة دليل الاستفهام . و ( إن ) دليل الشرط وهكذا ، ويراد بالمعاني : المعاني التي تحدث في الكلام من خبر ، واستخبار ، ونحو ذلك .

وقد اتصل بما ذكره في هذا الباب موقف طريف ، وهو : أن أصغر الناس قدراً قد يخاطب أكبر الملوك محلاً بالكاف من غير احتشام منه ، ولا إلتكاف عليه ، وذلك نحو قول التابع الصغير للسيد الخطير : قد خاطبت ذلك الرجل ، واشتريت تيفك الفرسين ، ونظرت إلى ذينك الغلامين ، فيخاطب صاحب الأكبر ، بالكاف ، وليس الكلام شعراً ، فتحتمل له جرأة الخطاب فيه ، كقوله : لقينابك الأسد ، وسألنا منك البحر ، وأنت السيد القادر ، ونحو ذلك .

وبين ابن جني السر في جواز ذلك عنده بأنه إنما لم يخاطب الملوك

قد أوجبت للناس مثل هذا التعمق في ترك الخطاب بالكاف، لكنني تأملت أدب الشعراء والكتاب في هذا الموضع، فوجدت الخطاب لا يعاب في الشعر ويعاب في الكتابة، إذا كان المخاطب دون المخاطب درجة، وأما إن كان فوقه، فلا عيب في خطابه لإياه بالكاف (١).

### الرد على ابن الأثير:

والرد على ابن الأثير — هنا — من وجوه:

الأول: أن ابن الأثير — هنا — قد ناقض نفسه، لأنه قد وصف الرأي القائل بأنه من الأدب ألا تخاطب الملوك ومن يقاربهم بكاف الخطاب، بأنه غلط بارد، ثم تراجع عن هذا الرأي بقوله إلا أني قد راجعت نظري في ذلك... .

الثاني: أن ابن جني لم يقل عبارة ابن الأثير، وهي: من الأدب ألا تخاطب الملوك ومن يقاربهم بكاف الخطاب، وإنما يصف مرحلة من مراحل تطور التعبير، وهي المرحلة، التي كانت فيها الكاف تحمل معنى الأسمية واستعويض عنها بالإلتفات إلى الغيبة في مخاطبة الملوك بقولهم: (إن رأى الملك أدام الله علوه) (نسأله حرس الله ملكه).

فلما خلعت عن هذه الكاف دلالة الأسمية، وجردت للخطاب جاز استعمالها، لأنها ليست بامم فيكون في اللفظ به ابتدال، فلما خلصت هذه الكاف خطاباً ألبتة وعريت عن معنى الأسمية استعملت في خطاب الملوك وصح أن يقال في مدحهم للملك: لقينا بك الأسد، وسألنا منك البحر.

بأسمائها إعظاماً لها، إذ كان الاسم دليل المعنى، وجارياً في أكثر الاستعمال مجراه حتى دعا ذاك قوماً إلى أن زعموا، أن الاسم هو المسمى، فلما أرادوا إعظام الملوك وإكبارهم تحافوا، وتحائفوا، عن ابتدال أسمائهم التي هي شواهدهم، وأدلة عليهم، إلى السكناية بلفظ الغيبة. فقالوا: (إن رأى الملك — أدام الله علوه —) و (نسأله — حرس الله ملكه —) ونحو ذلك، وتحاموا أن يقولوا: (إن رأيت) و (نحن نسألك) .

ولكن لما خلعت عن هذه الكاف دلالة الأسمية، وجردت للخطاب ألبتة جاز استعمالها، لأنها ليست بامم، فيكون في اللفظ به ابتدال له، فلما خلصت هذه الكاف خطايا، ألبتة، وعريت عن معنى الأسمية استعملت في خطاب الملوك (٢).

### إفادة ابن الأثير من هذه المسألة:

لم يسلم ابن جني من نقد ابن الأثير في هذه المسألة، وإن كان ابن الأثير لم يصرح باسم ابن جني — هنا — لضعف نقده. وتراجع عنه. وحتى لا يقال عنه إنه نقل عن ابن جني فمكرة مخاطبة الملوك بما يليق بهم!

يقول ابن الأثير: واعلم أن للبدح ألفاظاً تخصه، وللذم ألفاظاً تخصه، وقد تعمق قوم في ذلك، حتى قالوا: من الأدب ألا تخاطب الملوك ومن يقاربهم بكاف الخطاب، وهذا غلط بارد، فإن الله الذي هو ملك الملوك قد خوطب بالكاف في أول كتابه العزيز، فقيل: إياك نعبد، وإياك نستعين، وقد ورد أمثال هذا في مواضع من القرآن غير محصورة. ثم يبدأ ابن الأثير في التراجع عن نقده هذا.

فيقول: إلا أني قد راجعت نظري في ذلك، فرأيت الناس بزمانهم أشبه منهم بأبائهم، والعوائد لا حكم لها، ولا شك أن العادة

وأنت السيد القادر ، ونحو ذلك ، وأما (أنت) فإن معها نفسها الإسم ، وهو (أن) من (أنت) ، فالإسم على كل حال حاضر .

الثالث : أن عبارة ابن الأثير : « وقد تعمق قوم في ذلك حتى قالوا : من الأدب ألا تخاطب الملوك ومن يقاربهم بكاف الخطاب » إنما هو ترجمة أمينة لقول ابن جنى : حتى دعا ذلك قوماً إلى أن زعموا أن الإسم هو المسمى ، فلما أرادوا إعظام الملوك وإكبارهم تحاشوا وتجانفوا عن ابتدال أسمائهم التي هي شواهدهم وأدلة عليهم إلى الكتابة بلفظ الغيبة ، ومع هذا فإن ابن الأثير لم يشر إلى ابن جنى هنا .

#### ٤ — التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه :

هذا الموضوع ، قد تحدث عنه ابن جنى بعمق (١) وربما كان حديثه — هنا — المنبع الذي عرف منه البلاغيون من التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ، وعن الماضي بلفظ المستقبل ، وهو أن التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ، يفيد تحقق الوقوع ، وأن التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل ، إنما هو لاستحضار الصورة الماضية .

وبعد أن بين ابن جنى — في باب المستقبل ، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول — أنه من المحال ، أن تنقصر أول كلامك بآخره ، وذلك كقولك : قمت غداً ، وسأقوم أمس ونحو هذا ، ثم افترض أن معترضاً قال : فقد تقول : (إن قمت غداً قمت معك) ، وتقول : (لم أقم أمس) ، وتقول : (أعزك الله ، وأطال بقاءك) فتأتى بلفظ الماضي ومعناه الإستقبال ، وقال : (رجل من بني سلول) :

(١) الخصائص ٣/١٠٥

ولقد أمر على اللثيم يسبى  
فضيت ثمت قلت : لا يعني

أى : ولقد مررت وقال (الطرماح) :

ولم لا تيمكم تشكر ما مضى  
من الأمر ، واستيجاب ما كان في غد

أى : ما يكون ، وقال :

أوديت إن لم تحب حبو المختك

أى : أودى — وأمثاله كثيرة (١) :

ويجب ابن جنى بأن هذه المواضع المتجوزة ، وما كان نحوها قد ورد أكثرها فيما حكاه عن أبي على الفارسي ، الذي كان قد سأل أبا بكر محمد بن مقسم (٢) عنه ، في نحو هذا ، فقال أبو بكر : كان حكم الأفعال : أن تأتي كلها بلفظ واحد ، لأنها لمعنى واحد ، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها ، أن تفيد أزمنتها ، خولف بين مثلها ، ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها ، قال : فإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض ، وذلك مع حرف الشرط ، نحو : (إن قمت جلست) ، لأن الشرط ، معلوم أنه لا يصح إلا مع الإستقبال ، وكذلك (لم يقم أمس) (٣) وجب لدخول لم ما لولا

(١) الخصائص ٣/٣٣١

(٢) الخصائص ١/٣٨

(٣) الخصائص ٣/٣٣١

هي لم يحز ، . . ولأن المضارع أسبق في الرتبة من من الماضي ؛ فإذا نفي الأصل كان الفرع أشد انتفاء .

وكذلك - أيضاً - حديث الشرط . في نحو إن قت ؛ جئت فيه بلفظ الماضي ، الواجب تحقيقاً للأمر ، وتثبيته له ، أي : إن هذا وعد موثق به لاحالة كما أن الماضي واجب ثابت - لاحالة .

ونحو من ذلك : لفظ الدعاء ، ومجيئه على صورة الماضي الواقع ، نحو : (أيديك الله) و(حرسك الله) ، إنما كان تحقيقاً له ، ونفوا وقوعه أن هذا ثابت بإذن الله ، وواقع غير ذي شك ؛ وعلى هذا يقول السامع للدعاء - إذا كان مريداً لمعناه - وقع إن شاء الله ، ووجب - لاحالة - أن يقع ويجب .

فالغرض البلاغي من وضع الماضي موضع المضارع ، هو : إرادة تحقق الوقوع والتأكيد على أنه واقع لاحالة ، لأنه أراد الاحتياط للمعنى ، لجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه ، حتى كان هذا ، قد وقع ، وأستقر لا أنه متوقع مترقب (١) !

يقول ابن جني بعد هذا الكلام ، وهذا تفسير أبي علي عن أبي بكر ؛ وما أحسنه !

ولله ابن جني ، ما أروع ، وهو يقدم لنا الفكرة رائعة ، منسوبة إلى أصحابها الحقيقيين !

وأما وضع المضارع موضع الماضي ، فقد ذكر ابن جني أن الغرض

منه إنما هو حكاية الحال الماضية ، والحال لفظاً - أبداً - بالمضارع ؛ نحو قولك : زيد يتحدث ، ويقرأ أي : هو في حال تحدث وقراءة .

وعلى نحو من حكاية الحال في نحو هذا ؛ قولك : (كان زيد سيقوم أمس) ، أي : كان متوقفاً منه القيام فيما مضى (١) .

وقد وضع ابن الأثير هذا النوع من أساليب الكلام في القسم الثالث من الالتفات - في رأيه - وسماه : الإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل ، وعن المستقبل ، بالماضي (٢) ، وقام به العلوي صاحب الطراز .

ولم يوافق بقية المتأخرين على هذا الرأي ، فوضعوه ، في باب الاستعارة التبعية في الفعل . حيث تستعار صيغة الماضي لصيغة المضارع ، للتفنيص على تحقق الوقوع ، وأن ما هو للوقوع كالواقع ، وتستعار صيغة المستقبل للماضي ، لاستحضار الصورة العجيبة ، أو حكاية الحال الماضية ؛ وإن كان العلامة السبكي يرى أنه أشبه بالمجاز المرسل (٣) .

هـ — حذف المسند لوقوعه جواباً عند سؤال مقدر :

وقد أورد ابن جنى هذه المسألة في باب مراعاتهم الأصول تارة ، وإعمالهم إياها أخرى ، وقد مثل لهذا بيت الكتاب :

ليبك يزيد ، ضارع لخصوصه

ومختبب ——— ط مما تطيح الطوائف

لأن أول البيت مبنى على إطرار ذكر الفاعل ، وآخره قد عوود فيه الحديث عن الفاعل ، لأن تقديره فيما بعد : لبيك مختبب عما تطيح الطوائف فدل قوله : لبيك ، على ما أراده من قوله : لبيك .

ومثل هذا قول الله تعالى : « إن الإنسان خلق هلوأ » و « خلق الإنسان ضعيفاً » هذا مع قوله سبحانه : « إقرأ باسم ربك الذى خلق » ، خلق الإنسان من علق ، وقوله عز وجل : « خلق الإنسان عله البيان » وأمثاله كثيرة .

ثم قال ابن جنى : ونحو من البيت قول الله تعالى : « فى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه » ، يسبح له فيها بالغدو والآصال ، رجال ، أى يسبح له فيها رجال (١) .

وابن جنى — هنا — لم يصرح بأن المحذوف جواب عن سؤال سائل مقدر ، ولكن المتأخرين لما رأوه يقدر الفعل المبني للفاعل فى كل من البيت والآية الكريمة ، جعلوه جواباً عن سؤال مقدر ، تقديره فى البيت : من يبيكه ؟ وفى الآية الكريمة تقديره : من يسبح له فيها ؟

(١) عروس الأفراح (شروح التلخيص) ٤ / ١١١

فالحذف — عند الخطيب القزوينى — لا بد له من قرينة ، كوقوع الكلام جواباً عن سؤال ، إما محقق ، كقوله تعالى : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ، ليقولن الله » وقوله : « ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء ، فأحيا به الأرض بعد موتها ، ليقولن الله » ، وأما مقدر نحو : لبيك يزيد ضارع لخصوصه

وقراءة من قرأ : « يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال » وقوله : كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم « ببناء الفعل للمفعول .

ثم يذكر الخطيب فضل هذا التركيب — وهو بناء الفعل للمفعول — على خلافه — وهو ببناء الفعل للفاعل ونصب يزيد ، من وجوه :

أحدهما : أن هذا التركيب يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين ، إجمالاً ثم تفصيلاً .

والثانى : أن نحو : « يزيد » فيه ركن الجملة ، لا فضلة .

والثالث : أن أوله غير مطمع للسامع فى ذكر الفاعل ؛ فيكون عند ورود ذكره ، كمن قيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب (١) .

٦ — أثر السجع فى النفوس :

لا يعتقد ابن جنى للسجع باباً مستقلاً ، ولا يتحدث عنه من حيث تعريفه وإنما يأتى حديثه عن السجع عرضاً ، من خلال حديثه فى الرد على

(١) الإيضاح ٥١

من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني؛ وكأنما حديثه عن السجع إنما هو حديث عن المعاني؛ لا عن الألفاظ؛ لأن الألفاظ عنده خدم للمعاني؛ والعناية بالخدام عناية بالخدم؛ فالسجع عند العرب، والتزامها استمراره من بين الأدلة التي تقطع بأنها تعني بمعانيها قدر عنايتها بالألفاظ وهي كاتعنى بالفاظها؛ فتصلحها، وتهذبها، وتراعيها، وقلا حظ أحكامها؛ بالشعر تارة، وبالحطوب أخرى، وبالأسجاع التي تلزمها، وتتسكف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأثقم قدرآ، في نفوسها؛ لأن الألفاظ، لما كانت عنوان معانيها وطريقاً إلى إظهار أغراضها ومراميها، أصلحوها، ورتبوها، وبالغوا في تحبيرها، وتحسينها ليكون ذلك أوقع في السمع، وأذهب بها، في الدلالة على القصد.

فالمثل إذا كان مسجوعاً، لذ لسماعه، فحفظه، فإذا هو حفظه، كان جديراً باستعماله، ولو لم يكن مسجوعاً، لم تأنس النفس به، ولا أنقت لمستعمه، وإذا كان كذلك لم تحفظه، وإذا لم تحفظه، لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له، وجيء به من أجله.

وابن جنى بهذا، يبين لنا القيمة البلاغية للسجع، وهو تأثيره العجيب في النفوس فهو يجعلها تتقبل المعاني باستعداد، وارتياح لإيقاعه، لما به من جرس آخذ تمتع يجعل النفوس مشتاقة لما وراءه من المعاني، والخواطر، والأفكار.

يقول ابن جنى: قال لنا أبو علي يوماً: قال أبو بكر، إذ لم تفهموا كلامي، فاحفظوه، فإنكم إذا حفظتموه. فهتموه وكلك الشعر: النفس له أحفظ و، إليه أسرع (١)

(١) الخصائص ٢١٦/١

ومن هنا نفهم السر في نظم القدماء لبعض العلوم العربية؛ وذلك لأن نظمها يسهل عليهم حفظها، وحفظها يؤدي إلى تكرارها على أفهامهم، وتكرارها على أفهامهم يؤدي إلى فهمها.

على أن ابن جنى لم يبين لنا متى يحسن السجع، ومتى يقيح، وذلك لأنه لم يكن قاصداً في موضوعه هذا السجع قصداً، وإنما جاء ذكر السجع دليلاً على عناية العرب بمعانيها، لأنهم إنما يلجأون إليه حفاظاً على ما وراءه من المعاني.

وبعد: الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه، وسلم.

حسن إسماعيل عبد الرازق

- ٢١ - الصبح المنبى عن حبيبة المتنبي ، للبيديعي  
٢٢ - الصناعاتين ، لأبي هلال العسكري  
٢٣ - العمدة ، لابن رشيقة القيرواني  
٢٤ - المكامل ، للبرد (الطبعة الأولى)  
٢٥ - المكامل ، للبرد (مكتبة المعارف ببيروت)  
٢٦ - الكتاب ، لسبيويه  
٢٧ - السكشاف ، للزحشرى  
٢٨ - المثل السائر ، لابن الأثير (ط حجازى ١٣٥٤ هـ)  
٢٩ - المثل السائر لابن الأثير (تحقيق د/ الحوفى ، ود/ طبانة)  
٣٠ - المجازات القبورية ، للشريف الرضى  
٣١ - المختار من شعر بشار  
٣٢ - النجوم الزاهرة ، لابن تغرى بردى  
٣٣ - الفسك فى إعجاز القرآن الكريم ، للرماني (ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن  
٣٤ - الموازنة بين الطائفتين ، للآمدى  
٣٥ - الموشح فى مأخذ العلماء على الشعراء ، للمررباني  
٣٦ - الوساطة بين المفتي وخصومه  
٣٧ - إنباه الرواة ، للقفطى  
٣٨ - بغية الوعاة ، للسيوطى  
٣٩ - تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان  
٤٠ - تاريخ الأدب العربى ، لبر وكرمان  
٤١ - تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية) للشيخ محمد الحضرى  
٤٢ - تاريخ بغداد ، للخطيب  
٤٣ - تلخيص البيان فى مجازات القرآن ، للشريف الرضى  
(١٤ - الخصائص)

## المصدر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم  
٢ - أثر الفحافة فى البحث البلاغى للدكتور عبد القادر حسين  
٣ - أمرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (تعليق أحمد مصطفى المراغى بك)  
٤ - أمرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (تعليق السيد محمد رشيد رضا)  
٥ - أمرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (تحقيق هـ. ريتز)  
٦ - إعجاز القرآن ، للخطيب  
٧ - الإرشاد ، لياقوت  
٨ - الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني (ط بولاق)  
٩ - الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني (ط السامى)  
١٠ - الأمالى ، لأبي على القالى  
١١ - الإيضاح ، للخطيب القزوينى (ط محمد على صبيح ١٣٤٨ هـ)  
١٢ - الإيضاح ، للخطيب القزوينى (دار الجيل بيروت)  
١٣ - البديع ، لأسامة بن منقذ (تحقيق د/ أحمد بدوى ، ود/ حامد عبد المجيد)  
١٤ - البديع ، لعبد الله بن المعتز (ط كراتشفوفسكى)  
١٥ - البرهان فى وجوه البيان ، لابن وهب (تحقيق د/ حنفى شرف)  
١٦ - البيان والتبيين ، للجاحظ  
١٧ - الحيوان ، للجاحظ  
١٨ - الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنى (تحقيق الشيخ محمد على النجار)  
١٩ - الشعر والشعراء ، لابن قتيبة (الطبعة الأولى)  
٢٠ - الشعر والشعراء ، لابن قتيبة (تحقيق أحمد محمد شاكر)

٤٤ - حاشية الدسوقي (ضمن شروح التلخيص)

٤٥ - خزائن الأدب ، للبغدادى

٤٦ - دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني (تعليق السيد محمد رشيد رضا)

٤٧ - دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني (تعليق الشيخ أحمد مصطفى المراغى)

٤٨ - دمية القصر ، للباخرزى

٤٩ - ديوان الحماسة ، لأبى تمام

٥٠ - ديوان الفرزدق

٥١ - ديوان ذى الرمة

٥٢ - ديوان المعاني ، لأبى هلال العسكري

٥٣ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لأبى العلاء

٥٤ - شرح المختصر ، لسعد الدين التفتازانى

٥٥ - شرح ديوان الحماسة ، للتبريزى

٥٦ - شرح ديوان جرير (ط دار الأندلس بيروت)

٥٧ - شرح عقود الجمان ، للسيوطى

٥٨ - شروح التلخيص

٥٩ - شواهد الغنى

٦٠ - شواهد المغنى ، للسيوطى

٦١ - عروس الأفراح للعلامة السبكي

٦٢ - قانون البلاغة ، لأبى حيدر البغدادى

٦٣ - لزوم ما لا يلزم ، لأبى العلاء المعرى

٦٤ - لسان العرب ، لأبى منظور

٦٥ - مختصر السعد ، للتفتازانى

٦٦ - مرآة الجنان

٦٧ - مسالك الأبصار

٦٨ - معاهد التنصيص ، للعباس

٦٩ - معجم الأدباء ، لياقوت

٧٠ - مفتاح العلوم ، للسكاكى (الطبعة الأولى)

٧١ - مفتاح العلوم ، للسكاكى (دار الكتب العلمية بيروت)

٧٢ - مواهب الفتاح ، لأبى يعقوب المغربى

٧٣ - نقد الشعر ، لقدامة بن جعفر (تحقيق كمال مصطفى)

٧٤ - نقد الشعر ، لقدامة بن جعفر (تحقيق د/ محمد عبد المنعم خفاجى)

٧٥ - وفيات الأعيان ، لأبى خلكان

٧٦ - بتيمة الدهر ، للثعالبي

## (المحتوى)

## (١) المقدمة :

وجوب اهتمام البلاغيين بالخصائص — كتاب الخصائص معين  
لا ينضب من خصائص النظم — كلام ابن جني عن الغرض من كتابه —  
السكتاب يخاطب كل إنسان بما اعتاده — من حجب البلاغية — قول  
ابن جني إن فائدة كتابه ليست قاصرة على معرفة قواعد النحو، وإنما تعدى  
إلى إثارة المعاني من مكانها — خصائص النظم جزء من خصائص العربية —  
تتبع البلاغيين لمعاني النحو في الخصائص — عدم اهتمامهم بالسكتاب الاهتمام  
السكافي — عدم إشارة ابن الأثير إلى الخصائص على الرغم من نقله الكثير  
منه — اعتراف الشريف الرضي بفضل ابن جني — المنهج الذي سلكته  
في هذا البحث . [ ٣ - ٨ ]

## (ب) التمهيد :

أبو الفتح عثمان بن جني : أصله — نشأته — صحبته لأبي علي الفارسي —  
لقاؤه بأبي الطيب المتنبي — قوله عن المتنبي : شاعرنا — تقدير المتنبي لابن  
جني — نماذج من شعره — وفاته — تلاميذه — كتاب «الخصائص» —  
وصفه من إهدائه لبهاء الدولة بن بويه .

مواطن الإفصاح عن خصائص النظم ، في كتاب «الخصائص» : إقامة  
الدليل على صحة القضايا اللغوية — إقامة الدليل على صحة القضايا النحوية —  
إقامة الدليل على صحة القضايا النقدية — إقامة الدليل على صحة التعبير  
ببعض الجمل من الناحية العقلية — الإفصاح عن فلسفة العرب في التعبير —  
الافصاح عن مرئوع طرقهم في التعبير — بيان اختلاف النظم في الجمل  
مع جريانها على حسب قوانين النحو — الاستشهاد بخصائص النظم على  
صحة القضايا اللغوية . [ ٩ - ٣٤ ]

## خصائص النظم في خصائص العربية :

## ١ - من فصاحة الكلام :

(أ) الخلو من ضعف التأليف — ابن جني له شطر هذا الباب — عامة  
البلاغيين لا يجيزون عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وابن جني  
يجيزه — تفصيل ابن يعقوب المغربي لمسألة الإخمار قبل الذكر .

(ب) الخلو من التعقيد اللفظي : الفروق والفصول التي تؤدي إلى التعقيد  
اللفظي ، أو المعاطلة عند أبي هلال وابن الأثير — كونها مؤذنة بملو قدم  
الشاعر في الفصاحة عند ابن جني — درجات القبح بين الفروق والفصول —  
أمثلة للفصول والتقديم والتأخير — إفادة البلاغيين من هذا الباب —  
إفادة القاضي الجرجاني — إفادة الخطيب — تخطئة أبي هلال لقدامة في المعاطلة  
إمام ابن الأثير بما قاله أبو هلال ، وابن جني — هذا الضرب من الكلام  
ضد الفصاحة — ما يؤخذ من هذا الفصل . [ ٣٥ - ٥٤ ]

## ٢ - الألفاظ والمعاني :

عناية العرب بالألفاظ عناية بالمعاني — مظاهر هذه العناية — الألفاظ  
أوعية للمعاني ، وخدم لها — من المعاني ما يهجنه سوء التعبير عنه — تأثر  
ابن جني بابن قتيبة في هذا — رده على ابن قتيبة — الاستشهاد بقول النبي —  
ﷺ : ( إن من البيان لسحراً ) — إفادة عبد القاهر من رد ابن جني ،  
في الأصرار ، والدلائل — موازنة بين رد ابن جني ، ورد عبد القاهر —  
إفادة السكاكي من هذا الرد بتقسيم الكناية إلى تعريض ، وتلويح ، ورمز ،  
وليماء أو إشارة — نقل ابن الأثير ما قاله ابن جني عن أطراف الأساطير .  
[ ٥٥ - ٦٦ ]

## ٣ — قوة اللفظ لقوة المعنى :

تفنيه ابن الأثير ، إل جندواه في الدراسات البلاغية — اعتياد ابن الأثير على كل ما قاله ابن جني — شمول هذا الباب لأمريين : قوة اللفظ لقوة المعنى ، وتسكثير اللفظ لتسكثير المعنى — ما جاء منه في القرآن الكريم — ما جاء منه في الشعر العربي — ما يلحق بتسكثير اللفظ لتسكثير المعنى — سر هذا الباب — إفادة ابن الأثير من هذا الباب — مانبه عليه ابن الأثير — لا يوجد هذا الباب إلا فيما فيه معنى الفعلية — قد يستعمل هذا الباب للعبارة فينعكس المعنى فيه إلى ضده — ورود كلمة تحتل التضعيف وغيره — قوة اللفظ لقوة المعنى لا تستقيم إلا في نقل صيغة إلى أخرى أكثر منها . [ ٦٧ — ٧٢ ]

## ٤ — الإيجاز والإطناب :

أصل الكلام أن يكون مفيداً مستقلاً بنفسه — جاء في أشعارهم وصف الحديث بالإطناب ، كما جاء ما يدل على وصفهم له بغاية الإيجاز — كما جاء ما يدل على وصفهم له بأنه وسط بينهما — لم يذكر ابن جني المساواة التي نجدتها عند ابن رشيق — يمكن أن يضم إلى الأطناب باب الاعتراض ، وباب الاحتياط ، بما فيه من التأكيد اللفظي ، والمعنوي ، والتأكيد بالصفة — يضم إلى الإيجاز : الحذف — شرطه عند ابن جني — إطلاق ابن جني عليه : شجاعة العربية — أنواع الحذف : حذف الجملة — حذف الجملة في الإنشاء : جملة القسم — جملة الأمر — جملة النهي — جملة التخصيص — حذف الجملة في الخبر : جملة الفعل والفاعل جملة الشرط والجواب — جملة المعطوف والمعطوف عليه — حذف المفرد — حذف المبتدأ — حذف الخبر — حذف المضاف — حذف المضاف مكرراً — حذف المضاف إليه — حذف الموصوف — مر كثرته في الشعر دون النثر — قيام الصفة

وهي جملة مقام الموصوف المبتدأ ، حذف الصفة ، حذف المفعول ، حذف الظرف ، حذف المعطوف ، حذف المعطوف عليه ، حذف المستثنى ، حذف خبر أن مع النكرة ، حذف أحد مفعولي ظننت ، حذف خبر كان ، حذف المتسدى ، حذف التمييز ، حذف الفعل ، حذف الجرف ، إفادة البلاغيين من موضوع الحذف ، إفادة أبي هلال العسكري ، إفادة عبد القاهر ، إفادة ابن الأثير ، نقل ابن الأثير لموضوع حذف المفعول من دلائل الإيجاز ، نقل ابن الأثير لنص كلام ابن جني دون إشارة إليه ، إفادة الخطيب من ابن جني في موضوع الحذف . [ ٧٣ — ٩٥ ]

الإطناب بالاعتراض : الاعتراض كثير في كلام العرب وفائدته التأكيد ، أنواع الاعتراض : الاعتراض بين الفعل وفاعله ، الاعتراض بين الفعل ومفعوله ، بين المفعول الأول والثاني ، بين المبتدأ والخبر ، بين اسم أن وخبرها ، بين القسم وجوابه ، شرط الجملة أو الجملة المعترضة ألا يكون لها محل من الأعراب ، الاعتراض يدل على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه ، تصورنا للاعتراض عند ابن جني ، إفادة البلاغيين من هذا الباب ، نقل ابن الأثير من ابن جني في الاعتراض . [ ٩٦ — ١٠٢ ]

## ٥ — التشبيه :

يمكن فهمه عند ابن جني من أبواب : اصلاح اللفظ ، واستخلاص معاني الأوصاف من الأعلام ، وغلبة الفروع على الأصول — سر قوة التشبيه بأدانه ( كأن ) — إفادة عبد القاهر من تلك المسألة ، التشبيه البليغ ، فهمه من استخلاص معاني الأوصاف من الأعلام مثل قول الشاعر ( أنا أبو المنهال ) ، إفادة الخطيب من انتزاع معنى الصفة من العلم — التشبيه المقلوب ، إذا شبهت العرب مسكنت للشبه والمشبه به بإعطاء المشبه به شيئاً

من المشبه — إفادة عبد القاهر من هذا الباب — ابن الأثير ينقل ما قاله ابن جني في غلبة الفروع على الأصول ، ويسميه «الطرد والعكس» ، ابن الأثير لا يعترف لابن جني بالفضل — السبكي يصرح بأن ابن الأثير في كثر البلاغة يسميه غلبة الفروع على الأصول وهي نفس تسميته ابن جني — رأى الخطيب القزويني في التشبيه المقلوب ، [ ١١٨ — ١٠٣ ]

التجريد : أول من فيه إليه هو ابن جني نقلا عن أبي علي الفارسي ، أمثله — ما يفهم من كلام ابن جني عن التجريد ، يمكن تقسيم أمثله إلى قسمين ، مخاطبة الإنسان نفسه — ما لم يتضمن ذلك ، والذي لم يتضمن مخاطبة الإنسان نفسه : منه ما هو قائم على التشبيه ، ومنه ما لا يقوم على التشبيه ، — القائم على التشبيه . عند عبد القاهر ، تشبيه على حد المبالغة ، عبد القاهر يعد التجريد القائم على التشبيه مرحلة زادت فيها المبالغة في التشبيه اليلغ — تعريف الخطيب له ، ابن الأثير يتشبهه بابن جني في عرض التجريد ، ابن الأثير يعرف التجريد تعريفا لم يسمع عند غيره ، ابن الأثير نقل ما نسبته إلى أبي علي الفارسي من الخصائص — الدليل على ذلك ، ابن الأثير وغير عبارة ابن جني ، ليتسنى له الرد على أبي علي الفارسي ، رد ابن الأثير على أبي علي الفارسي ، ردنا على ابن الأثير . [ ١٢٨ — ١١٨ ]

#### ٦ — المعاني المجازية للاستفهام :

الأبواب التي تضمنت المعاني المجازية للاستفهام ، التحقيق ، التقرير ، الإنكار ، إفادة عبد القاهر من هذا الموضوع وجمعه بين التقرير والإنكار ، كلام العلامة الدسوقي ، تجاهل العارف ، أغراض الاستفهام عند ابن جني ، التعجب . [ ١٢٩ — ١٣٧ ]

#### ٧ — ففي الشيء بإيجابه :

خلافهم في معنى قولهم ، ( هذا أمر لا يعادي وليده ) — وجه إضافة

الاشياء إلى ما لا ملازمة بينها وبينه — موقف البلاغيين من هذا الباب ، ابن رشيق يسميه ففي الشيء بإيجابه ، ويتابعه ابن أبي الأصم ، والسيوطي ، ابن الأثير يسميه عكس الظاهر ويعرفه بعنوان ابن رشيق ، من التسمية هذه ، ابن الأثير يعميل به إلى المعاني ، لا وجود لهذا النوع عند الخطيب مع تعدد أمثله عند ابن رشيق ، سبب ندرته عند ابن الأثير . [ ١٣٨ — ١٤٢ ]

#### ٨ — الدلالات اللفظية ، والصناعية والمعنوية :

حديث ابن جني عن الدلالة يختلف عما قبله — مراتب الدلالات عنده ، الألفاظ أدلة على إثبات معانيها — الدلالة العقلية لاحقة بعلوم الاستدلال — تفريق عبد القاهر بين الدالتين : اللفظية والعقلية [ ١٤٣ — ١٤٦ ]

#### ٩ — الحقيقة والمجاز اللغويان :

تعريفهما عند ابن جني — رد الإمام عبد القاهر هذا التعريف — زيادة عبد القاهر في التعريف ماسمى عند المتأخرين باسم العلاقة — تعريف الخطيب — الفرق بين الحقيقة والمجاز ، اشتراط ابن جني وجود القرينة — كلام ابن جني على قول النبی ﷺ في القوس : ( لأنه بحر ) إفادة المتأخرين في ادعائهم دخول المشبه في جنس المشبه به — إطلاق ابن جني لاسم الاستمارة على ما كان مجازا أمر سلا . [ ١٤٧ — ١٥٢ ]

#### المجاز المرسل :

الباب الذي أسماه ابن جني : الإكتفاء بالسبب عن المسبب ، وبالسبب عن السبب هو ما أسماه المتأخرون مجازا أمر سلا — أمثله — نقل الخطيب منه علاقتي السببية والمسببية ، وتسمية الشيء باسم ما يؤول إليه — نقل ابن الأثير هذا الباب إلى حذف الجمل ، ما يؤخفه من هذا الموضوع عند

ابن جنى؛ لإفادة البلاغيين من هذا الباب « تفريق الشريف الرضى بين قسمي المجاز اللغوي، للمام ابن رشيق بما قاله ابن جنى، وما قاله الشريف الرضى إفادة عبد القاهر من ابن جنى والشريف الرضى — تسمية المتأخرين، لهذا النوع من المجاز مأخوذ من كلام عبد القاهر، قهرىف الخطيب مأخوذ من نوع العلاقة — علاقة المجاز المرسل عند الخطيب [١٥٣ — ١٦١]

### المجاز العقلي :

فهم المجاز العقلي من أمثلة ابن جنى — اعتداء عبد القاهر بابن جنى في الفرق بين المجاز العقلي والمجاز اللغوي — تفريق عبد القاهر بينهما — إسناد الفعل إلى مصدره . سر المبالغة في وصف الفعل بالمصدر . [ ١٦٢ — ١٦٦ ]

### المجاز بالحذف والزيادة :

قولهم : ( بنو فلان يطؤم الطريق ) ينحو به ابن جنى الى الاستعارة بالكناية .

قوله تعالى : « واسأل القرية — اهتمام عبد القاهر بالمجاز الذي يأتي عن طريق الحذف ، أو عن طريق الزيادة — لا يسمى واحد من الحذف ، أو الزيادة مجازاً إلا إذا أدى إلى تغيير حكم إعرابي — إفادة ابن الأثير من ابن جنى في تقسيم المجاز — اختلاط الأمر على ابن الأثير في تسميات المجاز ، إذ يجعل التوسع في الكلام قسماً ، كما يجعل التشبيه قسماً آخر ، فقد ابن الأثير لتقسيم ابن جنى للمجاز — ردنا على ابن الأثير — شيوع المجاز في اللغة العربية . [ ١٦٧ — ١٧٧ ]

١٠ — لزوم ما لا يلزم : التطوع بما لا يلزم في الشعر . التزام الشاعر بالحرف الذي قبل الروي . التزامه بحرفين قبل الروي . التزامه تشديد حرف .

الروي . التزامه تصغير القوافي . التزامه بلام التعريف في آخر مصراع كل بيت . التطوع بما لا يلزم في غير الشعر . التطوع بما لا يلزم من إجابة السؤال . التطوع المشام للتوكيد . التطوع بالحال المؤكدة . إفادة البلاغيين من هذا الباب . إفادة ابن حيدر ، إفادة أبي العلاء المعري ، إفادة ابن الأثير ، نقل ابن الأثير شطراً من هذا الباب . [ ١٧٨ — ١٨٩ ]

### ١١ — مسائل متفرقة :

١ — القصر في تقديم النكرة على الفعل . إفادة عبد القاهر من هذه المسألة .

٢ — الكناية بلفظ (المثل) بلاغة الكناية بلفظ مثل . إفادة عبد القاهر من هذه المسألة . إفادة ابن الأثير ، ونقله من غير إشارة الى ابن جنى — إفادة الخطيب .

٣ — من صور الالتفات : الالتفات من الخطاب الى الغيبة . أصغر الناس قدر آرد قد يخاطب أكبر الملوك محلاً بالكاف من غير احتشام منه ولا انكار عليه الكناية بلفظ الغيبة تجانفاً من ذكر أسماء الملوك وابتدائها — لما خلصت الكاف للخطاب وعربت عن دلالتها استعملت في خطاب الملوك — إفادة ابن الأثير من هذه المسألة . نقد ابن الأثير ، ثم تراجعه لأنه وجد أن مخاطبة الملوك بكاف الخطاب إنما تعاب في الكناية إذا كان المخاطب دون المخاطب ، ولا تعاب في الشعر .

٤ — التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه ، فائدة الأول تحقق الوقوع ، والثاني حكاية الحال الماضية ، ابن الأثير يضع هذا النوع في الالتفات ، وسماء : الإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل وعن المستقبل بالماضي ، وقامعه العلامة صاحب الطراز ، المتأخرون يضعونه في الاستعارة التبعية في الفعل .

٥ - حذف المسند لوقوعه جواباً عن سؤال مقدر :

أفادة الخطيب « وبيانه لمزية بناء الفعل للمفعول على بنائه للفاعل في قول الشاعر : ( لييك بنيد ، ضارع لخصومة ) .

٦ - أثر السجع في النفوس - السجع دليل على عناية العرب بالمعاني، لمثل إذا كان مسجوعاً لذسامعه ، فحفظه ، فإذا حفظه كان جديراً باستعماله .

من هنا نفهم سر نظم القدماء لبعض العلوم العربية - لم يبين لنا ابن جني متى يحسن السجع ، ومتى يقيح ، لأنه لم يكن موضوعه هذا ، وإنما كان يقيم الدليل على عناية العرب بمعانيها .

[ ١٩٠ - ٢٠٧ ]

[ ٢٠٨ - ٢١١ ]

المصادر والمراجع

هذا الكتاب منشور في

